سلسلة
التوعية السياسية الإسلامية

الـــرِّدَّةُ عن الحُــرِّيـــَّة

كتاب ينتصر للرئيس القُرآني المختَطَف محمد مرسي
وتقرير تحليلي لأَبعاد انقلاب السيسي بمصر في يوليو 2013
ووثيقة تاريخية ترسم صورة الحَدَث كاملة
ورصد لأفصح ما قال الثقات عنه في العالم
ومجموعة رؤى تفاؤلية تتوقع تحوّل السلب إلى إيجاب بحول الله تعالى
وبيان وجوه الخطأ في قرار ملوك النفط إسنادَ الانقلاب

بقلم



** الطبعة الثانية **

منقحة وفيها زيادات



الغلاف من الفن التجريدي للراشد المقتبس من فن بيكاسو، وفيه

"رجال يتساقطون ... صدقوا ما عاهدوا اللهَ عليه
والدماء تتحول إلى ... نور يضيء الدرب ..
ومن الرجال مَن ... ينتظر ..
ولكنّ أياديهم تمتد لالتقاط النور ..
وجعله محور التجميع والخطوة اللاحقة .. نحو الحرية ..
قبل أن تمتدّ لالتقاط الشهداء ...
في ترجيحٍ لمفاد الوعي السياسي .. على طبيعة العواطف ..
وفي وفاء لمستقبل الأمة ..
فكان أنْ .. سطع النور العالي"

صَدَرَ يوم العشرين من رمضان المبارك 1434هـ
الموافق 2013/7/29

يباح لكل المواقع اقتباس هذا الكتاب كله أو بعضه
ويباح للأحرار في أنحاء العالم جميعاً طبعه على الورق وتوزيعه مجاناً كما هو باللغة العربية أو ترجمته إلى أي لغة أخرى وطبعه وترويجه
ويقترح المؤلف إدراج كتابه هذا ضمن مناهج التطوير الدعوي وتدريسه في المدارس القيادية مع الحرص على إيصاله لعلماء الشرع الحنيف وخطباء الجمعة والإعلاميين وضباط الجيش والشرطة وإلى نبلاء الناس وشيوخ القبائل وأساتذة الجامعات والمعلمين والقضاة والمحامين وإلى كل حر امتلأ قلبه بعواطف الحرية والاستعلاء الإيماني
ووصية لقادة المرابطة والجهاد في غزة أن يطبعوا من هذا الكتاب عشرات ألوف النسخ ويوزعوها على كل الأحرار في غزة ليكون ميثاقاً للمرحلة القادمة ومنطلقاً في خطة الدفاع

أحرارُ مصر ....
يرسمون أبعاد الجمال

❑❑ بهذا الانضباط الذي أبداه الإخوان المسلمون بمصر بقيادة مرشدنا المؤتمن الأستاذ محمد بديع وضبط النفس في أعقد الساعات وأشدها إحراجاً، بعد حدوث المجازر البشعة التي ارتكبتها قوات الجيش والشرطة المصرية أمام مقر الحرس الجمهوري بالقاهرة ثم في ميدان رابعة العدوية، ثم في مسجد القائد إبراهيم في الاسكندرية، وبالإصرار الذي أبداه الإخوان ومرشدهم النبيل وأركان مكتبه الإرشادي وقيادة حزب الحرية والعدالة، على سلوك الطريق السلمي في المعارضة، بل المبالغ في السلم: يؤذَنُ للقلم الفكري ويُتاح للمؤرخ الصادق أن يقولا بكل ثقة واعتداد: أن دعوة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية الإيمانية المعاصرة قد رسمت بمقدرة فنية عالية أبهى وأوضح خطوط وألوان أبعاد الجمال السياسي الاجتماعي، وصارت قائدة لمسيرة كل الإسلاميين والأحرار المصريين، بل لكل الأحرار في الأمة الإسلامية، فقد صحّت بداية الدعوة وصفى فكرها عند أول خطوة، ثم لزم العفافَ سلوكُها على مدى كل خطواتها، في أيام عافيتها وفي أزمان المحن الظالمة الثقيلة التي رزحت تحتها: فصحّت توغلاتها الحاضرة، واستوت في جميع العالم الإسلامي على مقعد صدق القيادة للأمة من غير عُنفٍ وإرهاب ودم مُهراق، بل هي الضحية، ودمُها هو المراق.

❑ لكن هذا هو آخر الزمان، حيث يُخوّن الأمين، ويؤتَمن الخائن، ويُكذّب الصادق، ويُصدّق الكاذب، وينطق "الرويبضة"، وهو "الفلولي البلطجي" من أعوان الطاغية مبارك، و"الشِّبيحي الزعراني" من خدم بشّار الأسد، وما كان غريبا أن تُحرّك أميركا جنرالات الجيش المصري، بتمويلٍ

من آل سعود وآل نهيان، لنصرة الرويبضات وإقالة سيادة الرئيس الشرعي مرسي دعائم الخير والتنمية وإحداث أبشع انقلاب عسكري في التاريخ المعاصر بمنهجية دموية، ونواصٍ كاذبة خاطئة دعت ناديَها من المأجورين والشيوعيين إلى ساحة التحرير، وسيدْع اللهُ الزبانية، ولذلك التزم الإخوان المسلمون الوصية الربانية في مثل هذا الموقف: أن فوّض أمرك إلى الله تعالى، (واسجد واقترب)، فسجدنا، فقتّلونا رُكّعاً وسُجّدا وصياما، وكذبوا علينا، وإلى الله المشتكى.

وقد آلمني الخطْبُ، وعَصَر فؤادي، لأن القتلى من أبناء الشعب مئات، والجرحى ألوف، ولكني تأولت خيراً، بسبب التماثل التام مع حادثة قتل الكفار لمؤمني قبيلة خُزاعة حلفاءِ النبي صلى الله عليه وسلم، وقول عمرو بن سالم رضي الله عنه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته التي مطلعها:

اللهم إني سائلٌ مُحمدا   حلف أبينا وأبيه الأتلدا

إلى أن قال: وقتّلونا رُكّعاً وسُجّدا.

فقال النبي:

* نُصِرتَ ... يا عَمرو بن سالم *

وقد زادت محنتنا عن مقدار محنة الصحابة رضي الله عنهم، في أننا قتّلونا ركّعاً وسجّداً وصُوّما.

والإخوان المسلمون أنصارُ الله تعالى وحلفاؤه والدعاة إلى دينه.

وكأن الملائكة تقول لمحمد بن بديع إذ هو ملحاحٌ في دعائه اليوم:

* نُصرتَ ... أيها المرشد العاقل الحكيم *

* ونُصِرَتْ جماعتُك .. بما صَبَرت على توالي المحن *

* ونصرتم أيها الإسلاميون بمصر جميعاً، الإخوان والجماعات السلفية والمستقلون *

والقائد يقول للشعب المصري اليوم ولكل الأُمة ما قاله عيسى عليه السلام:

(من أنصاري إلى الله ؟)

والله تعالى يقول:

(يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله)

فستؤمن طائفة، وتتلعثم طائفة.

فيؤيد الله عشاق الحرية، فيصبحوا ظاهرين.

(وبَشّر المؤمنين) أنه ينتظرهم (نصر من الله وفتح قريب).

❑ فعلى الرغم من عمق الألم: مازال قلبي تَسكُنُه السكينة والطمأنينة والثقة بأن آخر هذه المحنة سيتمحض لصالحنا ويخسأ الفسقة والطغاة ويعود مرسي أو أخ له مثيل، ويوم تكون الانتخابات حُرة بلا تزوير: فإن الفوز الجديد سيكون ساحقاً وبنسبة مئوية عالية غير معهودة في التاريخ السياسي، وسيكون فرجٌ بعد الشدة، وفرحٌ بعد الحزن، وستقترب الجماعات الإسلامية من بعضها البعض أكثر وأكثر وتسود بين القادة جميعاً محبة وتفاهم، ومثل ذلك بين الأعضاء، وسيكون التحاق الملايين من المواطنين بمحاضن التربية الإيمانية ومجالس العلم الشرعي وفعاليات الإصلاح الاجتماعي، ويكون نماء التيار الإسلامي إلى ثلاثة أمثاله وأكثر، وربما إلى عشرة أمثاله، لأن الانتصار وظرف الحرية سيطلق الطاقات من عقالها وقيودها، ويتقدم الدعاة كقادة للجمهور، فتنتعش الأنفس، وتَتَنقّى الأفكار، وتتوضح الوجهة، ويزيد الإيمان، وتتأجج العواطف الجهادية، فيكون كل ذلك هو المقدمة للمعركة الأخيرة مع يهود، وتزول إسرائيل، ومن غباء قادة الصهيونية: أنهم حرّشوا العلمانيين وصرفوا عليهم لإسقاط الرئيس مرسي، ولم يفطنوا إلى أن السقوط الوقتي سيؤدي إلى مسلسل الصعود الإسلامي اللاحق الذي ينتهي إلى جهاد يذهب بدولتهم، ووالله إني أكاد أقرأ ذلك، وأفهم من المسيرة القَدَرية الربانية إشارات تجتمع

لتقنعني بأن الله سيعصف بالباطل داخل مصر، ثم تكون مصر قدوة لأقطار كثيرة تتحرر من الطغاة، ثم يكون التنادي للجهاد على سُنّة إسلامية واضحة، وتحت قيادات مخلصة وواعية، وراية إسلامية خضراء تملؤها حروف "اللهُ أكبر" ويكون الفتح المبين، وربما كان ذلك في سنة 2022 الميلادية بعد عشر سنوات من الآن أو تِسع، كما أوضحت ذلك في كتاباتي ومحاضراتي سابقاً، بقرينة خبر في (التلمود) لعله نبوءة من بقايا كلام أنبياء بني إسرائيل التي لم تُحرّف، وجعلوا علامة ذلك أن زوال إسرائيل سيكون بعد ست وسبعين سنة قمرية من تأسيسها حين يكون مُذَنّب "هالي" في القعر في أبعد نقطة له عن الشمس، مما سيكون في السنة المذكورة كما هو الحساب الفلكي الدقيق، وفي كتاب الأستاذ بسّام جرار عن "زوال إسرائيل" تفاصيل عن قرائن تُرجّح ذلك، واكتشف الشيخ سفر الحوالي تفسير أحد أنبياء بني إسرائيل في التلمود لرؤيا رآها الملك البابلي نبوخذ نُصّر، وأن زوال دولة إسرائيل حسب التفسير تكون في سنة 2012، وقد مرّت السنة ولم تزل إسرائيل، والجمع بين الروايتين عندي أن بدء اليقظة والتحرر الإسلامي سيكون في سنة 2012، وعلامة ذلك ثبات غزة ووفرة صواريخها وكثرة جندها وشبكة أنفاقها تحت الأرض، ثم يتأكد ويتواصل الصعود الإسلامي في كل البلاد، ثم تكون المعركة الحاسمة سنة 2022، والله أعلم، وعندي أن مسيرة الحرية الحاضرة وانتباهة المسلمين المعاصرة هي القرينة على أن عمل الإسلاميين سيتطور خلال عشر سنوات لينتهي إلى استرداد الأرض المقدسة، ولذلك كتبت كتابي الجديد "مقدمات الوعي التطويري" الذي سيصدر مطبوعا بعد عيد الفطر بحول الله ومبثوثا في موقع البيع الإلكتروني وألواح الأندرويد، ثم تتلوه كتب أخرى في التطوير الدعوي أيضاً، مساهمة مني في إنضاج مسيرة الصحوة والحرية والجهاد وتحسين مستوى الأداء الإسلامي العام، السياسي منه والاجتماعي والتنموي والمدني والحضاري، ليكون مكافئاً لمتطلبات المعركة الحاسمة.

❑ قد ننتظر .. واثقين أن الرياح ستدفع شراعَنا !

❑ وبعض هذه الثقة التفاؤلية أستمدها من المعاني العظمى الكامنة في مظاهرات ميدان رابعة العدوية التي بلغت عدة ملايين من الرافضين للانقلاب العسكري، وملايين أخرى متوزعة في ساحات مدن أخرى بين الإسكندرية إلى أقصى جنوب الصعيد، وهي جماهير واعية ومنضبطة ملتزمة وتحت الإشراف الميداني المباشر لمرشد الإخوان وكل القيادة الإخوانية والسلفية، وبذلك تحققت حالة من السيطرة عالية المستوى جداً، والتفهم لفوائد شرط سلمية الاعتراض وافر جداً أيضاً، مع تعامل إيماني وأخلاقي وذوقي رفيع نادر المثال، والتداول الفكري المعرفي عريض وظاهر وتشارك في صنعه أرهاط عديدة من كبار المثقفين الإسلاميين وأساتذة الجامعات وعلماء الشريعة، والكل يصطف للصلاة الجامعة خمس مرات، ثم يكون التهجّد وقيام الليل، بحيث تطور هذا الاعتصام ليكون أبرع اعتصام سياسي شهدته الأمة الإسلامية في تاريخها الحديث والقديم، وأضخمه وأوعاه، والمشهد يمثل كتلة كبرى يندمج فيها الإيمان بالفقه ثم بفحوى السياسة الشرعية ثم بالمعرفيات والأخلاق، بحيث لم ير مثل ذلك زاهد من رجال التربية القرآنية، لا الفُضيل ولا الجنيد ولا الغزالي، وأيضا: لم ير مثل ذلك فيلسوف كان يحلم بالمثاليات، فها هنا حقيقة بشرية في ميدان رابعة وما هي بخيال، واجتمعت كل المعرفة وتركزت واستقرت في فِناءِ رابعة، ومن المستحيل على أي طاغية أن يفتت ويلغي هذه الكتلة التي تستند إلى بُنية أساسية عمرها خمس وثمانون سنة من تراكمات السعي الدعوي الشامل والتربية الإسلامية المنهجية، والقلوب متصلة بعشرات ملايين أخرى من الدعاة على نفس المنهج في أرجاء العالم تتضرع إلى الله أن ينصر الله دعاة مصر، هم بين الرباط في أقصى المغرب ومدينة مراوي في جنوب الفلبين شرقاً، وبين تترستان عند سيبيريا شمالاً وموزمبيق الإفريقية جنوباً، وحتى لو أن دكتاتور مصر الجديد استطاع بقوة السلاح إجلاء الكتلة عن ميدان رابعة وفرّقها: فإن توزعها العريض في أحياء المدن والقرى سيتيح مخاطبة القاع الشعبي العميق وتوعيته وقيادته في عمل تغييري توفرت له اليوم التجربة والفكر والإبداع التخطيطي والمساندة الإعلامية، ولا يمكن أبداً أن تتكرر مسلسلات الطغيان السابقة، فقد ألغتها حقائق الحرية التي

فطن الناس إلى معناها بعد ذهول ونسيان، وكانت ثورة الخامس والعشرين من يناير منعطفاً تاريخياً في المسيرة السياسية للأمة كلها وليس لمصر فقط، وتوفرت اليوم الشجاعة والإيجابية وأنماط البذل وفداء الروح وفهم ركن النهي عن المنكر في التكوين الإيماني، والاقتحام والتوغّل واستثمار الفوز الأول هو القناعة الشعبية السائدة الآن، وكانت السكْرة البائدة هي أثر من آثار الصدمة النفسية التي أحدثتها حروب الاستعمار والحرب العالمية الأولى، كما إنها نتيجة للخطة التجهيليةالتي عمل بها الطغاة الذين أتاح لهم الاستعمار احتكار الحياة السياسية وغسل مخ ثلاثة أجيال من خلال التعليم المدرسي المنحرف والإعلام المزور، ثم جعل الله تعالى مواعظ الدعوة تتراكم إلى درجة النجاح في إيقاف الهجمة التغريبية، فنشأ جيل الصحوة الذي نوى الاستدراك، وبقي دائباً في التربية والتطور حتى فهم الشعب الحقائق فثار، وخدمته المدنية العالمية التي أتاحت له الكومبيوتر والإنترنيت والإيميل والفيس بوك والتويتر والموبايل، وتَقاربَ الزمان والمكان من خلال المخترعات والطائرات والقنوات الفضائية، وصار العالم قرية واحدة، وارتقت ثقافة الطبقة الوسطى التي هي بين المستضعفين في الأسفل، والحكام الظلمة الأعلى، فقادت العملية السياسية، وتبدلت المعادلات الميدانية والاحتكارات واستبداد المخابرات، ومازالت المسيرة تدأب نحو التكميل واستثمار المعطيات، والتقدير العقلاني المنطقي يقول بأن المرحلة القادمة هي مرحلة تعميق وترسيخ الحرية وحقوق الإنسان، ومن المستحيل أن يرجع الشعب إلى عهد الضيم والضهدة والاستضعاف والخنوع للطغيان، وكل القرائن تدعو إلى الجزم بأن عهد الملوك والمماليك هو تحت التصفية الجبرية القانونية الدستورية، وأن المستقبل لهذا الدين القيم، كما قالها سيد قطب رحمه الله، ولكنها رفسات المنتهي نراها.

❑ ثم جزء آخر من الثقة نستمده من موقف عقلاء الناس النبلاء الأشراف، أمثال المستشار طارق البِشري، فإنه مع الشرعية، وينكر الانقلاب العسكري، وتكلّم بوضوح، وأمثاله كثرة، وسَفَلة القوم فقط من عبدة الدولار هم الذين يؤيدون الطغيان.

❑ ثم كل الثقة تحتل قلب المؤمن حين يقرأ آية (إن الله يدافع عن الذين آمنوا) وقوله تعالى: (ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين)، وليس أقل من مائة آية في القرآن الكريم تتحدث عما يقارب هذه المعاني، ثم الله عادل ورحيم بعباده، ولا يستوي عنده المؤمن والفاسق، كما في آية: (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ؟ لا يستوون) وقد انقسم الشعب إلى سواد عريض من الصالحين وشرذمة من المجرمين والمصلحيين باعت الضمير والدين والمبدأ والذات والعرض وكل شيء بثمن بخس دراهم إماراتية وريالات معدودة تفنى مهما كبر رقمها، والله تعالى أغير على دينه من أن يدع الشرذمة ترفل بالسلطة وتكون الأكثرية المؤمنة في محنة وضيق وسجون وقتل، ولكنه انتصار وقتي هو سبحانه قرره لحكمةٍ تخفى علينا، ثم يكون تمكين المؤمنين إذا ثبتوا، وعلينا أن نقرأ المشهد قراءة قَدَرية، وأن نعتقد أن من تمام فهمنا للدين ومن أقدس واجباتنا الإسلامية: عدم الاستسلام إذا جثم قَدَر الشر، بل ننازعه بقَدَر خيري ونغلبه ونُجليه، وقدر الخير في هذه الحالة تمثله الحرية وأن تكون السلطة بالأيادي العفيفة الطاهرة حتى لو لم تحكم بالإسلام، ولكنها توجِد الظروف والبيئة المعينة على عمل دعاة الإسلام بحرية، وتمكينهم من التبليغ وتربية الشعب بالتدرج على القِيَم الإيمانية وتعليمه الإيجابية.

- وأنا لا أزعم حتمية الفشل الفوري لانقلاب الجنرال السيسي، فربما ينجح بكثرة القتل والسجن والإرهاب من تفريق جموع ميدان رابعة العدوية ويكمم الأفواه، ولكنه لا يستطيع إدامة انتصاره مدة طويلة كما فعل عبد الناصر والأسد وطغاة آخرون، لاختلاف الظرف، ولأن الشعب حصل على جُرعة من الوعي كبيرة من خلال ثورة 25 يناير وثورات الربيع العربي، ولوجود جمهرة قيادية إسلامية عظيمة الحجم تقود الشعب في محاولة التحرر، وآليات الإعلام العالمي خارج مصر تنقل المشهد ساعة بساعة، وأميركا هي التي تسيطر على الموقف داخل مصر لا الجيش، وإنما الجيش آلة مشتراة، والسفيرة الأميركية "باترسون" هي ملكة مصر الحقيقية والرئيسة النافذة الأمر، لا الجنرال السيسي الذي هو مجرد عميل ودُمية بيد السفيرة، وأميركا عدو عاقل، فلعلها تُدرك أن استمرار وتيرة الظلم في مصر ليس في صالحها، وتفهم من ضخامة التحرك الإسلامي المعارض ما لا

يفهمه السيسي، فتأمر بالاستدراك وحلول وسطى هي خير لها من العصف الكامل بمصالحها وأهون من تنامي روح العداء لأميركا، ودوائر القرار الغربي تدرك ما ندركه نحن من "متوالية الطغيان والحرية" في ظواهر حركة الحياة، مما لا يدركه السيسي، لغبائه وضحالة مستواه العقلي والتأملي والمعرفي، وفحوى هذه المتوالية أن الطغيان إذا اشتد جداً: تحركت أشواق الحرية في دواخل الناس فتكون ثورة تنهي الطغيان، حتى إذا رفل الناس بالخيرات والحرية مدة طويلة ضعفت احتياطاتهم، فيستيقظ طاغية جديد يستثمر غفلة الناس ونسيانهم لذكريات الطغاة، فيتكرر السوء، حتى إذا طال زمنه وزاد البغي: انتفض الناس وثاروا، ثم من بعد مدة يغفلون، وهكذا تستمر هذه المتوالية، لكن مدة الحرية تكون أطول في كل مرة، بتأثير الوعي النامي، حتى يصل الأمر بعد تكررات عديدة إلى استقرار عهد الحرية وانقطاع الظلم، وهذا هو الذي حدث في أوروبا وأصقاع كثيرة، ونظنه هو الذي سيحدث بمصر، ولكن التطور المدني والمخترعات الحديثة والرقميات تشتغل لصالح أرهاط الحرية لا لصالح الطغاة، ومُدد الطغيان ستكون أقصر بشكل واضح، وعملنا لو تغلّب السيسي على مؤمني رابعة ينبغي أن يكون مع القاع الشعبي في الأسفل، نربيه ونوقظه ونمده بالوعي، حتى الدعاة في أرجاء العالم يمكنهم أن يشاركوا في هذه التربية والتوعية داخل مصر، من خلال الإنترنيت والموبايل وأنواع الإسناد التي تصبّ بمصر، وفي هذا تفصيل يتولاه فقه التطوير والتخطيط، وإن معركة الإسلام الكبرى في الأمة الإسلامية ضد الجاهلية والهيمنة الأميركية أصبح محورها مصر، ومنها سينطلق النصر ويمتد، وميدانها هو الميدان.

• ثم القراءة القَدَرية لتطور الأمور في قضية فلسطين وشواهد تشهد باحتمال صحة نبوءة التلمود اليهودي بزوال إسرائيل سنة 2022 للميلاد: توجب أن تكون غزة في خلال هذه السنوات بأيدي المجاهدين من أبطال حماس، لتقود انطلاقة التحرير الكبرى الحاسمة بحول الله، واستمرار حكم السيسي العسكري يضادد ذلك، لأنه سيعمل على إحياء خطة مبارك الأميركية في حصار غزة أو الهجوم عليها، ولذلك فإن الأقدار سيوجهها الله نحو فشل الحكم العسكري وحصول الحرية ثانية بقيادة

الإسلاميين.

كيف ؟ وبأي طريقة سيكون فشل الانقلاب؟

لا أدري، وإنما أنا موقن بأن ذلك سيحدث بحول الله، وهي حكمة الله وحدها ستدفع الأقدار إلى أن تعمل لحصول هذه النتيجة طالما أننا على الإيمان والثبات والبذل. الشرط الوحيد المطلوب منا أن نبقى في الساحة ننازع الطغيان حتى ولو اعتقلوا قادتنا والناشطين منا، فالمفروض أن نواصل المسيرة السياسية الاعتراضية التي هي باب من أبوب الجهاد والنهي عن المنكر، وكلما سجنوا قادة: نبغ جيل جديد قيادي من الصف الثاني فيتصدر ويواصل الموقف الصلب ويستعين بالله أولاً، ثم بالطاقات الإسلامية الكثيرة في أرجاء الأمة الإسلامية بل والعالم كله، وبطاقات الأحرار من غير المسلمين، من خلال تنسيقات وخطط تتولاها قيادات الإسلام في كل قطر لتصبّ في وادي النيل، والجهود الإعلامية في هذا الصدد مهمة جداً، والكتابات، والآداب، والشعر، والإنتاج الفني، والتحليلات السياسية، والمال، وضغوط التويتر والفيس بوك والإيميل ورسائل الموبايل، وتحريك جمعيات حقوق الإنسان، والأحزاب الخضراء، والمحاكم الدولية، ومراكز البحوث السياسية، وكبار الكتاب والمفكرين والفلاسفة، والبرلمانين، ورموز التحرر في كل شعب، ويكون كل ذلك في كل العالم.

- وآية (وتلك الأيام نداولها بين الناس) تشهد لفحوى متوالية الطغيان والحرية التي ذكرناها، واستعراض تواريخ الأمم فيه شواهد كثيرة أيضاً، والإنسانُ في هذا المجال مخيّر لا مُسيّر، وفي الحالتين هو بقدر الله يتحرك، أي أن الخيار بيدنا، إن نَشأ نخنع، فيَكرهنا الله ويعاقبنا بطول جثمة الظلم، أو إن نَشأ ننتفض ونطالب بالحرية ونجهر في الميادين برفض الطاغية، فنكون أقرب إلى احتمال نزول رحمة الله وتأييد الملائكة لنا وتزلزل الحكم الاستبدادي، وهذا الموقف مطلوب من كل مسلم ومن كل حر من أبناء الشعب وإن كان نصرانياً أو بوذياً، وليس هو واجب دعاة الإسلام فقط، بل الدعاة هم القادة، والدخول في الحشد المعارض هو واجب كل فرد، ويكون أداؤه لهذا الواجب بنفسٍ سمحة، ومن أصوب ما

قرأت في التويتر أن البعض صار يقول: مع أني أختلف مع مبادئ الإخوان إلا أني ضد الانقلاب أيضاً، وهو لا يدري ما هو خلافه مع الإخوان، ولو تأمل لأدرك أنه لا يستطيع أن يزعم تعيين شيء يختلف مبدؤه عن مبادئ الإخوان، فإن الإخوان يدعون إلى كل الإسلام، وإلى العدل والتنمية والتعاون وأجمل الأخلاق وصلة الرحم ونصرة المظلوم وإغاثة اللهفان، وإلى كل مصلحة تعارف عليها البَشر أنها من صفات النبل والمروءة، فمع أي خصلة من هذه الخصال الخيرية هو يختلف ؟ لا شيء، ولكن الشيطان يحاول تخذيل عباد الله عن العمل الصالح التعاوني، ولم يشترط الإخوان على كل أحد أن يدخل صفوفهم ليتعاونوا معه، بل هم مفتوحون إزاء مبادرات كل نبيل يريد منفعة الناس والحفاظ على القِيَم والإخلاص للبلد، ولم يزعموا أنهم هم المسلمون فقط، بل شعارهم المشهور أنهم (دعاة لا قضاة)، وأنهم جزء من الأمة الإسلامية، ولكنه جزء امتاز بتداول العلم وممارسة التربية وتنظيم الأعضاء وتخطيط العمل، فأصبح مؤهلاً بذلك لقيادة بقية المسلمين، وهذه نتيجة طبيعية لحيازة تلك المزايا، فصاحب العلم في عرف كل الأمم يقود مَن لم يتعلم، والمنتظم أكفأ من السائب، والملتزم بتخطيطٍ أفضل من أصحاب الارتجال، فأين الغرابة، ولماذا يستنكف مؤمن جاد يريد نهضة الأمة وزوال الطغيان من أن يقوده الإخوان ؟ لا شيء في الحقيقة، وإنما هي شبهات يُلقيها الشيطان ليصد البعض عن تحصيل أجر المعاونة في رفع الظلم.

أما وجود احتمال قتل لو سلك المؤمن درب المطالبة بالحرية: فهذا لا يتقصده الإخوان، وهم أبرياء في قيادتهم من التهوّر والاستعجال والمغامرة، ولكنها هكذا هي الطواغيت، تقتل عشاق الحرية، وهي المسؤولة عن هذا الإثم لا الإخوان، ولكن شعوب العالم كلها قد تعارفت على دفع ضريبة دم إذا أرادت الحرية، وكل أُمة ناهضة متقدمة الحال نراها اليوم في قوة ومكانة عزيزة: سبق لها أن دفعت هذه الضريبة وبسخاء، والأمم الضعيفة الآن هي التي خنعت واستثقلت دفع تلك الضريبة، فلبث فيها الطغيان، فضمر الإنتاج وانعدمت التنمية وتاهت فضعفت، والمفروض أن يكون كل فرد من الشعب باذلاً لنفسه في ميدان منازعة الطواغيت، لا بدافع الإسلام فقط، بل بالدافع الإنساني العام أيضاً، والذين يخنعون هم أنانيون في

الحقيقة، لأنه يرى نفسه في رفاهية ولا يحاول تخليص الملايين من الفقراء والمستضعفين، وهؤلاء المواطنون في دول الخليج اعتدنا أن نسمع منهم في التويتر قولهم: نحن بخير، وآل نهيان عمرونا بالفضل، وآل سعود، وآل الصباح، فلا تتدخلوا في أمرنا. فنقول لهم: هذه أنانية وبقية جاهلية، فإن كنتَ في رفاهية: فما بال عشرات الملايين من الفقراء بمصر وغيرها، ولماذا لا تعمل على الارتقاء بحالهم وتوفير الحرية لهم إن كنت مؤمناً حقاً، والمسلم أخو المسلم ؟ ولماذا لا تنكر على حكومتك إرسالها البلايين الكثيرة لعصابات الضباط الذين بدلوا واجب جيوشهم من تحرير فلسطين إلى حماية العروش ؟

- أقول: ومما يضاعف وجوب نصرة المسلم لأخيه المسلم: أن الأمر خرج عن حدود الخلاف السياسي وحصلت مجزرة أمام مقر الحرس الجمهوري عدد ضحاياها في حدود الخمسين في بعض التقديرات، أو حدود السبعين في رواية الإخوان، مع أكثر من ألف جريح، ولكنّ عدد الضحايا ارتفع في يوم 2013/7/12 إلى مائة وثلاثة، لموت بعض الجرحى، والتقى الإعلامي أحمد منصور بمجموعة من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء تم الإفراج عنهم بعد اعتقالهم أياماً، فأفادوا بأنهم تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب التي هي فوق الخيال، ثم حدثت مجزرة رابعة العدوية التي استشهد فيها مائة وخمس وثلاثون وجرح أربعة آلاف وخمسمائة، ومجزرة مسجد القائد إبراهيم بالاسكندرية، وهذا وصفٌ يجعل الطاغية الجديد بمصر أسوأ وأردأ العهود الطغيانية الحديثة في العالم العربي، لأن هذه البداية تحوي نبأ نهاية دموية أيضاً، مع دماء على طول الطريق، ولا يفوقه غير القذافي في دمويته حين قَتَل أكثر من ألفٍ ومائة قتيل في حادثة سجن بو سليم.

فراجع نفسك أيها المواطن المصري السلبي الذي لم ينضم إلى مظاهرات النكير الإسلامي على الظلم الطغياني، وراجع نفسك أيضاً أيها الخليجي السلبي الذي لم يدرك بعد جريمة حكومته في صنع الانقلاب العسكري بمصر.

إن انضمام السلبيين إلى تيار رفض الطغيان سيبدل المعادلة ويلغي تفوق

العسكر، فإذا حصلت انتخابات حرة لا تزوير فيها: فإن الأغلبية ستنحاز إلى الشرعية والحرية ويرجع الرئيس المخطوف مرسي إلى الحكم، أو ثقة على شاكلته، ويكفي الله المؤمنين مزيد قتال. وإذا كان تزوير: يلبث عشاق الحرية هم الأقوى أيضاً، لأنهم هم القاع الشعبي العريض الذي يواصل الإباء حتى يتحقق فرج بعد هذه الشدة.

• وقد عصفت بدواخلي العواطف المرسوية، فكانت قصيدة من بحر مجزوء الرَمَل نظمتُها متغنياً بفضائل ومناقب الرئيس القرآني الأمين، ومقتبساً وزن (طلع البدر علينا) وما في ذاك الطلوع من بركة وتشريف، وقلت:

طـــلــعَ الــبــدرُ عــلــيــنــا

لامـــعـــاً مـــثـــل الـــلآلـــي

شـــــاكـــراً مُـــرســـي كـــثـــيـــــراً

صــــاعـــــداً نـحـو الـمـعـالـي

أيــــهــا الــمــرســي الــلــبــيــبُ

أنــــتَ حُـــــرٌّ ابـــن حَـــلالِ

أنـــتَ عَـــدْلٌ، أنـــت كـــفـــؤٌ

أنـــــت مَـــــلّاء ُالــمــجــالِ

ثِـــــق بــشــعـــبٍ نَـــثَـــرَ الأشـــواقَ فـــي دربِ الــخــيــالِ

مِــصـــــــرُ والإســـلامُ والإيـــمـــــانُ: ضُــمّـــانُ الـــمــــآلِ

حـيـــث نَـصُّ الـلـهِ والـمُـرسَـــــلِ ديـنـــي وابــتــهـالـــــي

فَــهــمُــكَ الـصـارمُ: فـقــــــهُ

صـــــــار نــجــمــي وهــلالـــي

رادفـــــاً نـــــهـضـةَ شعـــــبٍ

قــد نـــوى صُـنـــعَ الـمـثـالِ

الـسيــــــاســـاتُ تـعـاطـــت

لَـعِبــــاً واطـــــي الـفِـعــــالِ

حِـيـنَ حَـسّـت مُـرسـيـا يـرســــم أبـعــــــــادَ الـجَـمـــــالِ

الـــمــــوازيـــــن عِــــــواجٌ

ســــــاقـهــــا نــحــوَ اعـتـدالِ

عـلَّـمــــوا الـنـاسَ الـقـطـيـعـةْ

رَدّهــــــم صَـــوبَ الـــوِصـــالِ

أدْخَـــلـوا الـشـعـــبَ مـتـاهـا

دَلَّـــهُـــم نَـجـــمَ الـشِـمـالِ

وســــقــــى رُوحَ عِـطــــــــاشٍ

بــــــــرحــــــــيـــــــــقٍ وزُلالِ

قُـل لِـنـيـلـي: حُـبُّ مُـرسـي

يَـــــرْوِيَـــــــنْ حَـبَّ الـخِـلالِ

جـاهــلـيـــات الـسـيـاسـات

تــــنــــــادتْ لِــــــقِـتـــالـي

بِــــــعْ إلى الــــــروحِ نـقـاءً

رُصَّ صَــــفـــــــاً لِـــنِـــزالِ

صُـــــن شُـمـوخـاً غَـمَـر اسـتـــعـلاءَ قــامـاتِ الـجـبـــالِ

نَــهـجُــنـا: وَعـــيُ شـــــروطٍ

ثُــــــمَّ صُـــــنْــــعٍ لـلـرجـــالِ

دعـوتــــــي: عَــــزْمٌ وصَـبْــــرٌ

عــنـــدَ سـاعــاتِ الـسِّـجـالِ

طــــــوِّر الـصفـــــوةَ تـظـفــرْ

بـــقـوىً تَـــــــرْعـى كَــلالـي

ذي وصـــايـا (سَـــيّـــــدٍ)

رَبّـــــاه قُـــرآن الـظِـــلالِ

بــيـعـتـــي جَـزْمٌ، أُطـيـعُ الأمـــر يـــا زيـــنَ الـخِـصـالِ

يـا بـلـيـغَ الـحَـرفِ وازي (الـثـبـتَ) فـي صـــــوغِ الـمَـقـالِ

إنّـــك الـطـلـــــقُ الـطـلـيـــقُ

قـــــوٍّ يُـمـنـــى بـــشِـمـــالِ

نـــافـِسَـــنْ، إجـمـعْ لـصـوتٍ

تَـتَـــرجّـــحْ في الـصِّـيــــالِ

لا تُـرَعْ ، واسـتـشـهِـدِ الـصـوت تَـنَـــلْـــهُ بـالــــدَلالِ

إقـتَـــحِـمْ: أنـت لـهـــا، فـي يـــومِ حَـسْـمٍ وانـــتـشـالِ

• الانـتـشال: استخراجُ النبل من الكنانة ونثرها استعداداً للرمي والقتال. كذا في ترتيب القاموس المحيط/1581

• الثبت: هو ثابت بن قيس بن شمّاس رضي الله عنه، خطيبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

• وفي ترتيب القاموس/958: (صاوَلَـهُ مصاولةً وصِيالاً وصِيالةً: واثَـبَـه).

• وفي ترتيب القاموس/888: الشِمال، بكسر الشين: ضد اليمين.

• وفي ترتيب القاموس/716: الماء الزُلال: (البارد العذب الصافي السهل

السلِس).

• والمعنى في القصيدة: أن شعب مصر في حالته الطبيعية رقيق العواطف، جمالي الأحلام والتمنيات والرؤى، ولذلك هو ينثر الأشواق الصادقة دوماً ويميل بالفطرة النقية إلى الثقة الأمين المؤمن، وأما ما حصل من اضطراب فهو نشاز بسبب خُطة صُرفت فيها الأموال لتجييش المجرمين والنكرات، وفي كل قوم رهط لا مبادئ لهم، وخوف اليهود من إسلامٍ يتمكن بمصر وغيرها دعاهم إلى تحريك النفوذ الأميركي ليضرب ضربته، وأما عموم الشعب فهو من السوء بريء، ونحن نثق به، وضمانُنا: عمق الروح الإيمانية السارية بمصر، والقناعة بتحكيم الشريعة، ومن ذلك انطلق مرسي، صارماً في فقهه، ناوياً تحقيق تنميةٍ قد عشق الشعبُ صورتَها المثالية التي تخيّلها لواذاً ببعض التأنيس الذي يداوي الوحشة التي جثمت عليه طويلاً، لكن السياسات الخفية الصهيونية الأميركية النفطية لعبت لعبتها حين رأت مُرسياً يفهم السبيل إلى تحقيق الأبعاد الجمالية، وصار الدليلَ في مسيرة الشعب الطموح، وروى الظمأ، وكان واضحاً أنه قد عرف طريق التطور الذي يمر بصناعة الرجال الذين يختارهم من الصفوة المتميزة الذكية، والذين سيعالجون كَلالَ مصرَ وضعفها، فكانت بلوى القمع الذي ينبغي أن لا يروعنا ولا يُجفل مرسي، لأنه يستطيع المضي في ثقته بشعب مصر الذي غمرته الصحوة، فيستأنف المنافسة وجمع الأصوات، ويقتحم ثانية، فإن معظم عقلاء مصر ومَن يفهم التنمية معه، وقد تبيّن لهم الحق وكرهوا الفساد والطغيان وقرروا استجلاب البركة الربانية على مصر بمزيد من الإيمان، وإذا منع الجنرالاتُ الإخوانَ من الترشيح، أو زوّروا النتائج الانتخابية: فإن ردود الفعل الشعبية ستظل تتفاقم وتتسع في أوساط الأمة الإسلامية كلها حتى تصل إلى درجة ثورة أخرى وستكون أضخم من الأولى وأسرع وأوعى، والانقلاب نقلنا إلى خريفٍ من بعد الربيع العربي، وسيكون هناك شتاء جاهلي شديد، ثم بعد كل شتاء ربيع جديد مُزهر.

وأنا لست بذاهلٍ عن أن الانقلابيين سيحاولون منع الإخوان من الترشيح، وإذا سمحوا لهم تحت ضغوط دولية فإن التزوير سيمنعهم من الفوز، ولكني ذكرت محاولة جمع مرسي للأصوات في الانتخابات في قصيدتي

إمعاناً ومبالغة في تثبيت نمطنا السلمي في المعارضة، الذي هو الأجدى في الظرف الحالي، وقراءة الساحة والواقعة تجعلنا نحرص على تفويت فرصة الانقلابيين باتهامنا بالإرهاب كي يكون استئصالنا.

❑ الوجه الأميركي لانقلاب السيسي ودأب أميركا في ضرب الطموح الإسلامي

❑ وكنا نظن الرئيس أوباما أعقل من الرؤساء الذين سبقوه، وأن الأثر الإسلامي والإفريقي في دمه سيمنعه من العدوان ويسمح للحرية أن تنتعش في بلادنا، فإنه عنصر مثقف أميز من بوش بكثير، ويميل إلى الواقعية والتزام المبادئ، ولكنه خيّب ظننا وسمح لمخابراته وحكومته بالعودة إلى العادة القديمة في كبت تطلعات الشعوب وصنع الانقلابات على رجال الحرية، فكان الانقلاب الإجرامي بمصر وأعطى الإذن للجاهل السيسي أن يكون دكتاتوراً جديداً بمصر يعيدها إلى وظيفة حراسة آل سعود وآل نهيان وآل الصباح، وحراسة إسرائيل، ومنع التنمية، وأوباما في فعلته هذه يبرهن على أنه يسلك السلوك المصلحي البعيد عن الالتزام الأخلاقي المعرفي، لأن الذي يترجح عندنا أنه يعرف جيداً أن الحق مع الإخوان والإسلاميين ومرسي والأحرار، ولكنه يخضع لضغوط اللوبي اللصهيوني الذي يرى تحقيق أمن إسرائيل من خلال هذا الانقلاب، ويقال أن المخابرات ووزارة الدفاع دبّرتا الانقلاب، وأن وزارة الخارجية الأميركية لها رأي مخالف، ولكن سياق الأحداث يشير إلى ضلوع الخارجية في المؤامرة، لأن السفيرة باترسيون هي التي قامت بإنذار الرئيس مرسي وطلبت منه الخنوع فرفض، وهذا مثار استغراب آخر، لأن وزير الخارجية (كيري) أحاطته هالة إعلامية حين تسلّم منصبه زعمت أنه ضد السياسة الإسرائيلية، وضد التدخل في العراق والأفغان، ويرى تعميم الحرية، ولكن الشواهد تدل على ضد ذلك، وأن جميع ساسة أميركا ينتهجون سياسة عدم تمكين الإسلاميين من نيل السلطة. وفي اليوم الأول من شهر أغسطس 2013 كشف (كيري) عن وجهه القبيح وقال " أن الجيش

المصري أعاد الديمقراطية عندما عزل مرسي " .

وكان الأستاذ البلتاجي، القيادي في حزب الحرية والعدالة، قد أوضح يوم الانقلاب أن السفيرة باترسيون، سفيرة أميركا إلى القاهرة: قد زارت الرئيس المخطوف مرسي قبل ساعات من الانقلاب، وبصحبتها جنرال من الجيش المصري ووزير خارجية دولة خليجية، ولعله الإماراتي، فطلبت منه أن يكون رئيسا رمزياً فقط، وأن ينقل سلطاته لرئيس وزراء جديد يعينه الجيش، ويوافق على حل البرلمان وإلغاء الدستور، فلما رفض أنذرته بأنه سيُخلع بالقوة، وطلبت منه أن يقبل معونتها له عند اعتقاله، فرفض متوكلاً على الله تعالى.

وهذه الزيارة هي الدليل الحاسم على أن الانقلاب هو قرار أميركي، وما حصل من رفض أوباما وحكومته وصف ما جرى بأنه انقلاب فيه دليل آخر قاطع على استمرار رضاها عما حدث على الرغم من جنوح الانقلاب نحو الدموية وارتكاب المجازر ومقتل أكثر من ثلاثمائة مواطن في المظاهرات السلمية وجرح أكثر من ستة آلاف، وعدم الامتعاض من الكذب الصريح الذي فاه به جنرالات الجيش في زعمهم بأن إطلاق النار حدث دفاعاً عن النفس مع أن الروايات مجمعة على أن القتلى والجرحى كانوا يؤدون صلاة الفجر في مذبحة الحرس بخاصة وأن الرصاص أصاب ظهورهم وليس صدورهم، مما ينفي أي وضع هجومي، ولكن هكذا هي عادة أميركا، تستعمل الجنرالات حين يضيق أمرُها ويَضعف مكرُها، وهو دأبٌ استعملته في أميركا اللاتينية كثيرا وبطريقة مفضوحة ومخزية لها، واستعملته في إفريقيا وآسيا وبعض البلاد العربية سابقاً، وفي تركيا كانت تحرك الجنرالات للانقلاب مراراً قبل أن يُنهي أردوغان نفوذهم بعد تمهيدات من أربكان ثم طورغود أوزال.

• ونموذج الانقلاب الأميركي معروف، فإنها تجمع غوغاء الناس والسَفَلة وعصابات الإجرام ومافيا المخدرات، وتغدق عليهم الأموال، وتأمرهم أن ينزلوا إلى الشوارع في صورة معارضة سياسية، فيأتي انقلاب الجيش وكأنه استجابة لرغبة شعبية، وللتمويه الإعلامي في ذلك دورٌ رئيس، ثم تنهال الهبات المالية الدولية والقروض من صندوق النقد الدولي لتمكين

الانقلابيين من إرضاء الشعب ببعض الترف الوقتي السريع الزوال من خلال صرف نصف المليارات الواردة، ثم ذهاب النصف الآخر للحسابات الشخصية للجنرالات والساسة المطايا الذين يخدمون الجنرالات.

• وحين يكون أمرنا جداً، ويكون الإسلام مقترباً من الحكم: فإنّ الغرب يصطف كله ضدنا وليس أميركا فقط، بل تشاركها أوروبا، وذلك ما حصل، إذ زارت وزيرة الخارجية في الاتحاد الأوروبي الانقلابيين، واجتمعت مع السيسي والنكرات، وأيدت الانقلاب، ولم تجتمع بمرسي ولم يكن منها إصرار على الانقلابيين لرؤية مرسي، فكان معنى ذلك انحياز أوروبا رسمياً للانقلاب، وليس هناك خلاف ذلك سوى تصريحات لوزيري خارجية السويد والمانيا تستغرب عنف الانقلابيين ولا تنكر أصل عدوانهم.

• هذه المسرحية رأيناها حين أراد مُصَدّق تطوير إيران قبل ستين سنة، وبدأ بتأميم النفط ونوى التنمية وتمكين المخلصين واستبعاد الخونة من الساسةالقدماء عبيد الشاه، فعملت أميركا انقلابها ضده وأقصته باستخدام الغوغاء وفقراء الفلاحين، وكان رجال المخابرات الأميركية والسفير الأميركي يتحركون جهاراً نهاراً،وهناك عشرات الكتب التي تصف تفاصيل تلك الواقعة مما لا يعرفها الجيل المعاصر إلا قليلا.

• وروت بي نظير بنت بوتو قبل مقتلها في مذكراتها المطبوعة المنتشرة في الأسواق أنها كانت تعيش في أميركا، فزارها ممثل عن وزارة الخارجية الأميركية وبصحبته ضابط من المخابرات الأميركية، وطلبا منها أن تستعد لتكون رئيسة جمهورية الباكستان، فضحكت وقالت بسذاجتها: كيف وأنا لا أملك حزباً ولا أنصاراً ؟ فقالا لها: نحن نطلب موافقتك فقط، وعلينا الباقي من تجميع الحشود، وحين مغادرتك المطار في بلادك سيكون مليون باكستاني يهتفون باسمك، فاخطبي فيهم، ونحن نحركهم ونجعلك رئيسة. تقول: وحين خرجت من المطار فوجئت فعلاً بمليون يهتفون باسمي وعرفت لأول مرة أسرار السياسة ووجهاً من حركة الحياة .! وأظنها كشفت ذلك في مذكراتها لأنها تخرجت من أكسفورد ببريطانيا

وتربت تربية غربية تميل إلى الصراحة.

فكذلك كان انقلاب السيسي بمصر: بلطجية من أعوان مبارك، وفلول النظام السابق، وفقراء من سكان المقابر، وملاحدة من بقايا الشيوعيين، ويهود، وحاقدين من الأقباط، ونوع من السلفية أتباع المخابرات السعودية غسل دماغهم شيخ إفريقي من وعاظ السلاطين اسمه الجامي يعيش في الحجاز يحمل المبخرة لتبخير الملك والأمراء، وجمعت المخابرات الأميركية كل هؤلاء وصرفت لهم من أموال آل سعود وآل نهيان وآل الصباح ما قد يصل إلى ملياري دولار، ومليارات أخرى إلى الجنرالات وجنود الجيش والشرطة، وحصل الحشد في ساحة التحرير، وزعم الجيش أنه يستجيب لرغبة الشعب، وهم في الحقيقة هؤلاء النكرات والخونة.

● وهذه التشكيلة البائسة من الحثالات تُذكِّرُني بقصة قرأتُها في كتاب (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب) للمِقِّري: أن حالة فراغ حدثت في غرناطة أثناء الاضطرابات في أيام دويلات الطوائف، فتعاون زبّال وكَنّاس على تنصيب قصّابٍ أميراً على غرناطة، وكوّنوا عصابة من أمثالهم، ودام حكمهم أياماً، واليوم بمصر يتفق سكان القبور، مع كل جنرال فَرور، فرّ من واجب حرب إسرائيل إلى لعبة الانقلابات، ونصّبوا الطرطور الذي تبين أنه من أُم أميركية، وتخرج من كلية الحقوق بدرجة مقبول فقط، وتنصيبه مخالف للدستور، لأن أمه غير مصرية ولأنه لم يؤد اليمين الدستورية كرئيس للمحكمة العليا أمام رئيس الجمهورية، فلذلك يُعتبَر تنصيبه باطلاً.

● وقصة النفوذ الأميركي في الجيش المصري قصة قديمة جداً بدأت مع ثورة يوليو سنة 1952، وكان ضابط من الثوريين اسمه حسن التهامي هو الذي ينسق العلاقة بين عبد الناصر وأميركا، إضافة إلى محمد حسنين هيكل الذي كان موظفاً في الملحقية الصحفية للسفارة الأميركية في القاهرة، قبل أن تدفعه أميركا ليكون المستشار الإعلامي لعبد الناصر، ثم زاد النفوذ الأميركي بعدما وقفت أميركا في الظاهر على الأقل ضد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وساعدت على جلاء جيوش بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن الأرض التي احتلت، فزادت ثقة عبد الناصر بالحلول

الأميركية وحصل أول توغل أميركي إلى داخل الجيش المصري، لكنه بقي محدوداً، فلما حصلت النكسة سنة 1967 واهتز حكم عبد الناصر وانحطت سمعته بين العرب: اضطر لقتل عبد الحكيم عامر، وكذب على التاريخ فزعم أنه مات منتحراً، ثم سجن علي صبري وقال قولته الصادقة الكاذبة: الآن سقطت دولة المخابرات، فذهبت مثلاً، وكأن المخابرات ليست بُضعة منه، ولما تولى السادات: زادت أميركا توغلها، ولكن بحذر، فلما تورط السادات بعقد معاهدة كامب ديفيد: فَلَتَ الأمرُ وصارت المخابرات الأميركية والإسرائيلية تتجول في محيط الجيش المصري كما تريد، فلما قتل السادات وجاء عهد مبارك تم التوغل علانية، وصار كبار الضباط يذهبون أفواجاً إلى كليات الأركان الأميركية ليتم غسل دماغهم وشراء ذممهم وربطهم بالخطة الأميركية، وحادثة سقوط الطائرة المصرية قديماً قرب الشواطئ الأميركية كشفت ما كان مكتوماً، إذ كان على متنها ستة عشر جنرالاً مصرياً أتموا تدريبهم في كلية الأركان الأميركية، وربما كان بعضهم قد أبى الخنوع فقررت إسرائيل قتلهم بوضع قنبلة في الطائرة، كما أشارت التحقيقات، ثم في بقية عهد مبارك أتمت أميركا توغلها، وأصبح الجيش المصري مِلكها بالكامل، وكانت تتبرع بمليار وثمانمائة مليون دولار سنوياً للجيش المصري، وهي تعلم أن نصف هذا التبرع يذهب إلى الحسابات الخاصة للجنرالات، فاشترتهم بذلك وباع الكثير منهم ضمائرهم، ثم أوحت أميركا إليهم بفكرة بناء استثمارات خاصة للجيش ليجمع منها أرباحاً تكفي كميزانية للجيش، بزعم وجوب سرية الميزانية العسكرية، لئلا تعلمها إسرائيل إذا أُدرجت ميزانية الجيش في الميزانية العامة للدولة، وهكذا تم بناء إمبراطورية مالية احتكارية تحت مظلة هذه المزاعم، حتى وصل الأمر إلى احتكار أغلب المخابز، وصار كل جنرال يدير بعض المعامل والتجارات، فيبلع نصف الأرباح، وبذلك استطابوا اللعبة ونمت مواردهم الشخصية، فكان لابد أن يتحركوا ضد مرسي والإخوان أو ضد أي ثورة حقيقية تعزلهم وتوقف جريان أنهار الأموال إلى جيوبهم، وهذه هي خلاصة القصة.

• وهؤلاء الجنرالات الخونة الذين اشترتهم أميركا والإمارات ودولة آل سعود، وفقاً لما سَرّبه قيادي مخلص في الجيش هُم إضافة لعبد الفتاح

السيسي: رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق صدقي صبحي، قائد سلاح الجو الفريق يونس السيد حامد المصري، قائد القوات البحرية الفريق أسامة أحمد الجندي، وقائد قوات الدفاع الجوي الفريق عبد المنعم إبراهيم بيومي التراس، وقائد المنطقة العسكرية المركزية اللواء توحيد توفيق، وأنجى الله من هذه الفتنة كلاً من قائد الجيش الثاني الميداني اللواء أحمد وصفي، ولذلك حاولوا اغتياله وسلّمه الله وأصيب بطلقة في ساقه، وكذا نجّى الله قائد الجيش الثالث الميداني اللواء أسامة عسكر، حفظهما الله ورعاهما، فقد كان موقفهما بطولياً وأبدياً رجولة وتعفّفاً عن المال السحت الحرام، وأخلصا للوطن ولم ينتكسا.

وممن شارك في فتنة الانقلاب مدير المخابرات الحربية اللواء محمود حجازي، وهو الذي اختطف الرئيس الشرعي مرسي، وكانت مهمة الخائن مدير إدارة الشؤون المعنوية اللواء أحمد أبو الدهب توزيع الأموال الواردة من محمد بن زايد والملك السعودي عبر الأمير محمد بن نايف، ومنها مائة وخمسين مليون دولار إلى ياسر برهامي رئيس حزب النور السلفي. وهذه الأسماء والمعلومات تداولها موقع: www.facebook.com/ameralazem وعنه أخذتُ ، وفي المواقع تقرير أدلت به أميرة اسمها "بَسمة" يفضح مقادير الأموال التي وُزعت على الانقلابيين.

• وتعود بي الذاكرة إلى الأيام الأولى من انتخاب مرسي، حيث كشف له السيسي خُطة الجنرال الطنطاوي وجنرالات المجلس العسكري السابق لاغتيال مرسي عند تشييع الجنود القتلى في سيناء في حادث افتعلوه، فوثق به الرئيس مرسي وجعله وزيراً للدفاع، ثم خانه اليوم، وهذا يعني أنه وصولي انتهازي كان يرنو إلى التسلق منذ البداية ليحكم مصر، فوشى بطنطاوي ورؤسائه من أجل ذلك لا من أجل الحقيقة، ثم نقض بيعته لمرسي بفعلته هذه الأخيرة، وكفر بنعمة الله عليه ثم بنعمة مرسي حين أسند إليه وزارة الدفاع مع أنه أصغر الجنرالات عُمراً وما كان يدري أن الطموح الشخصي الأناني والطمع الدنيوي هو الذي يُسيّره، وأنه على استعداد لأن يكون دموياً جبّاراً من أجل الحكم، جزاراً على طريقة قصّاب غرناطة ويستعين بالحثالات، وفي كل قوم زَبَدٌ وعناصر جوفاء، وليست

مصر بدعة بين البلدان.

• وهذه الأخبار وتحليلات الأحداث ترجعنا إلى الوعي القديم وتجعله جديداً وعقيدة معاصرة ومستقبلية: أن (أميركا) هي رأس الشرور كلها، وأنها هي الأخطر على الإسلام والمسلمين، وأنها عدوة الدعوة الإسلامية رقم واحد، والأقذر والأخطر علينا، وأن الداعية الذي لا يصل وعيه إلى هذه الدرجة من والوضوح والجزم هو داعية ما تزال فيه بقية من سذاجة.

❑ وهذا الموقف الأميركي ليس هو رد فعل لأخطاء إسلامية، أو لعنف تجاهها يُبديه تنظيم "القاعدة"، بل هو خُطة مدروسة قديمة من يوم قررت أميركا في بداية القرن العشرين إنهاء عزلتها وبدء التدخل في الشؤون العالمية، فكان احتلالها للفلبين سنة 1901 وإلحاقها كولاية من الولايات المتحدة الأميركية، ثم تخلّيها عن ذلك بعد سنة واحدة واكتفائها بقاعدة عسكرية وجعل الفلبين منطلقاً لتدخلاتها في اليابان والصين وكوريا، ثم منذ اشتراكها عسكرياً في الحرب العالمية الأولى في الجبهة الفرنسية وإسناد أعداء المانيا مالياً، مما أتاح للرئيس الأميركي ويلسون أن يكون رئيس مؤتمر الصلح في فرساي في سنة 1919 وإعلان المؤتمر التزامه بحق اليهود في إقامة دولة إسرائيل في فلسطين، وإجبار الأمير فيصل بن الشريف حسين بالاعتبراف بهذا الحق المزعوم، فاعترف، وكوفئ بجعله ملكاً على العراق، ولبثت أميركا منذ ذاك التاريخ قبل ثلاث وتسعين سنة تتدخل في العالم الإسلامي، لا سياسياً فقط، بل واجتماعياً أيضاً، فقد عثرنا في الأرشيف الوطني الأميركي على تقرير مازال محاطاً بالسرية حتى اليوم رفعه السفير الأميركي ببغداد سنة 1928 فيه تفصيل أخبار العوائل العراقية المتعاونة مع السفارة في خطة إسفار نساء العراق وترك الحجاب، ثم زاد النفوذ الأميركي من خلال النجاح في تحصيل امتياز استخراج النفط لشركة أرامكو من الملك عبد العزيز آل سعود، وبذلك صارت كل المنطقة منطقة حيوية في الاستراتيجية الأميركية، ثم تَمّ وضع خارطة المستقبل حين اجتمع الرئيس روزفلت بالملك عبد العزيز على ظهر السفينة الحربية الأميركية، وحين بدأ نجم الإخوان المسلمين يصعد بمصر وظهرت قوتهم بعد جهادهم في فلسطين سنة 1948: اجتمع سفراء أميركا وبريطانيا

وفرنسا في معسكر (فايد) على قناة السويس وأعلنوا وجوب حلّ جماعة الإخوان وتصفيتها، فكان ما كان على يد الملك فاروق أولاً بعدما قتل الإمام حسن البنا رحمه الله، ثم على يد جمال عبد الناصر، وإعدامه الإخوة عبد القادر عودة والشيخ فرغلي ويوسف طلعت، وآخرين، ودخل بقية الإخوان السجون حيث كان أعنف التعذيب والبشع، وحصل أثناء المحنة قتل تسعة وخمسين أخاً سجيناً بالرصاص في ليمان طرة خلال إضراب داخل السجن، ثم أعدم عبد الناصر سنة 1966 سيد قطب وكوكبة أخرى، وكل ذلك بعلم أميركا وتشجيعها، وبعد قليل من رفع السادات للمحنة وإخراج الإخوان من السجون: عاد مبارك فأحدث محنة جديدة سنة 1981 مات خلالها الأخ السنانيري بسبب شدة التعذيب، واستمر التضييق حتى 25 يناير وحصول الثورة، فما يفعله السيسي ليس هو غير فصل جديد في هذه القصة القديمة.

❑ وكان على القيادات الدعوية أن تدرك قبل أربعة أشهر من انقلاب السيسي أن انقلاباً سيقع على الطريقة الأميركية، فقد أصدرت الأميركية "شيرلي بينارد" زوجة زلماي خليل زاده الأفغاني الأصل وسفير المجرم بوش إلى العراق تقريراً عن مؤسسة (راند) للأبحاث التي تديرها وتقدم من خلالها رؤى مستقبلية لساسة أميركا وعساكرها ودوائرها التخطيطية سنورده كملحق في آخر هذا الكتاب، وأخبرتُ به الكثير من القادة والدعاة حين صدوره، وخلاصة تقريرها: أن على أميركا أن تغيّر تصنيفها لأعدائها، فبعد سنوات من اعتبار (القاعدة) هي العدو الأول: يجب أن يكون (الإخوان المسلمون) الآن هم العدو الأول، لأنهم حازوا مراكز قوة بعد الربيع العربي، وهم جماعة تتميز بالصلابة في المواقف، وفشلت محاولات تسييرهم بموازاة السياسة الأميركية، ولذلك يجب ضربهم وإنهاء حكمهم، ولأن أكثر التيار السلفي يحالف الإخوان اليوم: فإن على أميركا أن تتوجه نحو الجماعات الصوفية وتساعدها وتعمل على تمكينها، والنموذج الصوفي التركي أفضل من غيره.

هذه هي فحوى التقرير الطويل، والذي يبدو أن صُنّاع القرار الأميركي اعتمدوه وأخذوا به، ومن القرائن على ذلك أني سمعتُ الرئيس أوباما

يخطب بعد شهر واحد من صدور التقرير ويذكر في خطابه أن أميركا صديقة الإسلام، والإسلام الصوفي بخاصة. هكذا سمعتُه بأُذني. فكان من الواجب علينا أن نرصد المحاولة الانقلابية القادمة، وأنها ستكون أميركية الهوية، وأن المال سيكون هو سلاحها الأول، ثم الإعلام. أما الإعلام فهو ظاهر ويعمل علناً، وسقط الحياء عن أسماء لامعة فقالت سُخفاً كثيراً. وأما المال فهو محاط بسِرّية، خوفَ الفضيحة، ولكن كان من القرائن على أنه وسيلة أميركية أيضاً ما بلغنا أن كلينتون بعد انتهاء رئاسته وعمله كوسيط في القضية الفلسطينية: قال لخالد مشعل: لقد حيّرتمونا يا رجال "حماس". قال خالد: نحن واضحون أيها الرئيس وقولنا واحد. قال كلينتون: (نعم، ولكن ليس لكم سِعر .. !!)، وصدق وقد علّمنا تعبيراً في وصف أنفسنا لم تتوصل إليه بلاغتُنا. نحن قومٌ بلا سِعرٍ، نحن بِدعةٌ بين القوى السياسية، نعمل لله، ونخلص للأمة، ولا نبيع قلوبنا، وفي سبيل الله نجاهد، وإليه نسعى ونحفد ونترشح ونكون وزراء ورؤساء، وننظر إلى أجر أُخروي، وجنةٍ عَرضها السماوات والأرض أُعدت للمتقين الطاهرين في يوم الاختلاط والتلوّث .!!

❑ الوجه الناصري والعلماني للانقلاب

❑ يوصف السيسي بأنه سطحي ضعيف الثقافة، ولؤمُه هو الأظهر في شخصيته، ولذلك لم تعتمد عليه أميركا في هندسة حيثيات الانقلاب، وإنما عهدت بذلك إلى عميلها القديم الذكي الثعلب الماكر محمد حسنين هيكل، لأن الانقلاب الإعلامي هو فقرة في الخطة الأميركية أقوى من الانقلاب العسكري، وقد أبدى هيكل فعلاً درجة من المهارة عالية، واستطاع الإمساك بزمام أكثر الإعلاميين وساقهم بنجاح متميز إلى تشويه الصورة النقية الملائكية للرئيس القرآني محمد مرسي، ونظراً لخبرته العريقة في استجداء المال من ملوك وأُمراء وشيوخ الخليج من خلال إفراطه في تمويه أخطائهم وأحوالهم: فإنه جعل المال الخليجي أهم الوسائل التنفيذية للانقلاب، بشراء الذمم بمبالغ خيالية لم يحلم بمثلها الجد السابع لأي خائن شارك في الانقلاب، وخولوه بالصرف دون حساب، ووصل معدل

سعر الضمير الدون الوسط في الأهمية عشرات الملايين من الدولارات، وأما الجنرالات والكبار فأرقامهم مئوية، وستظهر ولابد في يوم من الأيام أسرار هذا الإغداق المالي، لأن التحاسد بين الخونة سيجعلهم يفضحون القصص الخفية. وقد بدأت دولة الإمارات تسحب بعض المبالغ من حساب عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية السابق أعطته إياها قبل موته ليدير حملة انتخاب أحمد شفيق ضد مرسي، فبدأت الآن زوجة عمر بالاعتراض، وقالت في الفضائيات: أنها تعتبر ثمانية مليارات في حساب زوجها مالاً خاصاً للعائلة، ولا يجوز للإمارات استعادته، وبذلك بدأ الخلاف وكشف الأسرار، وسيؤدي التحاسد بين عديمي الضمائر وتنكشف بالتدرج كل الأسرار.

• ومن أفسد الخونة الذين تصدروا المشهد: محمد البرادعي، الأميركي الهوى والولاء والثقافة، عميل إسرائيل في قضيتها النووية، وقد رأينا حرصه وإلحاحه على أن يكون في الصدارة بأي ثمن، وحين فشل في تحصيل أصوات انتخابية استسهل أن يكون ذيلاً للجنرالات، وقصته مشهورة في تمكين أميركا من تدمير العراق من خلال تقاريره الكاذبة، واتهمه العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان في مقال له قبل أشهر بأنه كان يُشدّد الرقابة الذرية حتى على مصر بلده وليس على العراق فقط، ورأيت بنت عمه الدكتورة الخبيرة في علم المعادن والفلزات تتحدث في الفضائيات وتتهمه بضعف القِيَم والتأمرك، وتنكر عليه تدخله، وبلغني أنه كان يأمر أمه العجوز الحاجّة بنزع حجابها، لكنها أبت.

• ويكتفي الناقدون للبرادعي بذكر جريمته في العراق من خلال تقاريره المزورة التي اتكأت عليها أميركا في تدمير العراق والتسبب في فتنة عمياء مازالت مستمرة، أو منعه لمصر من البحوث الذرية بمقابل احتكار إسرائيل للسلاح الذري، ولكني أذهب إلى ما لم يذهب إليه أحد من العرب، وأجزم بعد تفكير عميق ومراقبة لسيرته وزياراته لإيران حين كان مديراً لإدارة الرقابة على النشاط الذري: أنه وبسبب إغواء من زوجته الإيرانية قام بالتغطية على النشاط الإيراني عن عمد، وخدم إيران وأتاح لها الاستمرار في تصنيع السلاح الذري وتحقيق تفوق استراتيجي على العرب

وتركيا، وفعل ذلك بمعرفة أميركا وإسرائيل، فأما أميركا فلقرارها الأمني بالتحالف مع الشيعة في العالم والأخذ بوصية نيكسون التي كررتُ ذكرها في كتبي، ومن لوازم ذلك تحقيق تفوق إيراني مستقبلي على الخليج والعراق وكل العرب، وجعلها اللاعب الأقوى في المنطقة، وخلال ذلك تأمن أميركا من تعدّيها على حقول النفط الخليجية، لأنها في مقام الشكر على ما أتاحت لها أميركا من قوة. وأما إسرائيل: فلأنها تواصل التعاون التاريخي الدائم بين اليهود والشيعة الذي وصل درجة واضحة في أيام الفاطميين، وفي أيام الصفوية الفارسية التي استلمت أموالاً وسلاحاً من إمارات جنوا والبندقية لضرب مؤخرة الجيوش العثمانية وإعاقتها عن مواصلة فتوحاتها في أوروبا، وهي قصص طويلة لا يسعها هذا الكتاب. أما تركيا فلم تتكاسل، بل شرعت في بحوثها النووية فوراً، وإسرائيل التي تركت الصناعة النووية الإيرانية تستمر دون هجوم عليها إنما تخاف من عدوى تجعل تركيا ذات سلاح نووي، فتستعمله حكومة إسلامية قادمة في تركيا في تحييد السلاح النووي الإسرائيلي، وأما سلاح إيران فإنها لا تخاف منه، وقد كانت هي مصدر تسليح إيران أيام الحرب العراقية الإيرانية، وهكذا فإن جريمة البرادعي الكبرى هي في تمكين إيران من التفوق على العرب، وانهيار الأمن الاستراتيجي العربي عندئذ بالكلية، وهذا ما لم يُدركه آل سعود وآل نهيان وآل الصباح حتى الآن، واشتغلوا بنقض النفوذ الإسلامي في مصر بدل الاستقواء به على إيران، وسوف يتذكر مَن يتذكر بعد سنوات حين توسع إيران ترسانتها النووية أن الراشد حذّر من ذلك ولم يُنصت له ملوك الصحراء، وأن البرادعي أكبر عميل لإيران منحها التفوق بتشجيع أميركي إسرائيلي، وإنه هو الذي وجّه أكبر ضربة لخُطة الأمن الاستراتيجي العربي، ومن ثم لخطة أمن الأمة الإسلامية كلها.

● والحقيقة أن قصة اقتراب الناصرية من الشيعة وايران قصة قديمة ترقى الى عبدالناصر نفسه ، فقد كان يحسن الظن بالشيعة جداً ، ويريد خدمتهم ، وهو فهم أو إملاء عاطفي وصل اليه من خلال زوجته ، فإنها كانت إيرانية فارسية شيعية الأصل ، وهاجرت عائلتها من ايران الى العراق قُبيل الحرب العالمية الاولى وسكنوا منطقة الكاظمية الشيعية في الجهة الشمالية من مدينة بغداد ، وكان دارهم على بُعد مائة متر فقط من مرقد ومزار الامام

موسى الكاظم أحد الائمة الاثنى عشر الذين يقدسهم الشيعة ، ولكنها أضافت هي وعائلتها الى التشيع والعنصرية الفارسية الشعوبية لأنها وأهلها من طائفة (البهائية) المعروفة الذين يُجمع علماء المذاهب السنية الأربعة على كفرهم ، وحتى الخميني رأى كفرهم بعد ثورته وضيق عليهم ، ثم هاجر فرع من هذه العائلة الى مصر ، منهم والد زوجة عبدالناصر ، ولا ندري كيف كانت قصة زواج عبدالناصر بها ، ولكننا ندري جزماً أنها من دعاة البهائية بمصر، وصارت رئيسة للمحفل البهائي المصري بعد ثورة عبدالناصر ، ولبثت تخدمهم طيلة حكم عبدالناصر ، وأحد أعوانها في ذلك هو الفنان الرسام الماهر حسين بيكار الذي ملأت رسوماته الكثيرة المتقنة الكتب والقصص المصرية ومجلة سندباد التي كانت مخصصة للاطفال ، وهو بهائي قُح من كبار دعاتهم بمصر ، وبعد موت عبدالناصر تجرأ الازهر فأفتى بكفر النحلة البهائية سنة 1972 واضطر السادات لغلق محفلهم ، فاعترضت زوجة عبدالناصر يومها ولم يسمع لها، وكتبتُ أنا مقالاً تلك الايام عن ذلك في مجلة المجتمع الكويتية في صيف تلك السنة. وقرأتُ في كتاب (مع المخطوطات العربية) لكبير المستعربين الروس كراجوفسكي انه تعرّف سنة 1912 بناسخ للمخطوطات من موظفي دار الكتب المصرية كان بهائياً متحمساً لترويج نحلته ، وهذا شاهد على أن الوجود البهائي بمصر قديم ، وحين قتل عبدالناصر عبدالحكيم عامر وزير دفاعه بعد نكسة 1967 مباشرة وزعم أنه انتحر تبين من إعلانات النعي العائلية في الاهرام وشكرهم للمعزين أن اسم عائلة عبدالحكيم: (بيت الشيعي) ، وقرأت ذلك بنفسي ومازلت أتذكره ، وهي قرينة على تقادم عهدهم بمصر.

وقبل ربع قرن: زرتُ الفقيه الكبير الثقة الرجل الصالح محمد بدر عبدالباسط متولي رحمه الله في مكتبه ببيت التمويل الكويتي حين كان رئيس لجنة الفتوى الشرعية فيه ، فقال لي ولجلساء اخرين أن عبدالناصر أمره يوم كان عميد كلية اصول الدين بالازهر بتدريس المذهب الشيعي رسمياً في الأزهر ، ويتضمن ذلك جلب علماء شيعة من خارج مصر لتدريسه كأي اختصاص يُعهد به إلى أهله. قال الشيخ: لكني رفضت وأبيت ، فأصر عبدالناصر وكرر المحاولة مرات ، فاضطر الشيخ الى

الاختفاء عشرة أشهر ، ولا يجرؤ شيخ من بعده على الموافقة. قال: حتى جاءت حادثة ألهت عبدالناصر عن ذلك وانشغل بها ، فعاودتُ الظهور والدوام وبقيت الكلية نقية من التشيع. اقول: ولذلك قال شوقي: إقرأ التاريخ إذ فيه العِبـَر: ضل قوم ليس يدرون الخبر ، وأنا أقولها ايضا ، والتاريخ وسيلة وعي.

- وأما حمدين صباحي فكانت أميركا تُعدّه لرئاسة الجمهورية منذ سنة 2005 كأفضل ناصري يتفهم مقاصدها، فأسندته بمليوني دولار سنوياً تحولها علناً إلى حساب جمعية للتوعية الديمقراطية أمرته بأخذ إجازتها، وقالت مرة للرقابة المالية الأميركية في تبرير ذلك إنه رجل مهم في مستقبل مصر، فهو صنيعة المخابرات الأميركية إذاً، وفهم مغزى التحالف الأميركي الشيعي العام وأقام علاقة قوية مع حزب اللات بلبنان وحسن نصر الله الذي درّب له مليشيا خاصة هي التي قامت بالشغَب وضربت بالرصاص في الجيزة المظاهرات المؤيدة لمرسي يوم 30 يونيو، ثم شاركت في مذابح رابعة ومسجد أحمد إبراهيم.

- وقبل سنة: انفضحت أسرار العلاقة التشاورية والإسنادية المالية بين عمرو موسى ثالث الوجوه الناصرية، وبين المخابرات الإسرائيلية، عبر لقاء دبّره محمود عباس للجمع بينهما في بيت لحم، واضطر موسى للاعتراف بحصول الاجتماع، وكانت مصادر حماسوية قد ذكرت لي أن عمرو موسى في آخر أيام مبارك كان يضغط عليها للاعتراف بإسرائيل والدخول في صلح معها، وكان يقول لهم: كونوا واقعيين، فإسرائيل حقيقة واقعة، ويجب أن تيأسوا من أن تزول.

- ومن الوجوه العلمانية الناصرية في الانقلاب الأميركي: رئيس الوزراء حازم الببلاوي، وتبيّن أنه كان أحد الداعين لتوريث جمال مبارك حكم مصر من بعد أبيه، وأنه كتب مقالاً يعترض فيه على القرآن ويزعم أن المسيح عليه السلام كان له أب، وهذا في الفتوى الشرعية كفرٌ محض، ويكفي ذلك لبيان هويته.

- وأتعس أفراد المجموعة: الرئيس المزوَّر عدلي منصور، وهو يشتهر بين

الأقران بالغباء وكثافة العقل، وأصح وصف له: وصفُ البلتاجي أنه: طَرطور، أي الأرعن السخيف الخفيف الذي يجعله الأقران مهزلة ومحل سخرية، هذا في اللغة العامية ، وأما في القاموس المحيط مادة طرر: فإن الطُرطور: الوغْد الضعيف، وذلك المعنى العامي من هذا الضعف في الذكاء والشخصية.

• وتسرب مقطع مسجل لاجتماع ضم تهاني الجبالي ووحيد عبدالمجيد واخرون كانوا مجتمعين وتم بث الاجتماع مباشرة على الهواء دون علمهم، وارتبك الحاضرون بعد ذلك حين علموا أن كل ما قالوه بُث مباشرة عبر قنوات تلفزيونية ، وكان مما قالوه في ذاك الاجتماع: أن مصر دولة علمانية، وأنها علمانية بالفطرة وليست إسلامية بالفطرة! ، وأن قد حان الوقت لانهاء الإسلام السياسي تماما من المشهد المصري ، وأن ذلك يجب أن يشمل حزب والنور والإخوان!.

• والقضية أبعد جداً من بضعة أشخاص يظهرون في الواجهة، فإن عبدالناصر كان يشتغل بتخطيطٍ بعيد المدى، بموجبه بنى حكومة سرية داخل أجهزة الحكومة الظاهرة، وأوجد عشرات المسلسلات التنظيمية التي تضم الواحدة صفّاً طويلاً من الحلقات من الضباط ورجال المخابرات والموالين له، ونشرهم في كل مرافق الدولة والوزارات والقوات المسلحة والسفارات، ويتحركون من خلال توجيهات مركزية للحفاظ على الطبيعة العلمانية للدولة، وتغليب الفكر القومي، والحفاظ على زعامته، ولما مات حافظ أنور السادات على هذا الجهاز السري وحوّله لحماية مصالحه، ونفس الشيء فعله مبارك، وكان عمر سليمان السيء الذكر آخر من أدار هذه الدولة الخفية، ولو بقي حياً لأدارها اليوم أيضاً، ولذلك استعانوا بمحمد حسنين هيكل في التخطيط لهذا الانقلاب، فالتحرك مستند إلى وتيرة مستمرة من العمل المضاد المنظم وليس إلى خطة وقتية، وهناك خبرة متراكمة وتفكير نصف قرن واجه جهود مرسي والمكتسبات الثورية ويريد إحباطها، وكان من الواضح لكل مراقب أن الإصلاح الثوري الإسلامي يواجه سَدّاً منيعاً من القضاة المنحازين للاستبداد، وقصة المحكمة الدستورية والامتناع عن رقابة العملية الانتخابية شواهد على

ذلك، وكذا المخابرات والقوات المسلحة، بقيت موالية للطاغية، ثم جهاز وزارة الخارجية بقي بولائه المزدوج لأميركا ولإسرائيل من خلال الذود عن باطل كامب ديفيد ومحاولة عزل غزة، وكانت أخطر سلسلة في التشكيل السري: الجهاز الإعلامي الشرس الذي استعمل كل أنواع الكذب على الشعب ورهن نفسه عند الحفاة العراة من رعاة الشاة والبعير الذين يتطاولون في البنيان في الصحراء والخليج، حتى إن الإعلامي عمرو أديب كتب بعد عشرة أيام من الانقلاب مقالاً يقول فيه إن الفلسطينيين يستحقون القتل، وجهر بتحية إسرائيل.

وبعض الدعاة يظن أن أصول تحليل الأحداث السياسية ومنهجية البحث: تمنع من ذكر الأصول العائلية للساسة، وأن ذلك لا دخل له في تقويم الأحداث، وأنا لا أرى صواب هذا الاعتراض، فإنه منهج أميركي تغطي به أميركا حقائق بعض الساسة، ومنهجنا الإسلامي يسوغ ذلك، لأن الأصول العائلية والأنساب هي قرائن على نوع السلوك، وفي كلام النبي صلى الله عليه وسلم أن العِرق دسّاس، والتجارب كثيرة، وقصص الاندساس اليهودي متكررة، ومن تمام اندساسهم: أن يقولوا للناس: إن منهجية البحث تمنع من الاستشهاد بأنساب الساسة.

❑ الوجه اليهودي الإسرائيلي للانقلاب

▫ ما أخفت إسرائيل تخوفها من فوز الرئيس القرآني محمد مرسي، بل أعلنت عن ذلك مراراً، وقبل يومين من الاعتصام الانقلابي في ساحة التحرير رأيت أستاذاً في جامعة تل أبيب اسمه (ليفي) يتكلم في ندوة في التلفزيون الإسرائيلي فال فيها إن إسرائيل جادة في تمكين الجهود الانقلابية بمصر، وإنها سوف لا تكرر الخطأ الذي وقعت فيه في غزة، وعقد مقارنة مع حالة الجزائر سنة 1992.

• ثم بعد الانقلاب كتبت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية أن الجنرال السيسي تحول إلى بطل في إسرائيل، وقالت صحيفة يديعوت أحرانوت إن

ارتياحاً يسود إسرائيل بعد الانقلاب.

• وأغلب الظن أن إسرائيل ضغطت على الإدارة الأميركية كثيراً ودفعتها في طريق تدبير الانقلاب، فالرغبة الأميركية موجودة، ولكن إسرائيل أعطتها زخماً مضاعفاً، والقرائن على ذلك كثيرة، ونتائج الرصد للإعلام الإسرائيلي تشير إلى حدوث تحريض على مدى كل أشهر السنة التي قضاها مرسي في السلطة، ورأيتُ الكثير من ذلك في النشرة الفلسطينية الأمنية اليومية التي تصدرها منظمة "حماس" الجهادية وترصد فيها مما ترصد أقوال الإعلام الإسرائيلي، وقالت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي يوم 15/7 أن البرادعي زار إسرائيل ومعه أحد جنرالات الانقلاب واجتمعا برئيس الوزراء نتنياهو للتنسيق، وأن السيسي كان قد أخبر إسرائيل بعزمه على الانقلاب قبل ثلاثة أيام من حدوثه، وأن سفير إسرائيل إلى القاهرة رجع ومعه جميع جهاز السفارة وأعاد فتحها بعد توقف دام أكثر من سنتين.

• والحقيقة أن الاختراق اليهودي للحياة السياسية والعسكرية المصرية قديم جداً يمتد إلى أيام الملك فاروق ومجموعة الضباط الأحرار، فقد أخبرني الأستاذ محمد فريد عبد الخالق رحمه الله، وهو عنصر رفيع الثقافة والاطلاع، ومن قدماء الإخوان المسلمين: أنه مع أصحابٍ له تتبعوا أصل جيهان زوجة أنور السادات، فأوصلهم التحري والبحث الدقيق إلى أنها من يهود جزيرة مالطا، وعائلتها معروفة هناك، وأن العناصر الصهيونية وجهتها للاقتراب من السادات وإغرائه يوم كان ضابطاً صغيراً، فتزوجها واحتووا السادات ودفعوه إلى أن يكون خليفة عبد الناصر، وإنهم لما نجحوا في ذلك: قرروا احتواء حسني مبارك ودفعه ليكون خليفة السادات من خلال تزويجه بسوزان اليهودية أيضاً، والتي اكتشف الأستاذ محمد فريد أنها بنت عم جيهان ومن نفس العائلة المالطية، واستثمر اليهود هذه القرابة لضمان وراثة مبارك للسادات.

فالواجب علينا أن نتأمل في عمق هذا التخطيط اليهودي المستمر الذي أتاح لإسرائيل أن تتدخل في رسم السياسة المصرية مُذ كان السادات نائباً لعبد الناصر قبل خمسين سنة وإلى الآن، ومازال مكر هاتين الجاسوستين قائماً، وأرادتا دفع جمال مبارك ليخلف أباه وليحكمنا يهودي بحت ابن

يهودية مالطية، ولكن ثورة 25 يناير منعت هذا الحلم، فكان الالتفاف من خلال تدبير انقلاب السيسي، ليأتي بمبارك إلى الحكم ثانية، ولتنصيب جمال اليهودي رئيساً لمصر لخمسين سنة أخرى، فتأمل، وهل يعقل عاقل أن جيهان وسوزان بعيدتان عن المؤامرة الانقلابية الخيانية بعدما دستهما الوكالة اليهودية في عمق السياسة المصرية لتقوما بتنصيب الولد اليهودي حتى إذا حانت الفرصة اعتزلتا ؟ هذا مستحيل وخلاف مفاد العقل، وأجزم بأن الانقلاب يهودي بالدرجة الأولى، وأن السيسي سيسعى لإرجاع مبارك إلى السلطة ثم توريث ابنه اليهودي جمال الحكم من بعده، ولكن أملنا أنهم يمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين، وأن وعي الشعب ووقفة الإسلاميين والمخلصين الاعتراضية ستصل إلى نتيجة إيجابية بحول الله، ويحمي الله الشعب، لأن المسيرة القدرية تقتضي ذلك، إذ هناك عشر دراسات أميركية كلها تؤكد حتمية زوال إسرائيل سنة 2022، وأهمها دراسة كيسنجر وزير الخارجية الأميركية الأسبق، وقد جمع باحث مصري كل هذه الدراسات وعرّف بها في مقال له قبل أقل من سنة، سنورده في كتاب لاحق، وعودة مبارك وابنه جمال تخالف هذا السياق القَدَري الرباني، ولذلك لن يكون أبداً بحول الله، بل يفشل الانقلاب الآن أو بعد مُدة من البطش الدموي، وتحكم مصر دولة جادة تعيد تربية الجيش وتنقيته من مجموعة الجنرالات الخونة ليسند جهاد غزة ثم ليشارك في معركة المستقبل، معركة تحرير فلسطين إن شاء الله تعالى رغم أنف الفسقة والملوك والمغامر المغمور محمد بن زايد آل نهيان الذي يتشبه بمغامرات دحلان الفلسطيني.

• وبعد تدويني لهذه الأسطر وردت أنباء من مصر أن الإخوان اكتشفوا في 7/18 من خلال تحقيقاتهم ونبشهم للتاريخ والوثائق الرسمية أن السيسي نفسه أُمه يهودية مغربية، ومعنى ذلك أنه يهودي في عرف اليهود وإن كان أبوه مصرياً، ويقال إن زوجته محجبة وتصلي وتلبس النقاب، فإما أن يكون ذلك أنها متدينة وقعت ضحية قبضة يهودي دلّس على أبيها حين خطبها، وما أكثر خطأ الآباء في ذلك، أو أنه يأمرها بذلك للمبالغة في إخفاء نسبه اليهودي، وإذا تأيدت هذه التحقيقات من جهة أخرى أو بوثائق: فمعنى ذلك أن المؤامرة كبيرة جداً، ولكن مما يشهد لها أن حامد العلي نقل في

التويترات أنّ مجلة ميدل إيست مونيتور قالت إن السفير الإسرائيلي لدى القاهرة يعقوب أَميتاي قال: (شعبنا يرى السيسي بطلاً قومياً عند اليهود)، فالتدقيق يرينا القرينة، وهي قوله: قومياً، وليس بطلاً فقط، وقوله عند اليهود، وليس في إسرائيل، فالصيغة تشير إلى أنه يهودي.

❑ الوجه الصحراوي والخليجي للانقلاب

❑ استولى الفزع على آل سعود وآل نهيان حين تحررت بلدان الربيع العربي من طواغيتها، والسبب أنهما كانا يشعران بالأمن من التغيير لوجود حارس لهما من الشمال بمصر اسمه مبارك، وحارس من جهة الجنوب في اليمن متمثل بعلي صالح، فلما زالا وتصدرت القوى الثورية في البلدين شعرت العروش بالحرج، وأنها حوصرت وفقدت النصير الحامي، فكان لابد من الدفاع عن النفس وخلع الأحرار ورصد كل الوارد النفطي لشراء الذمم الوضيعة وتحريكها، وقد فعلوها بمصر، ثم يأتي الدور على اليمن بعد قليل، وبدأت مساعداتهما السخية تصل إلى الحوثي والجفري الرافضيان أعداء الأمس، وأصبحا أخلص الأصدقاء، والسعي حثيث لاصطناع أمثال الحوثي والجفري الذين هما رأس حربة الاختراق الإيراني للأمن العربي الاستراتيجي في الجنوب بعد حزب اللات اللبناني الطائفي الذي يمثل الاختراق الإيراني للأمن العربي في الشمال والقلب.

● ولكن قبل اليمن: بدأ تحرش العميل الفلسطيني دخلان بغزة، منطلقاً من سيناء بعدما شعرت الإمارات والملك بأن الأمر نجح في مصر، ولكن يقظة حماس أفشلت التحرش حتى الآن، وأغلب الظن أنه سيعيد التحرش، ولكن غزة في موطن قوة بحمد الله، لأن سياق الأقدار الربانية يدخرها لتكون منطلق التحرير في المستقبل، فهي محروسة بحراسة الله وحفظ الرحمن سبحانه مهما كاد آل سعود، وفي الميدان السوري يتحالف آل سعود مع حزب اللات، وعاونوه في القصير، ثم هم يعاونوه الآن لاحتلال حمص، ولكن قنص المجاهدين لدبابات الأسد ولعناصر الحزب يزداد، لأن الله يريد ذلك، وكنتُ في شك منذ البداية من مغزى وجود فصيل

سلفي في الجهاد السوري يقوده العميل ربيع المدخلي، إذ هو مشهور بانتمائه للمخابرات السعودية، وإذا بالأيام تكشف أنهم أرادوه أن يكون صاحب تأثير في الثورة ليحرفها في وقت لاحق، وكأن هذا الوقت قد حان الآن من خلال نزول أعداء الله من جبل عامل في لبنان حيث مقر حزب الخيانة الإيراني إلى الميدان السوري، وستشهد الأيام القادمة محاربة الثلة السلفية المدخلية الشبيهة بحزب النور لبقية المجاهدين في خندق واحد مع مردة حزب اللات، في حالةٍ أشبه ما تكون بتورط القاعدة العراقية في سورية بقتل أحد قادة الجيش الحر على غرار ما فعلت في العراق من قتل أعيان المجاهدين من منظمتي الجيش الإسلامي وجامع، وكنت أقول ذلك وكتبته في كتابي "بوارق العراق" ثم في كتابي "أخبار عراقية" ولكن غير العراقيين لم يصدقوني، حتى حصل مقتل القائد السوري قبل شهر، فانتبه الثقات بعد فوات الأوان، والتعليل: أن القاعدة العراقية مخترقة من قبل إيران، كمثل اختراق المخابرات السعودية لبعض الجهاد السوري عبر ربيع المدخلي والفصيل المشبوه الذي يقاتل تحت إمرته، والمجاهدون بصورة عامة بحاجة إلى مزيد وعيٍ أمني وفِقهِ جرحٍ وتعديل كمثل حاجتهم إلى السلاح، وهو شعار لبثنا نردّده حتى صحل صوتُنا، والبعض لا يعرف معنى النار مهما وَصَفتَها له، إلا أن تكوي جَمرتُها أنامِله ليبدأ يتأمل ..!!

والتحذير من انحراف فصيل المدخلي وتنسيقه مع الحزب الرافضي الطائفي صادر عن فضيلة الشيخ السلفي الكويتي حامد العلي، وليس مني، وهو خبير بأحوال الساحة السورية، ورأيت تحذيره من ذلك في التويتر يوم 2013/7/16 ، وهناك حدث يشهد بصحة ذلك، إذ إن المخابرات السعودية اعتقلت الشيخ محسن العواجي والشيخ الطريفي لبضعة أيام، وهما الوحيدان من شيوخ المملكة اللذان حضرا مؤتمر الرئيس مرسي لنصرة الجهاد السوري ووافقا على فتوى أن القتال في سورية جهاد.

- ولو رجعنا إلى حال ثوار مصر، وثوار غزة، وثوار سوريا، وثوار اليمن: لأدركنا أنهم أبرياء من نوايا السوء، ولكن آل سعود وآل نهيان يفتعلان هذا التوتير لصناعة عدو وهمي يُسَوّغ بطشهما الداخلي لشعوبهما.

- وبدلاً من التحدث بنعمة الله، وبناء نهضة تنموية للأُمة: راح آل سعود

يصرفون المليارات على الإعلام المصري وعلى قناة العربية لتشويه سمعة الرئيس مرسي بالباطل والافتراء، والتعاون مع أمريكا في إجهاض التطلعات التنموية المصرية، وهم يعلمون أن إسرائيل ماضية في نفس الطريق ونفس الهدف، وكما أن كره أميركا وتمييز خطرها صار شرطاً في قَبول المسلم عضواً في الدعوة، لنطمئن إلى أنه استوعب ووعى: فإن كراهية الملوك المتأمركين صارت شرطاً مكملاً، لنطمئن إلى أن الداعية عرف واستوعب خارطة مساره التغييري، والملك، بمصافحته التي أعلنها للانقلابيين بعد ساعة من الانقلاب أصبح يتحمل مسؤولية كل الدماء المصرية النبيلة الطاهرة التي سالت في شوارع القاهرة وغيرها، والقتل الذي سيتواصل بمصر وغزة، وجريمة قتل مائة شهيد وطفل في سوريا يومياً بسلاح النصيرية وحزب اللات وجيش المهدي والحرس الإيراني، ثم مسؤولية كل آهة سيطلقها سجين في ليمان طره يسومه السيسي أشنع العذاب، وما كان قد نجى من ملوك هذه الأسرة من الآثام سوى الملك فيصل آل سعود رحمه الله، فقد كان إلى الصدق أقرب، وأراد توحيد جهود الأمة، وقَطَعَ النفط عن أميركا والغرب، ولذلك اغتالوه سنة 1975، وكذلك لم تصدر عن الملك خالد أعمال عدوانية، ولكنه ما كان قوياً، فلعلّ الله يلطف به.

• وأما الإمارات فهي شريكة في كل ذلك أيضاً، ويتحمل محمد بن زايد كِبْرَ الفتنة، لأن الإمارات تفعل ما تفعل بمصر لا كجريمة سياسية فقط، بل بنظر مصلحي اقتصاديٍ حاسدٍ أيضاً، وذلك أن مشروع قناة السويس الذي أدرجه الرئيس مرسي على رأس خُطته التنموية كان سيغدق على مصر مائة مليار دولار سنوياً، ويوفر مليون وظيفة للمصريين، ولكن الإمارات شعرت أن هذا المشروع سيوجه ضربة لمنطقة جبل علي الحرة في دبي ويجعلها صفراً وتنتهي أدوارها، ولذلك دافعت عن نفسها بإزاحة مرسي، وصدر قرار الانقلابيين بإلغاء مشروع القناة بعد أسبوع واحد من الانقلاب، وارتضى أغنياء الصحراء أن يزدادوا غنى على حساب فقراء مصر وازديادهم فقراً، ولذلك فإن آل نهيان يتحملون وزر كل جائع سيكون بمصر، أو مريض لا يجد الدواء، أو مشرّد لا يجد المسكن، بما كان منهم من ضرب الطموحات التنموية المصرية، وشعب مصر مدعو إلى أن يفقه هذه المؤامرة التي تجري ضده، وأن لا يستمر في الغفلة، وأن يدرك

جريمة الإعلاميين المصريين والعسكريين التي أوصلته إلى طريق مسدود، وأن يفهم أن مرسي والإخوان والإسلاميين ونبلاء مصر أرادوا له الخير والنهضة وسد الحاجات والشبع والدواء والكساء والمسكن ولكن آل نهيان وآل سعود منعا ذلك عنهم، وشاركهم آل الصباح ببعض ما ارتكبوا، ولا يليق لشعب مصر أن يستمر ساذجاً لا يدري أسرار اللعبة الأميركية الصحراوية الخليجية، بل الاستيقاظ أليق، ومعاودة الثورة أجدى، وخلع الحكم العسكري هو الشرط الضروري الذي تتجانس به مسيرة مصر مع مسيرات الأمم في زمن الحرية التي عمّت كل العالم سوى مصر بسبب حرص أميركا على تحقيق أمن إسرائيل من خلال سجن مصر وتكبيلها وتسليط زمرة الفساد عليها وإرجاعها ستين سنة إلى الوراء.

وهذا التحليل الذي يذهب إلى أن مشروع المنطقة التجارية الحُرة بجانب قناة السويس سيلغي دَور منطقة دبي: ليس هو تحليلي، وإنما هو قول كبير فلاسفة اللغة في العالم الأميركي نعوم جومسكي، الذي يتميز بوعي سياسي كامل ويستعين بمجموعة من كبار المتخصصين، والذي عرفنا دأبه مراراً في فضح السياستين الأميركية والإسرائيلية وبيان انحرافهما وعدوانيتهما، وقد نشر أكثر من دراسة عن الانقلاب المصري وفساد الإعلام الذي شارك في الجريمة، وسنورد نصوصاً من كلامه كملحق لهذا الكتاب في آخره.

- ولا نجد مثلاً للسوء الذي ارتكبته المجموعة الخاسرة أبلغ من قول الإمام المجاهد الزاهد عبد الله بن المبارك قبل 1253 سنة في ديوانه الذي حققه د.مجاهد مصطفى بهجت/115:

وهل أفسد الدينَ إلّا الملوكُ	وأحبـــارُ سُـــوءٍ ورُهبانـــها
وبــاعوا النفوسَ فلم يربحوا	ولم تَغْلُ في البيع أثمانـهـــا

فالتاريخ يعيد نفسه، وما درى الملوك أن أميركا ستضحي بهم أيضاً إذا اقتضت مصالحها ذلك، كما ضحّت بآخرين من قبلهم. والأحبار والرهبان في أُمتنا هم هؤلاءِ علماء السوء المنتشرون في الصحراء، ووعاظ

السلاطين، ويمثلهم حزب النور بمصر وشيخ الأزهر، وأصدق كلمة قيلت فيهم: كلمة حامد العلي في التويتر، إذ قال: انتهى عقد استئجار اللحى، وقد أقصى السيسي لحى حزب النور من الوزارة، فصاروا يتحدثون عن (الإقصاء المتعمد).! ولماذا الغضب وقد أخذتم أُجرتكم قبل أن يجفّ عرقكم ؟

● ومن أبشع ما روّجته اللحى الصحراوية وقذفته في قلوب البسطاء من رعايا المملكة قولهم: ولي الأمر ما قصّر ونحن بخير فلا تتدخلوا في شأننا، وبعض بدو الإمارات يقولون مثل ذلك أيضاً بتلقين من المصلحيين، وهذا قول باطل وفيه أنانية وقصور عن إدراك الفكر السياسي، فلو فرضنا أن الملك والأمير لم يقصرا في حق المواطنين من ناحية توفير المال والخدمات لوفرة وارد النفط الذي هو هبة من الله تعالى محضة لا دور لمهارتهم فيه: فهل قاما بالوفاء بحقوق الأمة الإسلامية ونُصرة قضاياها ؟ وهل من العدل أن يستعمل فضلة المال لحرمان الشعب المصري من التنمية وتطوير موارده لمجرد وَهْم يتخوفون معه من عدوان حكومة مصر الثورية على أمنهم ؟ العاقل يدرك وجود تقصير وتنسيق مع الخطط الاستعمارية الأميركية ووجود لين مع العدو اليهودي وإصرار على السلم معه دون الجهاد، ومن ذلك إسنادهم للحكومة الفلسطينية اللينة التي تتخاذل زيادة ..! فهناك تقصير إذا فكّر المواطن باستحضار القِيَم الإسلامية، والذي يستحضر القيمة المالية فقط ولا يقيس بموازين الإيمان وقواعد الفكر السياسي يقول بعدم التقصير، وهذا من قلة التقوى مهما رأينا قائل (الشيوخ ما قصروا) يركع ويسجد، ومن ضعف فقه التديُّن، وفيه قرينة على استقرار شهوة حُب المال في جذور القلوب، مما هو مذموم في كل الأديان والفلسفات وليس في الإسلام فقط، وهو من بقية جاهلية البداوة الأعرابية وما فيها من (حمِيّة) عابها القرآن الكريم، وكان هؤلاء البدو أنفسهم قبل زمن النفط يجمعهم الشيخ ويُغِيرُ بهم على قبيلة أخرى من الأعراب من أبناء عمومتهم فيقتل رُعاتَهم ويأخذ أموالهم من إبل وأغنام ويوزعها على أصحابه ويعتبرونها غنيمة حرب وحلالاً زلالاً، ثم يقولون (والله الشيخ ما قصّر، غزا بنا وأغنانا بالغنيمة)، واليوم غزا مالُه النفطي قبائل الإحرار بمصر، وأورث قبيلته غنيمة من نوع جديد، فحواها: الأمن

من تسرّب المثال المصري في تجربة الحرية إلى أحرار الصحراء فيتخذوه قدوة في وقت اهتزاز العروش، فسجن أبناءهم الذين تخرجوا من هارفرد وأرقى الجامعات العالمية وهذبتهم التربية الدعوية ونفضت عن أرديتهم غبار الجاهلية، ومع ذلك يقول الآباء والأقرباء: (والله الشيخ ما قصّر) وما ذاك إلا بسبب ما حصل لهم من رواء حين أجلسهم يشربون من نهر النفط، فأنساهم ذكر القواعد الإيمانية وفقه الحلال والحرام. وفي الجزء الأول من كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) أورد مؤلفه عبد الرزاق الحسني عشرات البيانات للحكومة العراقية في العشرينات من القرن العشرين تتحدث عن غارات قبائل المطير النجدية بأمر ابن سعود على قبائل البدو في بادية العراق واستياقهم لجِمالهم وأغنامهم. وحين سجنتُ في (أبو ظبي) سنتين أبى (أبو صالح) مدير مخابرات أبو ظبي الذي حقق معي إلا أن يكون تلميذاً لي، فعقدت له دورة بأمره لمدة شهرين علّمته فيها ما لا يعلم من تاريخ العراق والخليج والدولة العثمانية والحربين العالميتين وما بعدهما، فروى لي بالمقابل بعض تاريخ الإمارات، وبطولات زايد حين كان يصحب أباه في الغزوات على قبائل الأزد الأخرى في المنطقة وكثرة غنائمه من الإبل واغتناء اتباعه، وأبناء أولئك هم الذين يقولون اليوم بعد غزو قبيلة الحرية بمصر: (والله الشيوخ ما قصروا) ..!! وهؤلاء أصحاب المواقع المخابراتية وتغريدات التويتر: راشد بن سيف، وأم عبد الرحمن، والفلاسي: هم من أبناء أولئك الغزاة، فلا عجب أن يكونوا حيث يكون الشيوخ.

❑ الوجه الشيعي والإيراني الشعوبي للانقلاب

❑ وإيران شريكة في الجريمة، وهي التي قامت بتسخير جهود كل الشيعة العرب ضد مرسي، وتدفعها إلى ذلك ثلاثةُ أسباب:

● السبب الأول: أن يقظة مصر الإسلامية هي يقظة سُنية، وستؤدي إلى إبراز مثال رائع للدولة الإسلامية السُنية تضمحل أمامها صورة الدولة الخمينية الشيعية البدعية الشعوبية الكارهة للعرب، وستنشر دولتنا

بواسطة مناهجها التربوية المدرسية ومناهجها الإعلامية وعياً إسلامياً صافياً وفقهاً وتفسيراً صحيحاً للتاريخ الإسلامي تبثه في كل العالم سيكون سدّاً مانعاً من تأثر عامة المسلمين بالبدعة الشيعية التي تحرص إيران اليوم على ترويجها في العالم، وسيقوم التفسير الصحيح للتاريخ بكشف التشويهات الشعوبية الكارهة للعرب، وهذه التشويهات تتعمدها إيران والأحزاب الطائفية وتروج لها، لأنها تزوير يخدم الابتداع، كما أن التحالف الذي سيقوم بين الدولة المصرية الحرة وتركيا سينتج عنه قيام كيان سني عربي عثماني قوي يحطم التطلعات الصفوية الإيرانية الطموحة التي تريد اختراق الأمن الاستراتيجي العربي والإسلامي لتكون هي الدولة القيادية في المنطقة، وهذا الاختراق قد حصل ونجح في مرحلته الأولى بزرع حزب الله في لبنان، وتثبيت الحكم النصيري في سورية، وإحداث ثورات رافضية في اليمن، واحتلال موطئ قدم بمصر، إضافة إلى إسنادها الكبير للأحزاب الطائفية العراقية وتثبيت الحكم الطائفي في العراق، ونجاح مرسي والتجربة الإسلامية المصرية سيعني إلغاء كل ذلك عاجلاً أو آجلاً وعودة إيران إلى مربعها الأول المتواضع داخل إيران، بل وسيعني حث التيار الإصلاحي في إيران على العمل والانتفاض على النظام الخميني، ولذلك كان صعود نجم الإخوان والإسلاميين بمصر هو أخطر التحديات التي تواجهها إيران الخمينية، مع أن الكثير من دعاة الإخوان أنفسهم لا يدركون ذلك تماماً، لطيبة قلوبهم وغلبة معنى الأخوة الإسلامية عليهم، مما جعلهم يظنون أن إيران يمكن أن تتحالف معهم، بينما كانت إيران تنتقي كمال الهلباوي من بين الإخوان، وتغريه، وتحرص على إعداده للقيام بانقلاب على حركة الإخوان من خلال إنزال الهلباوي بالبارشوت على الأوساط القيادية للإخوان محملاً بالأموال والتدليسات، ولكن وعي الأستاذ المرشد ومكتب الإرشاد كان وافراً بحمد الله، واجتثت هذه العملية الانقلابية البائسة من أصله بفصل الهلباوي، ورعت عين الله الجماعة، ومع ذلك استمر الهلباوي في ضلالته، وكشفت كاميرا بعض الفضائيات مشاركته في انقلاب السيسي وجلوسه مع أقطاب المؤامرة وممثلي حركة (تمرد)، وكان حريصاً على إخفاء حضوره، ولكن الكاميرا كشفته لحظة واحدة عن غير عمد، ورآه بعض الإخوان، فعرفنا أنه منحرف

تماماً وباع أصحاب الأمس النجباء والتحق بالنكرات، والمصيبة أنه يزعم أنه لم يأخذ مالاً على ذلك، ولو أخذ لتأولنا له بسبب فقره، ولكنه الضلال.

• السبب الثاني: ما فعله مرسي من تصعيد حملة إسناد الجهاد السوري، وانعقاد المؤتمر الإسلامي لنصرة سورية، وإفتاء القرضاوي والعلماء بتطوع المسلمين للمشاركة في الجهاد السوري، وسعي مرسي لنقل بعض السلاح المصري إلى المجاهدين، فأغاظ ذلك إيران جداً، واغتاظت أميركا التي لا تريد انتصار الثورة السورية، حتى قال قائد القوات الأميركية "ديمسبي" إنه يتوقع استمرار القتال في سورية عشر سنوات أخرى، وكيف لا يغيظ ذلك إيران وحرسها الثوري هو الذي يحمل على عاتقه ثقل المعركة هناك مستعينا بجنود حزب اللات وجيش المهدي وعموم المليشيات الطائفية العراقية والبحرينية واليمنية والباكستانية والأفغانية ؟ وإيران تدرك أن نجاحها في حيازة سورية واستمرارها هناك سيعني انهيار كل جدران الأمن الاستراتيجي العربي، ومن هنا فإن ما فعله السيسي والبرادعي وعمرو موسى وحزب النور وعبد المنعم أبو الفتوح والهلباوي وعصابة الإعلام المصري يعتبر ليس أكبر جريمة في تاريخ الإسلام المعاصر بل وأكبر جريمة في حق الأمن الاستراتيجي للأمة، وصاروا مع الأقباط ثم مع إيران في خندق واحد.

• السبب الثالث: لأن مرسي لم يخنع للإغراء الإيراني، فقد كشفت لي مصادر موثوقة قريبة منه أن إيران عرضت على مرسي إسناد خطته التنموية بثلاثين مليار دولار فوراً إذا أعطاها المشاهد والآثار الفاطمية بمصر، لتجعلها مزارات ونقطة انطلاق لتشييع كل مصر، مثل مسجد سيدنا الحسين، والسيدة زينب، وآثار أخرى، وجعل التشيع مذهباً خامساً يكون تدريسه في الأزهر الفاطمي بنظرهم كمثل تدريس المذاهب الأربعة، وفي العَرض إغراء بالتكفل بخمسة ملايين زائر شيعي إيراني وعربي ومن كل العالم يضاعفون دخل السياحة المصرية، فرفض الرئيس القرآني البطل الواعي هذا الإغراء، وانتفض، وأدرك خطر البدعة على المجتمع المصري السني، وخطر الفساد الذي سيعم مصر باسم (المتعة) الجائزة في مذهب

الشيعة واحتمال كثرة القحاب اللواتي سيمارسنها مع المصريين إذا أتين سائحات زائرات للمَشاهد الفاطمية ومتمتعات، وكان هذا الرفض الجازم من مرسي هو أكبر أعماله الشرعية التي سيلقى بها الله، ودلّل بذلك على وعيه العقائدي والتاريخي والسياسي والأمني، ولذلك بذلت إيران كل طاقاتها من أجل إسناد الانقلاب الإجرامي، ولو كان حزب النور صادقاً في سلفيته لكفته هذه الفعلة من مرسي ضد القبورية والبدع، ولكنه حزب عميل مصطنع لتشويه صورة السلفية الحقة.

❑ ولفهم أسرار التصرف الشيعي والإيراني ضد مرسي وأحرار مصر: لابد أن نضع جانباً أحداث هذه الأيام ونرجع إلى الوراء خمساً وثلاثين سنة وأكثر لندرك وجود حلف استراتيجي بين أميركا والشيعة، أطلق فكرتَه وأبدعه نيكسون في مذكراته المترجمة إلى العربية والتي كتبها آخر عمره بعد انتهاء رئاسته ومغادرته البيت الأبيض، فقد قال فيها بصراحة إنه على يقين من أنه هو ورؤساء أميركا الذين سبقوه لم يفطنوا إلى أهمية الخلاف الشيعي لأهل السنة، ودعا الرؤساء الذين يأتون من بعده أن لا يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه هو والذين من قبله، وأن يستثمروا الخلاف الشيعي لتعزيز المصلحة الأميركية العليا وببعد عميق استراتيجي المدى، فكان أول نتائج هذه الصيحة التي أطلقها نيكسون: تأييد الخميني في ثورته على الشاه، أو بكلام أدق: إن أميركا حين رأت شاه إيران يستبد به الغرور والطموح ويتوجه لاحتلال منابع النفط في الخليج على ما رأيناه من صدام فيما بعد في قصة الكويت: نصحت أميركا هذا الشاه الذي بدأ يصدق أنه ملك الملوك وأنه "كورش" الثاني وباعث الكسروية الجديدة، وقد أقام وليمة غداء لملوك ورؤساء العالم بين الآثار الكسروية القديمة وقدّم لها باستعراض تمثيلي تاريخي يروي أمجاد كورش وأنوشروان، غير أن الشاه رفض النصيحة وقرر جازماً احتلال الخليج، فعاجلته أميركا بالاتصال بالخميني المعارض للشاه، وأمدته بالأموال والخبرة والإسناد الإعلامي، وخططت له ثورته، وأوكلت إلى فرنسا معاونته في ذلك، فكانت الثورة، وحين حصدت رشاشات جيش الشاه ألوف المتظاهرين: سرعان ما انتقل قائد الحلف الأطلسي إلى طهران، ومنع الشاه من استعمال القوة بتاتاً، وحجز الجيشَ عن ضرب الثوار، وتكلم بذلك في التلفزيون علانية، ورأيناه جهاراً نهاراً

يقف في صف الثورة، فانهار حكم الشاه وجاء الخميني، وقام منذ ذلك الموسم حلف أميركي إيراني، تطور إلى حلف أميركي مع كل التشيع في العالم، واليوم ترعى أميركا الطائفة الشيعية في أفغانستان رعاية تامة، وقامت بتمكينها من احتلال مواقع مهمة في السلطة والشرطة والجيش، ثم هي اليوم تسعى لتمكين شيعة أفغانستان من السيطرة على التجارة والأموال، وروى لي الثقات قصصاً عجيبة في ذلك، وفي باكستان لها عمل مثيل، ومن علاماته اهتمام الإعلام الإميركي والعالمي بالمظالم المزعومة على الشيعة هناك. بينما يطمسون تعديات الشيعة على أهل السنة، وفي البحرين: طرد الملك السفير الأميركي حين جاءه يبحث معه أمر المظاهرات الشيعية، وقال له: كل هذا من صنعكم وبتحريضكم، وهذه الحادثة نقلها الإعلام الحكومي البحريني نفسه. وأما في العراق فإن القصة مفضوحة لكل عراقي، مُذ طلب عبد العزيز الحكيم خلوة دقيقتين بالرئيس بوش حين زاره وفد المعارضة العراقية ليحثه على احتلال العراق، فلما اختليا قال الحكيم لبوش: إذا قُمتَ بتمكين الشيعة من الحكم في العراق إذا احتللتها: فإن الشيعة على استعداد لطاعة كل أوامركم وتنفيذ كل خططكم والانحياز التام مائة بالمائة لكم. روى ذلك قائد القوات الأميركية في مذكراته، وذلك ما كان فعلاً، إذ لم تستطع أميركا أن تحتل العراق إلا بمعونة المخابرات الإيرانية والجيش الإيراني وفتوى السيستاني للجنود الشيعة بالاستسلام وإلقاء السلاح، وقام تعاون بعد الاحتلال مع الأحزاب الطائفية العراقية كلها، وسلمت أميركا الحكم والجيش والشرطة والمخابرات والتجارة وكل صغير وكبير إلى الشيعة، ومازالت ترعاهم، وقاموا بشكر أميركا من خلال وقوف مليشياتهم ضد نشاط الجهاد العراقي المجيد، وجيش المهدي وفيلق بدر بخاصة، وشرحتُ كل ذلك في كتاب (بوارق العراق) ثم في كتاب (أخبار عراقية)، وكانت أول أصداء نجاح التحالف الأميركي الشيعي في العراق أن شيعة الأحساء والقطيف في المنطقة الشرقية من مملكة آل سعود تولّد عندهم طموح، فأولموا وليمة غداء فخمة للقنصل الأميركي في مدينة الدمام في بيت أحد كبار رجال الأعمال، واشتكى خمسة من كبار قادة التشيع هناك إلى القنصل مما يقع عليهم من ظلم آل سعود، وطلبوا من القنصل أن يطلب من حكومته

احتلال المملكة على غرار احتلال العراق، وأن الشيعة عند ذاك سيعاونون في هذا الاحتلال مقابل تمكينهم ونقل الحكم لهم، فرفع القنصل تقريره، فكان مما سرقه ويكليكس من وثائق خطيرة، ونشره، وأعاد أحد الصحفيين في الرياض نشره مع صور العمائم التي اجتمعت مع القنصل، فتأمل. وأما فضيحة أميركا في سورية فإنها أكبر، وهي التي تمنع سقوط النصيرية، وأخبرني الثقات أن الحدود التركية السورية عليها ضباط من المخابرات الأميركية مهمتهم منع وصول السلاح المتطور إلى الثوار.

❑ وقد اجتمعت قرائن كثيرة مفادها يؤيد اتهامنا لإيران والشيعة بالوقوف مع الانقلاب البائس بمصر. منها:

• أن حمدين صباحي أرسل بعض أنصاره إلى لبنان فدربهم حزب الله ورجعوا ليكونوا مليشيا ناصرية تضرب مظاهرات الإخوان، وربما سيوجههم لأنواع أخرى من التخريب والعدوان في المستقبل.

• وأن محمد حسنين هيكل كتب مقالاً قبيل الانقلاب يمتدح حزب الله ويسوغ أفعاله في سورية، وتداولت مواقع الفيس بوك مقاله.

• وأن زوجة البرادعي إيرانية شيعية أخوها يلبس العمامة السوداء ويروج للخمينية، وبسبب ذلك صرح البرادعي بعد انقلاب السيسي بأنه حريص على التعاون مع إيران.

• وأن المهندس محمد عوض رئيس حركة (تمرّد) التي مهدت للانقلاب هو صديق لحسن نصر الله زعيم حزب الله ومقرّب جداً منه ويستشيره في كل خطواته الانقلابية.

• وأن المالكي الرافضي رئيس وزراء العراق، والحكيم رئيس حزب المجلس الأعلى الطائفي وزعيم فيلق بدر الإرهابي أيدا الانقلاب فور وقوعه وبحماسة، وكذلك إياد علاوي رئيس وزراء العراق الأسبق الذي هو طائفي وإيراني الأصل وأميركي الارتباط، مهما حاول الاقتراب من أهل السنة وانخدع بعضهم به.

• وكذلك الكويتي الشيعي المعمم المقيم بلندن المسمى ياسر الحبيب،

أيد الانقلاب بقوة، وهو أقبح طائفي في الخليج، وبرامجه في الفضائيات الشيعية يسب فيها الصحابة جهاراً، ويجهر بتكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويتهم أم المؤمنين عائشة بالزنا، وسمعته بنفسي يتلفظ بذلك، وعندي الفيديو.

• وحتى خاتمي أحدة قادة تيار الإصلاح بإيران تورط بذلك وأيد الانقلاب وزعم أن مرسي ارتكب الأخطاء التي تسوّغ الانقلاب عليه، وكان خاتمي رئيساً لجمهورية إيران، وكنا نحسن به الظن، ولكن يبدو أن فيه بقية من الطائفية مع الأسف، أساءت إلى سمعة التيار الإصلاحي الذي نؤيده، والذي يقلل من أثر هذا الخطأ أن عناصر مهمة في التيار الإصلاحي رفضت الانقلاب، منهم عباس عبدي، كتب دفاعاً عن مرسي، وقال: أخبرونا كيف استبد ؟. ومنهم: محمود ما شاء الله شمس الواعظين كابتن الإعلاميين، وبالفارسية: (سَردبير)، وقد كتب مدافعاً عن مرسي وقال إنه يدير جهود عشرات الألوف من المختصين والخبراء لتوليد تنمية تتطور بها مصر إلى دولة قوية، ولذلك انقلبوا عليه. ومنهم مير محمود موسوي، إصلاحي أيضاً، وهو أخو رئيس الوزراء السجين حسين موسوي زعيم الإصلاحيين، وكذلك حسين نقّاشي، وهو قريب من الإصلاحيين ومن خبراء القانون الكبار وامتدح الدستور الذي أصدره مرسي.

• ولو أضفنا إلى هذه الأحداث حقيقة التساؤل المهم الذي أثار استغراب الإعلامي المشهور في الجزيرة فيصل القاسم فقال: أليس من حقنا أن نعرف لماذا لا يوجد شيعي واحد في معتقل غوانتنامو الأميركي وأن جميع المعتقلين هم من أهل السنة، مع إن إيران وفصائل الشيعة تتظاهر بعداوة أميركا وتلعنها ؟ والجواب واضح، وأن أقوال الخمينيين والصدريين والنصيريين كلها رياءٌ وذرٌ للرماد في العيون لإخفاء تحالفهم الاستراتيجي مع أميركا ..!

❑ الوجه الإسلامي المزيّف للانقلاب

❑ قد قلنا أن الزاهد المجاهد عبد الله بن المبارك قد رصدت تجربتُه الزكية أن الذي أفسد الدين ليس الملوك فقط، بل (وأحبار سُوءٍ ورهبانُها) أيضاً، وهؤلاء يوجدون في كل العصور، لأنهم من تمام الصورة، فطالما أن هناك

ملك يجلس على أكوام ذهب ويدفع: فإن بعض النفعيين تُحدثهم أنفُسهم أن يطيلوا لحاهم ويلبسوا العمائم ثم يكون جلوسهم في السوق السياسي، فإن احتاجهم ملك أو متسلط ظالم يبغيان تجميل الصورة وإيهام عامة المتدينين بأنهما من أنصار الدين: سارعت الرهبان إلى تصديقهما والشهادة بشهادة زور أنهما يريدان وجه الله، وتعفّف ابن المبارك وأنِفَ أن يسميهم بالمشايخ أو الفقهاء، وإنما هم رهبانٌ وأحبارٌ مسلمون فيما يزعمون، وهي شتيمة كبرى دائمة من أكبر زهاد الأمة الإسلامية وجّهها لكل أخرق ممسوخ الضمير لا يأمر بالمعروف في موطن الحاجة للأمر ويهبط بالفتوى من مدارها العزيز الرفيع إلى دَرَكٍ سافلٍ ويجعلها تُسبّح بحمد الطاغية والحرامية.

• وقد ظهر في هذه الفتنة اليهودية الأميركية الرافضية مَجْمعٌ من الرهبان أصحاب اللحى الطويلة أطلقوا على أنفسهم اسم "حزب النور" السلفي العقيدة والفقه بزعمهم، فشاركوا في ساحة التحرير بأنفسهم وأتباعهم، وهتفوا بسقوط الرئيس مرسي، واستنجدوا بالجيش والسيسي، وقبضوا عن فعلتهم من ملك آل سعود مائة وخمسين مليون دولاراً كما تسربت الأنباء، وأفتوا بأن المصلحة الإسلامية تقتضي خلع رئيس قرآني الهدي والسمت، وتنصيب يهودي بدلاً عنه، فلا نامت أعين اللاعبين بالمعنى السلفي الشريف.

وقد سارع إلى الرد عليهم والبراءة من فعلتهم الداعية السلفي المعروف عبد الرحمن عبد الخالق اليوسف، كما رد عليهم وفند تزويرهم داعية سلفي آخر من أهل مكة وجدّة اسمه الشيخ علوي السقاف، فجزاهما الله خيراً عن نطقهما بالحق، ووضعتُ كلامهما كوثائق ملحقة بهذا الكتاب لأهميتها.

وكان الأستاذ محمد فريد عبد الخالق رحمه الله قد قال لي قبل ربع قرن أنه وفريق من الثقات رصدوا أصل هذه الجماعة السلفية حين أول ظهورها في الحياة الإسلامية المصرية، فثبت عندهم إلى درجة اليقين بالأدلة أن مخابرات مبارك ترعاهم وتريدهم شوكة في جنب الإخوان، وأن ضابطَ مخابراتٍ صار هو نائب رئيس المجموعة وصار هو الموجّه الحقيقي

للمجموعة، وأن هناك دلائل على صلة بالمخابرات السعودية أيضاً. وقد تطورت تلك الحفنة التي كان العُرف يسميها "شِلّة" إلى اسم فخم وصارت هي "حزب النور" أظلمَ اللهُ دَربَهم بالظلام الدامس، وحين قامت ثورة 25 يناير أفتى الحزب بحرمة الخروج على حكم أمير المؤمنين مبارك، ووقف خطباؤهم ضد الثورة بحماسة بالغة، ورأيت في التلفزيون نماذج من كلامهم يومذاك، ثم لما نجح الثوريون في خلع مبارك جاءتهم الأوامر من المخابرات السعودية، فأصبحوا مع الثورة في الظاهر، ولبثوا يطالبون بحصة في الحكم، فلما لمسوا فتوراً من مرسي تجاههم، بسبب سوابقهم: انقلبوا إلى صف أعدائه، واستأجر السيسي لحاهم أياماً ليحقق بهم التفوق، ثم نبذهم ولم يعطهم كرسياً ولا لقباً، فعادوا يولولون ويترنمون بترانيم الرهبان، وبعض أعضاء الحزب استيقظ من غفوته، وحصل له وعي متأخر، فأعلن انسحابه من الحزب، ولكن الشيخ الطريفي فكّ الله أسره قال: مَن اشترك في تضليل المسلمين أثناء فتنة السيسي: لن تتم توبته إلا بشرطين: أن يُصلح، أي يعمل عملاً صالحاً يجبر به السوء المتولد من فعلته السابقة، ثم أن يبين بصراحة حقيقة ما حصل ويكشف الأسرار المتجمعة عنده حول كل العملية الانقلابية وسبب تورطه، وذلك لقول الله تعالى: (إلا الذين تابوا وأصلحوا وبيّنوا) فالبيان شرط.

والحق يقال: أن المجموعات أخرى من السلفية كانت تقية واعية ملتزمة بإسناد الرئيس الشرعي مرسي، وعلى رأسهم الشيخ الثقة محمد حسّان، فقد نزل هو وأتباعه وشيوخ مجاميع سلفية أخرى وأتباعهم إلى الميادين في القاهرة وغيرها، وأظهروا ولاءهم لمرسي، جزاهم الله خيراً، بينما كان ياسر برهامي رئيس حزب النور يرتع في أرض الدولار والضلالة يداً بيد مع عُتاة الشيعة وعملاء إيران الخمينية إذ هو السلفي الذي يجب أن ينكر عليهم قُبوريتهم وبِدَعهم قبل ما نطلبه منه من إنكار موقفهم السياسي، ولكن هكذا تعليمات الشيخ الجامي الإفريقي راهب المخابرات السعودية.

• ومن أعجب قول برهامي هذا في بيانه: أنه وحزبه إنما ثاروا على مرسي لأنه لم يحكم بالشرع، فدلل على جهله، كأن الحكم بالشرع ممكن بين عشيةٍ وضحاها، غير ناظر إلى تشويش اقترفه العلمانيون وأتباع مبارك لم

يُتح لمرسي أن يحم حتى بالعلمانية، وكأنّ الجيش الذي هتف له برهامي سيحكم بالشرع !! فسبحان الله كيف تمرض القلوب ثم يعميها الدولار.

❑ وكان شيخ الأزهر أحمد الطيّب غير طيبٍ وغير أحمد، فقد صار الراهب الثاني في العملية الانقلابية، وجلس خلف السيسي حين كان يتلو بيانه الانتخابي عن يسار السيسي وليس عن يمينه، واحتل اليمين كبير أساقفة النصارى البابا تواضروس بلباسه الرهباني الذهبي وتاجه، فدلّ الحال على أن الإمام الأكبر ما هو بأكبر، بل هو أصغر من أحبار الكنيسة، وهو الثاني والتابع والذيل، وكذلك هو شأن عمائم السوء الأزهرية مع الأسف، فقد رأينا قبله المواقف الذليلة للشيخ طنطاوي وإسناده لمبارك، وهما يصعدان بنسبهما الملوث إلى شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج الذي وافق سنة 1954 على ملفات إعدام الشهداء محمد فرغلي وعبد القادر عودة ويوسف طلعت وأصحابهم رحمهم الله على الرغم من علمه بأن عبد الناصر افتعل زوراً قضية محاولة اغتياله ليدخل الإخوان في محنة وموعظة الشيخ الثقة مفتي الديار المصرية محمد حسنين مخلوف للشيخ تاج أن يتعفّف عن ذلك، ولكن عالم السوء إذا كان لا يستحي من الله فكيف يستحي من عباد الله؟

• واحتل منصب الموعظة في النكير على هذه الفتنة الجديدة شيخ عريق في العلم والصدق والصلاح، هو مستشار الأزهر فضيلة الشيخ حسن الشافعي زاده الله فصاحة في الحق، فقد أدى وبيّن، ووعظ واستوفى، وأنا أعرفه والتقيت به قديماً، كما رأيت الشيخ مخلوف وشافهته، وبين الاثنين تشابه في درجة العلم وبراءة الذات وحُسن المقال، وكلمة الشيخ حسن الشافعي التي أذاعها مصورة في الفضائيات كلمة طويلة جيدة صريحة اعتبرها وثيقة تاريخية مهمة ستنفع الأجيال اللاحقة وليس الجيل الحاضر فقط، ولذلك أصررت على إثباتها في آخر كتابي ضمن الملاحق، وأعانني بعض الإخوة على تدوينها مكتوبة، إذا هي صوتية، وله كلمة أخرى جيدة بعد مذبحة رابعة العدوية.

• وكذلك كانت مواقف كبار علماء الأزهر، وشيخ المقارئ المصرية الشيخ المعصراوي، فإنهم لزموا العفاف ولم يؤيدوا الانقلاب، بل وأنكر بعضهم علانية، وأصدروا فتوى جيدة ببطلان الانقلاب أُذيعت من

مايكروفون العدوية ونقلتها قناة الجزيرة.

• وكتب الشيخ وجدي غنيم كلمة جيدة في النكير على شيخ الأزهر وأذاعها، ولكني لم أحصل على نصها كي أثبته في الملاحق، فليبحث عنها من يريد الاستقصاء، ولكني رأيت له فيديوات عديدة أجاد فيها بلسانٍ مبين.

• ولما اشتد النكير على الراهب: أعلن أن سيعتزل في بيته، ثم زعم أنه قد يستقيل، وكذب، واعتزاله لا يعالج السوء، بل التوبة هي العلاج، ومن تمام التوبة لمثله كما يقول الشيخ عبد العزيز الطريفي أن يبيّن تفاصيل الملابسات في القضية وكمية المبالغ التي استلمها عندما باع دِينَه، وذلك لقول الله تعالى: (إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا)، فالبيان شرط في توبة مثل هذه العمامة النتنة. ولكن أنّى يكون لمثل هؤلاء ضمير يستيقظ !! وكأني أنظر إلى المحاكمات الربانية يوم القيامة، فيأمر الله ملائكته أن تضرب وجوه علماء السوء، ثم يأذن لعبد الله بن المبارك بمثل ذلك، وهم صفٌ طويل على مدى التاريخ الإسلامي، فيصفع كل واحد منهم صفعة صفعة، إلّا راهبنا، فإنه يصفعه صفعتين ويقول له: شوّهت المنظر العلمي النقي الذي نحرص عيه ولوّثَك الدولار والريال والدرهم والدينار.!

❑ وثالث الرهبان الذين رسموا الوجه الإسلامي للانقلاب: عبد المنعم أبو الفتوح، فقد أخطأ أولاً بانشقاقه عن الإخوان، ثم أخطأ ثانية بالترشيح للرئاسة ناحتاً من الأصوات الإسلامية بدل أن تذهب كلها للإخوان، ثم أخطأ ثالثة بالنزول هو وحزبه إلى ساحة التحرير وهتافه ضد مرسي والمعاونة في إسقاطه، جنباً إلى جنب مع عتاة العلمانيين والمخربين، ولا ندري إن كانت يده قد تلوثت بالدولار النفطي أم أنه قدمها خدمة مجانية ساذجة، ولكن ندري كما درى كل الناس أنهم أقصوه حين القسمة ولم يختاروه نائب رئيس أو وزير، وما كانوا ليفعلوا ذلك لولا أنهم فهموا أنهم عوضوه مالاً من قبل، فعاد يولول غاضباً على الشلّة الانقلابية، وهيهات جبر الفلتة منه.

• وقصة أبي الفتوح هي فصل في فقه الدعوة عنوانه: أن الله يحرس الدعوة

إذا غفل الدعاة عن حراستها، فالموعظة فيها موجهة للدعاة ولا يكاد يفهمها من عامة الناس سوى القليل، وهي قصة عجيبة عندي فيها الدليل الكامل على أن عين الله تكلأ الدعوة وترعاها إذا كان الدعاة ضحية بعض البساطة ولا يجيدون فقه التوثيق والتضعيف ومفاد الجرح والتعديل، ويسترسلون مع العفوية وحسن الظن شِبرين زيادة. وذلك أن أبا الفتوح لم ينشأ مع الدعوة منذ شبابه الأول لتعجنه عجناً وتمحّضه تمحيضاً بالتربية العميقة، بل كان يعمل في الاتحادات الطلابية الإسلامية العامة، وهو نوع من النشاط عاطفي الأسلوب لا ينزل إلى القعر حيث مستوى التربية الزهدية والغوص في أعماق القرآن الكريم وموازينه، ولكن لما أفرج أنور السادات عن الإخوان وعادوا إلى الميدان كدعوة عريقة لها سمعتها وتاريخها النبيل ومكانتها الكبيرة: رأى بعض قادة العمل الطلابي في لحظة إيمانية أنهم كانوا رجال مرحلة صعبة مارسوا فيها الواجب الإسلامي عند غياب الدعوة، وأن الدعوة قد عادت ورجع قادتها إلى الميدان، ولذلك فإن الانتماء للدعوة أولى، فكان انتماء عبد المنعم وعصام العريان، وأبديا كفاءة لاحقة في عمل نقابة الأطباء، وهو عمل عام مساند في العمل الفكري التربوي الذي هو الأساس، ولكنه لا يرقى إلى درجة ربط القيادي الذي يعمل فيه بالموازين والقواعد الدعوية بنفس الدرجة التي يمنحها العمل التربوي، لأن العمل النقابي عمل جماهيري يغلب عليه الأداء العاطفي والنشاط الانتخابي وتوفير الخدمات للناس، وفيه سمعة ودعاية، وهنا استيقظ وتر داخلي في أعماق التكوين النفسي في عبد المنعم يُسمع منه لحن الزعامة والرئاسة، لأنه انتمى للدعوة وهو رئيس طلابي ولم يتدرج، ولم يلبث تابعاً في المؤخرة حتى تكتمل له صفات الجندية، بل افتقدها وانغرس فيه طموح، والعرف الدعوي يميل إلى الحذر من ذلك، ومراقبة صاحب الطموح، ولكن لا يمكن مصادمته إذا كان لابثاً مع الطاعة ولم يبدُ منه خلاف، فلما انتقلت الدعوة إلى مرحلتها السياسية التالية التي مارست فيها المشاركة في الانتخابات البرلمانية: زادت مساحة تحرك عبد المنعم، يحركه إيمان مخلوط بطموح، فلما حصلت ثورة 25 يناير، وانفتح مجال للترشيح لرئاسة مصر نَشَطَ الوَتَر داخل عبد المنعم ودعاه للتطلع، والقادة ينظرون لذلك بنظر عفوي تبسيطي، ولذلك كثر حديثهم عن

احتمال قَبولهم أن يكون عبد المنعم هو مرشح الدعوة للرئاسة، وفضّلوه على خيرت الشاطر، ولم يتصاعد فهمهم إلى الدرجة التي يدركون بها سلبيات الطموح التي تزاحم دوافع الإيمان الدافعة لعبد المنعم، واسترسلوا في تبسيط المسألة المعقدة غاية التعقيد، فلما كاد الجو أن يخلو لعبد المنعم ويصفِر، والله لا يحب الطموح الشخصي: أمَرَ ملائكته أن تقذف في قلب عبد المنعم معنى مخالفة الجماعة إذا رأت اعتزال الانتخابات كُليةً، إذ كانت مترددة، فلما اتخذت قرارها بعدم اشتراك الجماعة في الانتخابات الرئاسية: خالفها عبد المنعم وانشق وأعلن أنه سيرشح نفسه، ولو كان صَبَر يومين آخرين لكان هو مرشح الجماعة إذا بدّلت قرارها وقررت المشاركة، ولكن الله يعلم ما لا نعلم، وحمى الدعوة من أخطاء عبد المنعم لو كان رئيساً، إذ إن منافسته للجماعة بعد ذلك وتصريحاته العدوانية ثم اشتراكه في الانقلاب العسكري هي دليل كامل على أنه لا يمثل النموذج الإخواني الصميمي، ولو كان استمر لصارت نكبة دعوية ولأصبح أول رئيس يمثل وجه الدعوة بنقصان ومزاجية ومصلحية، ولكن الله سلّم، وجعل أبا الفتوح ينشق حتى لا تفشل التجربة الدعوية السياسية، وهذا درس بليغ في جريان الأقدار وفي فقه الدعوة يجب أن يستوعبه كل قيادي دعوي وأن يتأمل فيه طويلاً ويقتبس العِبَر، وهي دعوته سبحانه، يحرسها إذا غفل الدعاة، وفي دعاء الصالحين قولهم: يا ناطر الغافلين.

• ولعلّ ما هو أعجب من قصة الأقدار الربانية التي أقصت أبا الفتوح عن الجماعة: قصة أقدار ربانية أخرى أقصت الأخ خيرت الشاطر عن الانتخابات الرئاسية، فقد كان هو مرشح الجماعة البديل عن عبد المنعم ليكون رئيس مصر، وهو أخ ثقة مخلص عفيف باذل صابر صاحب تضحية وتحديات للظلم، وجمع مائة صفة من صفات النبل، وملأ مكانه كنائب للأستاذ المرشد بجدارة ولياقة تامة، ولكن منصب رئاسة الجمهورية يحتاج وعياً سياسياً عالياً، وهذا الوعي مثلوم غير كامل عند خيرت، ولذلك منعه القدر الخيري الرباني من أن يكون رئيساً، في صورة اعتراض السلطة القضائية على ترشيحه، والدليل على حاجته لمزيد من وعي سياسي أن للانقلاب الذي قاده السيسي سبعة وجوه أحدها شيعي إيراني، وكانت مشاغبات إيران معروفة ملموسة طوال السنَة ضد الدعوة بمصر، وهو يعلم

قصة محاولة كمال الهلباوي قيادة انقلاب إيراني على الكيان القيادي الدعوي بمصر، والتي فشلت بحمد الله وقوته ومنته العظمى من خلال استدراك قيادي سريع واعٍ، ومع كل هذا سعى الأخ خيرت بدوافع خيرية استثمارية إلى محاولة تأسيس شركة طيران خاصة لنقل خمسة ملايين إيراني شيعي سنوياً يريدون زيارة المقامات الفاطمية بمصر، مما ذكرناه سابقاً، وهو مدفوع بنية حسنة يبتغي من ورائها تحقيق أرباح إسلامية وإنعاش المورد السياحي المصري العام، ولكنه يغفل أولاً عن معنى تشجيع البدعة القبورية في ذلك، ثم البدعة الشعوبية الكارهة للعرب مما هو مكروه بإجماع أئمة الفقه والعقيدة، ثم ما في ثنايا ذلك ثالثاً من فرصة نشر التشيع بمصر ودقّ إسفين خلاف في مجتمع مصري مَنّ الله تعالى عليه بوحدة المذهب التي نتجت عنها وحدة اجتماعية هي ميزة فريدة للمجتمع المصري، ثم ما سيكون رابعا من فساد أخلاقي شيعي باسم المتعة في مجتمع مصري فقير يستطيع المال أن يكون عامل إغراء فيه، فإن بعض الزائرات سيبذلن أنفسهن للزنا بمصر باسم المتعة الحلال في مذهب الشيعة، بل التي تصرح عقائدهم بأنها قُربة إلى الله ويحشر مرتكبها مع الحسين في الجنة، ثم سيغري بعض الإيرانيين عفيفات مصر بأن يزني بهن بإغراء المال ومن خلال دعوتهم للتشيع، وكان الرئيس مرسي قد أمر بفض اجتماع شيعي لأحد دعاة الشيعة في قرية من القرى، فأصبحت قضية في الإعلام المضاد لمرسي، ثم تبين أنه ليس باجتماع عادي بل هو عرس لمائة متزوج وقتياً يستمتع على طريقة الشيعة، وكل ذلك مما غاب عن وعي أخي الحبيب الثقة خيرت الشاطر، وغلبه النظر الاستثماري المجرّد، وأرجو أن يتسع صدره وصدر إخواني قادة الدعوة لهذا النقد، فإن الخطأ يقال له خطأ.

● وارتضاها الله تعالى وادخرها لمرسي دعائم الخير ورئيسنا القرآني الواعي الشجاع المتجرد الزاهد بقية السلف الصالح، وعقيدتي: أن الأقدار الرانية هي التي رشحته، ويفهم ذلك معي من يفهم بعد التأمل العميق في أسرار القَدَرين السابقين الحاجبين لأبي الفتوح وخيرت الشاطر، ولذلك أنا موقن بأن الله سيحفظ هذا الرجل المؤمن النقي الجسور، وسيزول طغيان الانقلاب وتكون لمرسي وللدعوة عودةٌ قوية ولو بعد حين، وستكون

التنمية، ويكون عِز مصر والأمة، وتصح مقولة المصريين: (مصر أُم الدنيا)، وتزول إسرائيل، ويكون انكفاء أميركا، ويرفل الناس بالخير في ظلال القرآن والإيمان.

❑ الوجه القبطي النصراني للانقلاب

❑ وكم أحسنَ الإخوان إلى الأقباط، واستجابوا لمشاعرهم، ولكنهم أنكروا. وكم رعاهم الرئيس مرسي وذهب إلى أبعد مما يطالبون به، فكانت منه المبادأة، ونصّ في الدستور على حقهم في التقاضي عند كنائسهم في أحوالهم الدينية والشخصية الاجتماعية، ولكنهم لم يشكروا، واصطف معظمهم في صف أعداء مرسي مع الأسف وأظهروا الشماتة وموّلوا الانقلاب، وجحدوا الفضل الذي غمرهم به الإخوان، وإلى الله المشتكى، وما كان لهم أن يفعلوا ذلك، وكان الأجدر بهم أن ينظروا لعلاقتهم المستقبلية بالإخوان كحكام حتميين لمصر لاحقاً، ولكن الشيطان أغراهم وظنوا أن ارتماءهم في الحضن الأميركي اليهودي أجدى، وأخطأوا التقدير.

• نعم، ليسوا جميعاً كذلك، فقد برز هذه الأيام منهم الدكتور رفيق حبيب، وكتب الكثير، ودافع عن مرسي، وكشف خطر أسواء هذه اللعبة الأميركية التي تريد شراً بمصر وبالتنمية، ونشكره على صراحته، وكذلك وقفت امرأة قبطية في مظاهرات الإخوان فأدلت بشهادتها وأكدت تورط الجيش في المذبحة وأنها رأت ذلك، وتكررت شهادة من امرأة قبطية أخرى، وربما كان الكثير من عامة الأقباط البسطاء أصحاب المهن يكسبون رزقهم من خلال مخالطة المسلمين ولم يرتضوا العدوان، ولكننا نتكلم عن الرهبان والقيادات القبطية الكنسية الدينية ثم القيادات السياسية والمالية، فإنها كلها أظهرت البَطَر والاستعلاء والتبعية للأجنبي مع الأسف، وموّلت الانقلاب، وذلك ما صرّح به الملياردير رجل الأعمال القبطي المشهور (ساويرس) في الفضائيات مراراً، وتبجح بأنه أعطى شيكات مفتوحة للانقلابيين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وستكون عليه حسرة ونغلبه بحول الله.

• والموقف الرسمي للأقباط جسَّدَه بوضوح جلوس حَبْرهم الأعظم خلف السيسي عن يمينه عندما ألقى بيانه الانقلابي، ثم لما شكّل الرئيس الدمية

لجنة وضع دستور انقلابي جديد: تقدمت الكنيسة بطلب رسمي بإلغاء مادة أن دين الدولة الإسلام، وهو ما يُعتبر تحرّشاً استفزازياً من طائفة نصرانية صغيرة الحجم بالأكثرة الساحقة المسلمة.

• وكانت المشاركة القبطية في الانقلاب قد وصلت حتى النخاع في الحقيقة ، فإني استمعت في اليوتيوب الى العجوز مُنى بنت السياسي القبطي مَكْرم عُبيد أحد كبار الساسة زمن الحكم الملكي ، وهي تلقي إفادتها أو تقدم تقريرها أمام أركان معهد الشرق الاوسط بأميركا ، وهو أحد الادوات الاستخبارية هناك وله دور في التخطيط السياسي ، والظاهر أنها قديمة الارتباط بأميركا وأنهم كلّفوها بالمشاركة في عملية الانقلاب ، فقالت بوضوح أنها اجتمعت مراراً مع فلان وفلان من الاعلاميين المصريين والساسة ورجال مبارك ، وأوردت أسماءهم جميعاً ، وأنهم وضعوا ترتيبات الانقلاب وسلموها للعسكر ، قالت: فأتانا أمر بصياغة البيان الانقلابي أيضا، فكتبناه ، فجاء أمر ثانية بالاستعجال و تسليم البيان قبل الساعة الثالثة ، ففعلنا وسلمناه قبل الثالثة، فأُذيع بعد قليل ، ثم راحت تعدد أمجادها وبطولاتها ، فهذا اعتراف واضح بأن الاقباط ضالعون في الجريمة وبأعلى المستويات بين ساستهم ، ثم رأينا كبير الكنيسة تاضروس مع الانقلابيين ، ثم قوله للجيش بعد مذبحة رابعة قولته التي اشتهرت: شكراً شكراً ، ثلاث مرات ، فكان البرهان على اشتراك الكنيسة في المذبحة أيضاً.

• وهذه المواقف ما هي بمفاجأة، فنحن نعلم أن الأقباط الذين هاجروا إلى أوروبا وأميركا واستراليا نالوا رعاية خاصة من الغرب، وأنشأوا لهم جمعيات خاصة، وصرفوا عليهم وعلى طلابهم، وغذوهم بمعاني الحقد الشديد على الإسلام وعلى مصر وعلى العرب، ونقل هؤلاء هذا الحقد إلى داخل مصر، فنشأ جيل جديد حاقد يختلف في تربيته وأخلاقه وارتباطاته عن الأجيال السابقة وتولّاه (البابا شنوده) وزاد حقده علّمه التحرش والعدوانية وصناعة التوترات وبثّ الأراجيف، ولعل عقلاء من الأقباط ينتبهون الآن إلى ضرر الشرخ الذي حدث فيحاولون الترميم ورأب الصدق ومقابلة سيئة ساويرس بحَسَنة، ونرشح رفيق حبيب وأمثاله لقيادة هذا الاستدراك الضروري.

❑ محاولات فهم، وتقارير جيدة، ومصادر حيادية تشرح الحدث

❑ كأي قضية في الحياة: لا يمكن لعناصر السوء أن تستبد تماماً بشرحها والتعريف بها، وينغلق الأمر على شرّ، بل لابد من أن يكون لأهل الخير مقال ودفاع عن المظلوم وبيان لوجوه الحقيقة، إذ هكذا خلق الله البشر، وفي التعبير القرآني الكريم: (لا يزالون مختلفين)، وأصرح من ذلك ما في آيات سورة البقرة التي تسبق آية الكرسي: (ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعدما جاءتهم البينات، ولكن اختلفوا، فمنهم مَن آمن ومنهم مَن كفر، ولو شاء الله ما اقتتلوا، ولكنّ الله يفعل ما يريد) سبحانه، وله في ذلك حكمة لا ندركها سريعاً بل لاحقاً، وكما يكون في الانقسام من يؤمن ويقاتل الكفر: يكون مَن هو أقل منه، وهو الفرد يكون من الأمة الكافرة، لكنه يكون حيادياً وعادلاً ومسالماً وناطقاً بالحق ويشهد بما يرى ويعلم وينبذ شهادة الكذب والزور.

وهكذا تحصلت عندنا مجموعة من الدراسات والتصريحات الجيدة التي تتعلق بحادثة الانقلاب أو بالموقف من الإسلاميين عموماً، وليس تقرير معهد راند العدواني هو الوحيد، والذي استللت أهم فقراته وأوردتها كملحق لهذا الكتاب لمن يريد الدراسة المفصلة، وإنما هناك تقارير أُناس مسلمين من المصريين وغيرهم فيها عمق تحليل وصدق، وهناك تقارير أخرى لغربيين شرفاء التزموا الصدق والحيادية، فرأيت إيرادها والاحتفاظ بها من الضياع، إلى حين نبوغ ثقة من الدعاة أو صادق أمين من عامة المسلمين، فيدرس الحادثة والتجربة السياسية الإسلامية المعاصرة بمصر وفق معايير البحث العلمية الجامعية ويصدر لنا كتاباً جامعاً يوثق فيه الأخبار وسياق الأحداث، فأكون بذلك قد وفّرت عليه نصف عمله. أي أن كتابي هذه الذي دونته على عجل بقصد موازاة الحدث إذ ما يزال حاراً قبل أن يبرد، ليكون فيه توجيه للدعاة يعلمهم كيف يسلكون في الظرف الصعب والمحيط المدلهم: هذا الكتاب وما فيه من تحليلات ومنهجية بحث وهندسة تأليفية يمكن أن يطوره باحث ذكي متفرغ غير مشغول مثلي، ويتمتع بشبابه وصحته غير مريض مثلي، ويصنع منه كتاباً واسعاً يشرح فيه

ما اختصرت، ويوثق فيه ما رويت ونقلت، ويجرد الصحف والانترنيت وركام أقوال الإعلاميين في برامج الفضائيات الكثيرة من خلال التدقيق في أرشيفاتها، ثم يقتبس من الصور ما يزيد الوضوح، ويُنتج للأُمة كتاباً كبيراً جامعاً في تحليل التجربة والدروس المستفادة ويسرد سياق ما حدث بتفصيل وأمانة ولغة علمية بحثية ليست عاطفية إعلامية جنحت لها في بعض كلماتي بسبب حرارة الظرف وعُنف الصدمة النفسية التي سبّبها العدوان والجحود وكذب الزمرة الانقلابية، ومثل هذا الكتاب لو اكتمل فإن سيكون مصدراً رئيساً في تطوير وعي القيادات الدعوية والدعاة وعموم المخلصين، وسيكون خطوة في طريق رسوخ الحرية.

• أول هذه النصوص: مجموعة واسعة من المقالات الصحفية الأميركية والبريطانية، إذ إن هذه الصحف التزمت الحيادية وكانت مع الشرعية ولم تتورط في الأغلب في التزوير. فمن هذه الصحف: نيويورك تايمز التي قالت: إن الانقلاب على مرسي حدث لأنه منع أميركا من التدخل بمصر، وأن إعلانه الدستوري كان وسيلته الصحيحة لمنع قضاة عهد مبارك من مخططهم الانقلابي عليه. وكان عنوان غلاف مجلة تايم: أفضل المتظاهرين في العالم. وانحازت مجلة فورن أفيرس للشرعية بوضوح، وهي من أهم المجلات السياسية الأميركية في العالم. وكذا كانت جريدة الجارديان البريطانية مع الشرعية، وأصرح منها جريدة الديلي تلغراف البريطانية أيضاً، وجريدة شبيغل أون لاين الألمانية.

• وأصدر القسم الصحفي بجامعة كاليفورنيا تقريراً تفصيلياً مطولاً فيه تفاصيل الأموال الأميركية التي تحوّلت إلى محمد صفوت السادات لإحداث شَغَب، وإلى ضابط سابق بالشرطة المصرية يقيم في أميركا اسمه عفيفي، له عصابة واسعة داخل مصر، فزودوه بالأموال ليوزعها على أصحابه بمصر، وأورد التقرير تعليماته لزبانيته بتكسير أرجل الإخوان حتى لا يتحركوا. كما كشف التقرير عن تحويل مبالغ أميركية ضخمة إلى القبطي ساويرس ليكون واسطة إيصالها إلى الانقلابيين، وبذلك تبين كذب هذا الدعي الذي زعم أنها أمواله، بل هو بخيل، وإنما هو واسطة للمخابرات الأميركية لنقل المال. ولأهمية التقرير أثبتناه كوثيقة ملحقة بهذا

الكتاب.

• وتقرير منظمة حقوق الإنسان (هيومن رايتس) التابعة للأمم المتحدة تقرير واضح في إثبات مجزرة الحرس الجمهوري وأن الضحايا كانوا يصلون ولم يكن منهم هجوم، وأدانت الجيش والشرطة.

• وكتب الصحفي البريطاني المخضرم المختص بالسياسة العربية روبرت فيسك في صحيفة (الإندبندنت) البريطانية (أن السيسي هو الذي قاد البلاد إلى التظاهر من خلال قيادة المؤامرات وحماية الإعلاميين الذين ساندوا مبارك حتى اللحظات الأخيرة، وهم الذين حوّلوا مرسي إلى صورة شيطان سيذهب بالبلاد إلى الخراب)، وكتب مرة أخرى بعد اشتداد مظاهرات رابعة العدوية أن بعض العسكريين وضعوا خططاً للتضحية بالسيسي إذا انفجرت الأوضاع. ولهذا المحلل البريطاني تصريحات أخرى ومشاركات في الفضائيات، في الجزيرة وغيرها، وهو معروف بالعقلانية والجرأة في ذكر الوقائع الحقيقية ونقد بقايا التفكير الاستعماري الغربي، وله كتاب (الحرب على الحضارة) من ثلاثة أجزاء جمع فيه تقاريره التي انتصر فيها لقضايا فلسطين والعراق، وانتقد الأداء الأميركي، وكشف طبيعة تفكير الدكتاتوريات العربية، وكتابه مترجم إلى العربية، وأغلب كلامه جيد، سوى أن وعيه للقضية السورية لم يكتمل بعد، لأنه يقيسها بالمقياس السياسي فقط ولا يدرك خطورة البدعة الرافضية.

• وأثمن التقارير وأعلاها قيمة واثراً في الاحتجاج: تقارير كبير الفلاسفة المعاصرين: فيلسوف اللغة الأميركي (نعوم جومسكي)، وهو يرأس مجموعة من كبار الباحثين والمحللين في أميركا، وبعضهم من أصل عربي، مثل هشام شرابي، وأدوارد سعيد المختص بالقضية الفلسطينية وبفضح الاستشراق، وهو من نصارى القدس، وقناعتي أنه أسلم، لحماسته في الدفاع عن الإسلام التي أبداها في كتابه: (الاستشراق)، ومهارته في تفنيد دعاوى اليهود، وتضم المجموعة عدداً من كبار المختصين، واشتهرت مواقف (جومسكي) خلال الثلاثين سنة الأخيرة كناقد للديمقراطية الأميركية المزيفة، وللسياسة الأميركية الاستعمارية في العراق وفلسطين وكل العالم، وكناقد جريء للسياسة الإسرائيلية، ومحاسنه أكثر من أن

نوجزها في سطور سريعة، وقد وقف في قضية الثورة المصرية مع الحق، وأيد شرعية مرسي، وقام بتعرية مجموعة السيسي، وأورد بالتفصيل مهزلة الإعلام المصري المعادي لمرسي، وأتى على ذكر الإعلاميين الضعاف النفوس بالأسماء، واحداً بعد الآخر، وبيّن خطل آرائهم وأكاذيبهم، وتقاريره هي من أرقى التقارير وأوفاها وأدقها، وتجدها كاملة في موقع (جَدَلِيّة)، ومع أني غير مخوّل للتكلم نيابة عن الإخوان، غير أني أُحب إبلاغه أن قيادت الإخوان تشكره على مواقفه جزيل الشكر، وقد أوردت طرفاً من تقاريره كملاحق لهذا الكتاب، وقد قلنا إنه هو الذي فسَّرَ عداوة الإمارات لمرسي بخوفها من مشروع قناة السويس الذي سيلغي أهمية دُبي بالكامل.

• وتكلم الأستاذ الكبير المستشار طارق البشري بأجود الكلام في الانتصار لمرسي والحرية الدستور، وهو من فطاحل القضاء المصري، واشتهرت عنه آراء سديدة كثيرة، والتزم الوسطية والحيادية والإنصاف طيلة حياته، وما هو من الإخوان، ولكنه فقيه ومجرّب يوازن بعقلانية يجهر بالحق إذا لاح له، وقد أوردت بعض كلامه الواضح في الملاحق، جزاه الله خيراً وزاده فصاحة في الحق.

• وموعظة فضيلة الشيخ الدكتور حسن الشافعي مستشار الأزهر هي تقرير جيد، عقلاني وعاطفي معاً، وشرعي فقهي إيماني وتجريبي معاً، وقد تلاه شفاهاً في بعض الفضائيات ولم استطع استخراجه مكتوباً.

• وأورد الإعلامي العراقي الجَـزَري عامر الكبيسي تقريراً في الجزيرة سرد فيه سياق الأحداث، وذلك مهم لذاكرة التاريخ، وعمل مكمل للتحليل، ولذلك أضفت تقريره إلى الملاحق.

ولكن عامراً له مشاركة متصلة جيدة يومية في التويتر، وله تعقيبات واستنتاجات ماهرة وطريفة.

ومما نشره في التويتر: إحصاء القتلى في صف أنصار مرسي..

فحتى يوم 16 يوليو (تموز) 2013 كانت الإحصائية كالآتي:

111 مذبحة الساجدين أمام مقر الحرس الجمهوري، ويشمل الرقم الكثرة الذين ماتوا لاحقاً بعد إصابتهم بجراح.

18 مذبحة ميدان النهضة.

18 مذبحة سيدي جابر.

6 في اعتصام ماسبيرو.

5 مذبحة الحرس الجمهوري الأولى قبل مذبحة الساجدين.

135 مذبحة مقرات الأخوان ومقرات حزب الحرية والعدالة.

----

293 المجموع

ثم 4 نساء وطفل في مذبحة المنصورة ثم عدد آخر في تعديات أنصار السيسي عند السفارة الأمريكية على جماعة مرسي.

ثم 136 شهيد في مجزرة رابعة العدوية.

والجرحى كثيرون أيضاً، ففي مذبحة الحرس الجمهوري فقط كان هناك 1000 جريح، وفي مذبحة رابعة أربعة آلاف وخمسمائة جريح.

وبعض القتلى من قادة الأخوان، مثل مسؤول قسم الطلاب في الأخوان، وهو أستاذ في كلية طب الأزهر واستشهد في مذبحة الحرس. والمسلسل متصل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

• ونطق الأستاذ فهمي هويدي بالحق بعد إبطاء، وأتى بكلام قوي في الإنكار على مبدأ الإنقلابات العسكرية.

• وتميز الشيخ الثقة الواعي حامد العلي كبير سلفية الكويت بمشاركات يومية نشطة في التويتر، متحمساً مع مرسي، وناطقاً بالحق، وناقلاً لأقوال الصحف والفضائيات، وقد أجاد واستوفى، وعاب على حزب النور خيانته،

ونظم بعض الشعر، ومن أطرف جوامع أقواله وملاحظاته قوله:

(ميدان رابعة: صرح ثورة، وجامعة حراك سياسي، ومؤتمر حرية، ومشعل نهضة، وإشعاع نور للشعوب، ومعهد تدريب عملي للتغيير السياسي السلمي).

❑ الواجب الدعوي إزاء تطور القضية

والآن: يبرز سؤال: إلى أين نسير؟ وكيف نسير؟

وواضح أن القضية خطرة ومعقدة، ولذلك ليس من الصواب الارتجال والتسرع في وضع خطة الاستدراك، وعلينا الإذعان لحقيقتين:

• الأولى: أن لا يضع الخطة فرد، بل مؤتمر لإخوان وعاة عركتهم التجربة، بعضهم من أهل العلم السياسي يكون، وبعضهم من أهل العلم الشرعي، وبعضهم من التربويين، مع عناصر تخصص، مثل عسكري، وخبير تخطيط استراتيجي، وعالم نفسي، وإعلامي، وخبراء رقميات، مع مشاركة بعض الأخوات.

• الثانية: أنه من الواضح أن الرؤى والاقتراحات التي سيقدمها المجتمعون ستكون متباينة، وبعضها يخالف بعضاً، إذ هكذا شأن العقل البشري، وكل أحد يتأثر بنوع ثقافته وظروفه وتجربته الخاصة، ولذلك يستعان لا بالتصويت فقط، بل بحكم بعض العناصر القيادية المخضرمة وبترجيحها لتوجه على توجه، ولنظرة على نظرة، واجتهاد على آخر.

• وأضيف حقيقة ثالثة: أن القضية تجاوزت أن تكون مصرية، وأصبحت قضية الأمة، ولذلك يجب أن لا تكون الخطة مصرية فقط، بل يكون الطواف على مائة داعية في أقطار العالم من المتميزين بفكر أو خبرة، ويكون جمع رؤاهم واقتراحاتهم والانتقاء منها.

❑ على ضوء هذه الحقائق الثلاث يمكن أن نميز طريقتنا في علاج الردة التي حلت. أما الواجب السريع على المدى القريب: فالواجب أن نستمر في الضغط ، ولكن إذا بلغت الخسائر أرقاما عالية لا يحتملها الشعب فإن

الواجب يتحول عندئذ الى نوع رفق بالشعب وإدارة انسحاب ذكي من الشوارع وعملية التظاهر ، تكون بنوع تملص ومهارة تديرها نفس قواعد الانسحاب التي يوصي بها العلم العسكري الجيوشَ ، من السرعة مع الاتقان والهدوء ومراعاة الأمن والسلامة ، ثم تبدا استعدادات الاستدراك والتجهيز لجولة ثانية حين تستبد الخلافات في صف الجنرالات وحلفائهم، والمفروض أن ترفض الجماعة في هذه المرحلة ما في ثنايا عروض التصالح من استلام حقائب وزارية ووظائف عليا ، لما في ذلك من معنى الاعتراف بالانقلاب ورجاله ، بل يكون التركيز على المطالبة بانتخابات نزيهة في ضمان مراقبة دولية ، ثم الاشتراك في هذه الانتخابات ، الرئاسية منها أو البرلمانية ، واذا لم نفز بأكثرية فنكون معارضة.

ومن جملة عروض الصلح المطروحة وأهمها: المقاربة التي حرص عليها سليم العوا وسماها مبادرة، أو اسماء أخرى ، فإنها تفترض قبولنا اجراء انتخابات والمشاركة فيها إذا تمت اعادة مرسي ورجع الجيش الى ثكناته ، ولكنها تتضمن موافقتنا على رئيس وزراء يكون تعيينه واختياره بالتوافق ، أي يرضى عنه الانقلابيون بعبارة اخرى ، ويكون الضغط علينا لقبول مَن يختارونه ، وهنا الخطر ، فانه سيمارس تزوير الانتخابات عن طريق الجهاز القضائي ، والتأثير السلبي عن طريق الإعلام ، فنخسر حتما ويستمر حكم الجلاوزة ، وليس لنا حق الاعتراض، لانه جاءِ من بعد صلح ، وأخطر ما هناك أن سليم العوا سيكون موثوقا به عند الطرفين ، فيلعب عندئذ لعبته لصالح ايران والتشيع ، ويكون ممثل التوغل الايراني في أعماق الحياة الاجتماعية والسياسية وتحت سمع وبصر الاخوان دون اعتراض ، لتورطهم في الصلح ، وستعطي ايران ثلاثين مليار دولار للحكم الجديد مقابل تسليمها المشاهد الفاطمية ويأتي ملايين الزوار الشيعة من ايران والعراق ، ويتأسس حزب سياسي شيعي مصري يتودد في الظاهر في المرحلة الاولى للاخوان ، وتغفل عفوية الاخوان ونواياهم الطيبة عن هذا الاختراق الخطر، وتحل نكبة كبرى بمصر هي أعتى من النكبة بالعلمانية تتمثل في الوجود الطائفي الشيعي الذي سينمو برعاية أمريكية يهودية ، وينقسم المجتمع لأول مرة في تاريخه ، ويكون شيوع الزنا باسم المتعة ، ومسبة الصحابة ، وتزوير التاريخ ، وانتعاش بدعة الشعوبية الكارهية للعرب ، وتنتشر الثقافة

الفارسية وترهات اخوان الصفا القديمة ، ويكون باب الدخول لكل هذه الاسواء وجود سليم العوا في الحياة السياسية مرضيا عنه من الطرفين ، بل ويجعلونه بطلا ويخدمه الاعلام ، فالحذر الحذر يا عصام العريان ، واعلم أن سوء الظن حزم أمام مثل هذه العناصر. ولا يغرنا نجاح العوا في الحاق الاستاذ طارق البشري بمبادرته ، فانه رجل ثقة ، ولكنه لا يعلم بوجود البُعد الشيعي للعوا.

وريما سيحمل ابو الفتوح مبادرة اخرى ينال منها منصبا عاليا ، وخطورته قليلة ، ولكنها تحمل معنى التثبيط عن جولة لنا ثانية ، لانها تقوم على صلح يمتص الغضبة ويلغي مكتسباتنا المعنوية ، والواجب رفض مبادرته ايضا ، مع العلم أن اي مبادرة يبادر لها اشخاص كانوا على صلة بالدعوة مثل ابي الفتوح ، أو من حواشي الدعوة ، مثل سليم العوا ، أو من حلفاء الدعوة ، كشيخ سلفي ، او عنصر جهادي: كل هذه المبادرات ستنفع العسكر وتضر الدعوة ، لانتها تتضمن معنى ان الاخوان يتوسلون بالعسكر، والعسكر يرفض ، فتتبدد همم الشباب ويضعف عنصر التحدي فيهم وتضعف المفاصلة.

❑ وأما على المدى الطويل البطيء: فنوع استعداد تربوي وفكري وتنظيمي للمشاركة في الانتخابات الثانية التي ستكون بعد أربع أو خمس سنوات من الانتخابات الاولى في العهد الانقلابي ، وذلك يقتضي تطوير الدعوة عموما وتحقيق نجاح عالي الدرجة في اداراة التوجهات الخمسة الاتية:

● أولاً: استمرار الحشد التظاهري السلمي، والحفاظ على سلميته على الرغم من تساقط مئات الشهداء، والصبر على لأواء البذل الجهادي وضرائب الانكار على المنكر وإن كانت دموية على هذا النحو البشع غير المسبوق، وبلغني في التويتر وجود كتاب ألفه خبير غربي يشرح فيه جميع التدابير الممكنة لجعل مظاهرات سلمية تطيح بالدكتاتوريات والحكومات التي تستعمل قوة السلاح في القمع، وقد عثرنا على هذا الكتاب وسأضعه مستقلا في صفحتي في الفيسبوك لتتم الإستفادة منه.

وسبب الإصرار على المظاهرات: أنها تحولت إلى مدرسة ثورية شعبية،

تغرس قيماً سياسية في قلوب وعقول الشعب وتعمل على تطوير أحاسيسه وعواطفه ومفاهيمه وأخلاقه الإيجابية، ونقلته من السلبية إلى التأثير، وذلك مكسب كبير في مسيرة التطور السياسي، ولذلك يجب الحفاظ على هذه الوتيرة النافعة للحركة الإسلامية، فإن لها آثاراً مستقبلية عظيمة حتى لو اضطررنا بعد قليل لإنهاء المظاهرات رحمة بالناس إذا استمر القتل وإرهاب الدولة، فقد استقر الوعي الجديد في ذاكرة الشعب، وانتقل نجباء الناس من الانسحابية والتخوف إلى الشجاعة والمبادأة والمشاركة والثقة بالدعاة واستطابة بذل الروح في تحصيل الحرية، وذلك هو الشيء الذي كان يعوز معادلة العمل الدعوي، ومعنى ذلك: سهولة التعبئة النفسية الروحية للشعب أصبحت عالية المستوى، وتضاعف الوعي والتدين وفهم الأسرار والالتزام بالقيم والاطمئنان إلى كفاية دعاة الإسلام في أن يقودوا المسيرة، بل هي طفرة عالية ونقلة نابضة دافعة وليست مجرد زيادة، ونحن نقترب من تحقيق التفوق الاستراتيجي الحاسم بحول الله وفضله وقوته.

إنما شرط مواصلة النجاح: الحفاظ على سلمية المظاهرات والنشاط السياسي، وهو ما طلبه فضيلة الأستاذ المرشد وأركان قيادة الدعوة والحلفاء من علماء السلف ورجال الأحزاب، فك الله أسر السجناء منهم، والمفروض أن لا نبالغ في طاعة هذا الخيار فقط، بل أن يوقن الجميع أنه الخيار الوحيد الصائب اللائق لمصر هذه الأيام في هذه المرحلة، حتى لو صح غير ذلك في بلد آخر بتسويغ شرعي وواقعي، فإن ظروف مصر مختلفة، والعدو يريد أن نتورط بعنف ليضربنا، فيجب أن نفوّت عليه هذه الفرصة من خلال انضباط صفوف المظاهرات والانتباه لعناصر المخابرات المندسة بينهم التي تريد التحرش بالجيش والشرطة عمداً لإيجاد تسويغ لإبادة المتظاهرين والدعاة، والعاصم إنما هو الانتباه الدائم واليقظة والانضباط وتعليق الزهور على فوهات بنادق الجيش وعلى خوذاتهم وصدورهم، وتسليمهم رسائل عاطفية تبدي حبنا لهم كحراس للوطن والشعب، وكل معركة لم نخطط لها نحن ويريد غيرنا أن يجرنا إليها: فمعنى ذلك أنها كمين، فالحذر الحذر من الاستدراج.

والمظنون: أن أوساطنا جيدة الانتباه لذلك، والحكمة وافرة، والانضباط

سائد.

ولكن السلبية الواضحة متمثلة في أن الخطاب الدعوي الثوري يبدي احتمالاً واحداً لنتيجة المظاهرات يجزم بأنها ستنجح في كسر الانقلاب وعودة الشرعية والحرية سريعاً، ومثل هذا الخطاب صحيح إذا أردنا به التحريك وتشجيع المتظاهرين وبث الحميّة فيهم ودعوتهم للبذل، ولكنه خطأ في التخطيط، فإن أحادية الخيار مجازفة إذا ازداد العدو لؤماً وأبدى الوحشية وبالغ في الإرهاب دفاعاً عن نفسه، ويجب أن يكون لنا خيار ثان نبدأ تفهيمه للناس ولجنود الدعوة، يتمثل في انسحاب وقتي إيجابي، يعقبه عمل تربوي وتداول فكري عريض بين طبقات الشعب كلها، ويكون تكليف الداعية الواحد برعاية وانضاج وتوعية الثلاثين أو الخمسين أو السبعين، فتتحقق تعبئة عامة عميقة لثلث الشعب، والثلث كثير، يصطف فيها المثقف مع العامل والفلاح والأمي والنساء مع الرجال، ولليافعين واليافعات من الفتية والفتيات مساحة كبيرة في الحشد، ثم يكون النفير الثاني الحاسم عندما تترنح الطغمة الانقلابية تحت تأثير أخطائها وانشقاقاتها، فإن أكبر خطأ في تخطيط العملية الانقلابية كان هو جعل الدولار الخليجي اليهودي الأميركي ركن تحصيل الولاء، فاشتريت الضمائر والذمم، فانفتح المجال واسعاً للخلاف بينهم على التوزيع والقسمة والحصص، وقد يكون ذلك خلال أشهر قليلة أو سنة أو سنتين على الأكثر، وخلالها سوف لا يلينون، بل يحاربون الدعوة والأحرار بشراسة ومكر وكذب إعلامي وأخلاقيات هابطة إلى مستوى النذالة والحقارة، وتكون المحنة والفتنة شديدة وقاسية، إنما في علم حركة الحياة ورصد وجود حكمة الله: تكون هذه الشدة هي الشرط الضروري لحصول الانفجار العظيم بعد الكبت الذميم، وحين تبلغ القلوب الحناجر: يتنزل النصر الرباني، وذلك باب من فقه الدعوة يميل إلى الواقعية وينتظر مسلسل معادلات الأقدار الإلهية أن تعمل.

وأنا لا أنفرد بفكرة وجوب اتخاذ الخيار الثاني، بل سبقني إليها فضيلة الشيخ القدوة محمد البحيري، في تعليق له في التويتر على بعض كلام للأستاذ عصام العريان، وذهب إلى التذكير بأن الفئة الانقلابية استندت إلى

مكر دولي، وقد تستمر في ارتكاب الغي ولا تتنازل، وأن الواجب أن نترك جمهورنا يتوقع عجز المظاهرات عن نقض الانقلاب، والبديل أن ندعه يستعد لمعارضة طويلة الأنفاس وأن يتعلم المناورة وتكرار المصاولة، فذلك خير من أن يواجه صدمة إذا فشلت المظاهرات بسبب شدة القمع، أو قال قريباً من ذلك وليست هي حروفه، وإنما أدونها من ذاكرتي، وأنا معه وأوافقه جداً.

- ثانياً: تربية الدعاة وأنصار الدعوة وطبقة الموالين لها على قيم الاستعلاء الإيماني، والعفاف، وأخلاق الفروسية، والشوق إلى الموت في سبيل الله، فإن المرحلة أفرزت مفاصلة تامة الأوصاف بين الإسلاميين والجاهليين، ومطالعة كتابي: (النفس في تحريكها الحياة) مفيد جداً في هذا الباب، وكذا كلام سيد قطب رحمه الله في تفاسيره لسورة التوبة والأنفال والأنعام من الظلال، والمطلوب من الإعلام الدعوي ترويج هذه القيم والاستشهاد لها بالدلائل النقلية والعقلية.

وحين نقول: تربية الدعاة والأحرار على عشق الموت في سبيل الله: فأننا لا نعني أننا نسير إلى مواجهة قتالية، فإن السياسة التي اختارها مرشد الدعوة وقائدها سياسة سلمية، وحمل السلاح غير وارد أبداً، فإن الطواغيت تريد استدراجنا لعنف ليقضوا علينا، ولذلك يجب أن نتفلت ونضبط أهل الحماسة الزائدة ونمنعهم من التهور، ولكن نعني أن حمل السيف إذا كان واجباً على الأحرار إذا قرر القادة حمله: فإن مادون ذلك من التظاهر الذي فيه احتمال الموت بدرجة أقل كثيراً هو أكثر وجوباً، وهذه محاجة منطقية ضرورية للتوصل إلى هذا الاستنتاج، وفي الحسابات: أنه لو قدم الأحرار في الموسم السياسي 300 شهيد على مدى شهرين من التظاهرين: فإن معدل الاستشهاد هو 5 شهداء في اليوم. فإذا كان معدل الذين يتظاهرون يومياً هو 5 ملايين، فإن احتمال استشهاد المشارك هو بنسبة 0.00001% أي واحد بالمليون، بينما في القتال يرتفع إلى 50%، لأن مجاميع القتال تكون صغيرة العدد فتزيد النسبة جداً وتتضاعف ألوف المرات، وفي هذا ما يمنع اعتذار الحر من المشاركة في التظاهر، لأن احتمال الخطر ضعيف جداً، ومراعاة لهذه الحقيقة كانت الفتوى بمشاركة

النساء والأطفال في التظاهر والضغط السلمي.

• ثالثاً: أن يبث الدعاة الوعي السياسي في الشعب عبر مختلف الوسائل الإعلامية والتربوية، ومعاني الإقدام والإيجابية والمبادأة والتحدي وصناعة الحياة، فقد أوضحت المعركة الأخيرة مدى الغموض والسرية في تحركات أعداء الحرية، ودخول عدد من الدول والملل على الخط، ويكون التعامل مع شخصيات لا نعرفها، وفجأة نكتشف عند صعودها بانقلاب أو اتفاق تصالحي أنها يهودية من جهة الأم، مثل السيسي ، أو بدعية متل محمود عباس البهائي، وهناك تحالفات دولية، وخطط استخبارية، وانظر كيف التقت مصالح روسيا والصين مع مصالح أميركا وإسرائيل وإيران في القضية السورية مع أنهم أعداء، ولذلك تجب المسارعة إلى تأسيس معهد دراسات سياسية واستراتيجية تابع للدعوة في كل قطر، يستطلع للدعاة أسرار السياسة، ويدون بحوثاً فيها صنعة توثيقية وتحليلية، ونشر هذه البحوث وشرحها للناس، لترتقي بالوعي السياسي للشعب، فيتوافق مع الدعاة في تشخيص الخطر قبل وقوعه، أو معارضته وإزالته بعد وقوعه، والشعب يريد أن يقتنع قبل أن يخطو مع المعارض ويشترك، بل ذلك من مصلحتنا حتى لو شارك الشعب ثقة بنا، فإن المشاركة الواعية أقوى بكثير من المشاركة العاطفية.

وليس هو الخطر فقط يجب أن يكون الدافع في التحرك، بل المصلحة وإدراك الحقائق التنموية، فالحرية التي نطلبها تحمل في ثناياها التوسيع على الناس، وزيادة معدلات دخولهم، وتضاعف الخدمات الحكومية لهم من علاج وتعليم ونقل وأمن، فنروي لهم كيف أن أردوغان وحزبه ضاعفوا معدل دخل الفرد التركي خلال 5 سنوات من ثلاثة آلاف دولار سنوياً إلى اثني عشر ألف دولار سنوياً، وأنه بنى ثلاثين جامعة وعشرات المستشفيات الكبرى، وشق أوسع الطرق والأنفاق، ووزع عشرين مليون (تابلت) رقمي وآيباد على طلاب المدارس مجاناً فيها كل الكتب المنهجية والمراجع والمعاجم، وأصبح الطالب مستغنياً عن حمل الكتب ومراجعة المكتبات، وانتقلت تركيا في عهده من دولة مدينة بأربعين مليار دولار إلى دولة دائنة للبنك الدولي بخمسة مليارات، وكانت أربعين مليار دولار أخرى من

الديون قد سددها سلفه وأستاذه أربكان حين حكم، وفّرها من القضاء على الفساد الإداري، ثم نذكر كيف ارتقت الخدمات البلدية في كل مدن تركيا، وكيف صارت اسطنبول من أجمل مدن الدنيا وأرقاها بعدما كانت قبله متأخرة، وأنه صرف عليها ثمانية مليارات دولار في أربع سنوات من دخلها الذاتي لا من ميزانية الحكومة بعدما كان دخلها ينهبه الفاسدون، وبذلك تضاعفت موارد السياحة، والتجارة التصديرية، وحصل تعميم التأمين الصحي لكل عائلة تركية، وأعاجيب أخرى، منها مشروع قناة جديدة تربط البحر الأسود ببحر مرمرة ستكلف مع مقترباتها وتطوير جوانبها خمسمائة مليار دولار، لكنها تؤدي إلى دخل هو أضعاف ذلك، فهذه المقارنات التنموية توسع مدارك أبناء الشعب، وتجعلهم يطلبون الحرية والقيادة الإسلامية، وما عادت المواعظ الدينية تحرك الشعب، بل هي تحرك المتدين منهم فقط، وإنما تحركه التوعية السياسية والتنموية أيضاً، فما عادت الغفلة عن ذلك جائزة.

• رابعاً: ممارسة تطوير عام للدعوة في مختلف النواحي، وفي الإعلام والاستثمار المالي بخاصة، لأهميتها في إدارة انتفاضات الحرية، وما غلبونا في تجربة مرسي المؤلمة إلا بهذين السلاحين. والتطوير فن دقيق، ومجموعة خطط متكاملة، ومنهجيات تفصيلية، ولا يمكن التعريف بها هاهنا، ولكني أشير إلى أني بصدد تأليف ثلاثة كتب في التطوير الدعوي تشرح المقصود، وقد أنجزت الأول منها بحمد الله، وعنوانه: مقدمات الوعي التطويري، وسيصدر بحول الله للبيع الإلكتروني بعد شهر، ثم يصدر مطبوعاً بعد ذلك فوراً.

• خامساً: الإسناد العالمي العام لنقطة الانطلاق في مصر، فتكون المؤازرة من كل قطر كأنها شعاع نور في حزمة ليزر تجمع الأنوار وتركزها، فتكون لها قوة عجيبة تفتت الصخر وتثقب الفولاذ، فإن (مصر أم الدنيا) صِدقاً وحقيقة، وهي قائدة العالم الإسلامي، وإذا صلحت: صلح العالم، ولكن واجب كل قطر في هذا التعاون لا أحدده أنا ولا غيري، بل هي صنعة القادة في كل قطر، وهم أعرف بطاقاتهم وما يمكن تقديمه، فيكون منهم الاجتماع بعد الاجتماع حتى تنضج وتتضح خطة إسنادهم لمصر ويكون

التوكل على الله.

❑ الفوائد العظيمة الكثيرة التي منحها انـقلاب السيسي للدعوة

▫ في حكايات التراث: أن والياً تركياً رأى انشغال قبائل العرب في الولاية التي يحكمها بأمرٍ دهمهم فجعلهم في نفير واهتمام مضاعف، لكنه لبث يرى أهل الطرب واللهو والفجور من رعاع الناس في غفلتهم ويعزفون الموسيقى ويرقصون، فأنطقت الوالي رَطانته الأعجمية بجملةٍ ذهبت مثلاً سائراً حين قال: (عَرَب وَيْن، طنبورة وَين)، وتعبير وَين: بمعنى: أين، والطنبورة: أي الطنبور، وهو آلة موسيقية وترية قديمة أشبه بالعود، ويشير بذلك إلى أهل الطرب.

▫ ويصور هذا المثل حالنا، فنحن في نفير لتحصيل الحرية من خلال ثورات الربيع العربي، وكل اهتمامنا يتركز في السياسة وإدارة التحول الاستراتيجي في مسيرة الأمة بنجاح، ولكن مجموعة أهل الفسوق والفن الهابط والإعلام الماجن وجماعة الممثلين والممثلات والطُنبوريين والتهريجيين يُغدق عليهم حفاة الصحراء رعاة الإبل مليارات من الدولارات ويشترون لهم ذمم عساكر وأقباط لافتعال حفل ماجن صاخب مدةَ موسمٍ يكون فيه التعكير على مسيرة الحرية، وأحد الأدلة على ذلك صورةٌ اشتهرت للممثل والمخرج السينمائي المجرم طارق النهري يحمل المسدس بيد، ويمسك بالأخرى حراً يريد قتله، عقوبة لهذا الحر حين تظاهر أمام السفارة الأميركية في القاهرة منكراً تدخلها في الشأن المصري.

فالمفاصلة حاصلة يقيناً، ونحن العرب في واد، وأهل الطنبورة في واد.

▫ والكثير من الدعاة أصابهم حزن حين حصل انقلاب الطغمة الفاسدة ذات العفونة السباعية الإنتان، وظن بعض الدعاة أن الانقلاب تعويق ورجعة إلى الوراء، ولست أوافقهم، بل أراه من الأقدار الخيرية الربانية، وأنه أكبر خطأ ارتكبه آل سعود في حياتهم، وأنه أخطر قرار من القرارات المهلكة التي ارتكبها محمد بن زايد آل نهيان بسبب قلة عقل ونباهة وذكاء مجموعة مستشاريه الذين يخططون له: أحمد شفيق، ودحلان، وضاحي

خلفان، وأسعد عبد الرحمن، وأن الانقلاب تمثيلية سيئة الإخراج جداً، رديئة الممثلين، وأن مرتزقة الإعلام المصري رسموا صورة هزيلة مضحكة أعطت مفعولاً عكسياً، وما كان الواحد منهم يستحق غير أن نقول له، صه، فلن تعدو قدرك الواطئ، وديدنك الأخلاقي الإباحي الهابط. وقد صرف رعاة الإبل أموالهم المليارية، ثم ستكون عليهم حسرة، ثم يغلبون، ومرسي والإخوان وعموم دعاة الإسلام بخير، وازدادوا جاهاً وسمعة طيبة وقوة وتأثيراً، ولو كان آل سعود وآل نهيان وآل الصباح استمالوا الإخوان والإسلاميين لكان خيراً لهم، وأجدى وآمن، لأن وعيهم أوصلهم إلى ضرورة نصح الشباب الخليجي بعدم الثورة على هؤلاء الآل الثلاثة لئلا تستفيد إيران الشعوبية الابتداعية من ذلك ويزيد اختراقها للأمن العربي الاستراتيجي، حتى أنا قلت ذلك صراحة في آخر صفحة من كتابي عن ثورات الربيع العربي المسمى "تنظير التغيير" الموجود على "الصفحة الرسمية للراشد" في الفيسبوك منذ عشرين شهراً، وقد قلت ما نصّه: (وإذا لم يصعد التيار الإصلاحي في إيران إلى الحكم: فإني أرى الحفاظ على الجبهة الشرقية كما هي، منعاً للاحتمالات السلبية، وعندئذ يكون من الأفضل ان تتحول خُطة التغيير في الخندق المواجه للصفوية إلى مطالبة بإصلاح وحريات وحقوق دستورية وتنمية راشدة وتجميد لفكرة الصلح مع إسرائيل، وهذا تكتيك يفهمه العقلاء من العرب وأبناء الصحراء، ولكني أخاف أن تدخل أميركا على الخط وتؤجّج صراعاً وتغييراً في غير وقته الملائم تحقيقاً لنصيحة الرئيس نيكسون في مذكراته بضرورة تمكين الصفوية وفسح المجال لها أن تصول وتجول انتقاماً من الوجود السني الذي جاهدها على طول الخط، والسياسة عالم عجيب، وينبغي أن لا تخدعنا ظواهر الأمور وخُطب أحمدي نجاد الرستمية الكسروية الكورشية الإخمينية، فإنّ اتفاقات الباطن غير ذلك، وهي النافذة، وقد كتب الله على بعض المؤمنين، النظر التبسيطي، وسيخدعهم الخَبُّ، ويندمون). وكأن بإمكانهم تأمين المرحلة بمثل هذا التطمين من الإخوان، ثم استدامة أمنهم بالعدل الذي يبدونه وإقرار حقوق الإنسان بدون الحاجة لانقلاب.

والدليل على أن افتعال الجهات الغبية السبعة لانقلاب السيسي كان قراراً مُهلكاً وعملاً خاطئاً: حصول خمس عشرة فائدة ومصلحة للدعوة

الإسلامية في شكل نتائج إيجابية متولدة من الانقلاب سترتفع بمستوى الأداء الدعوي أضعافاً مضاعفة، وتختصر الزمن والجهود والطاقات والأموال، وتُدخل السعادة إلى قلوب الدعاة والأمل والبشائر والطموح، وكل ذلك من فضل الله على الدعاة وتوفيقه، فإنّه ناطر الغافلين وولي المتقين، ويجعل من أخطاء الـمَرَدَة والمخابرات مَصاعد لنا، ومن أين يُتاح لرعاة الإبل الذين همهم التطاول في البنيان أن يفهموا موازين حركة الحياة كما نفهمها ؟؟

فيا أيها الإخوة الدعاة في كل العالم، ويا أيها الأبطال في ميادين رابعة العدوية والنهضة والجيزة والاسكندرية والمنصورة وسوهاج: اطمأنوا، وأربِعوا على أنفسكم، فقد يأذَنِ القَدَرُ الرباني أن ترجعوا إلى بيوتكم آمنين بعد أيام، ثم اللهُ تعالى سييسر التغيير الحاسم آخر الموسم بما أتاح لكم من حقائق التطور الدعوي من خلال أخطاء الانقلاب، أو الآثار الإيجابية الآتية التي نتجت من وقفتكم البطولية المباركة، ورحم الله الشهداء الذين سبقونا إلى رحمة الله وفدوا الدعوة والحرية بأرواحهم لتحقيق هذه النتائج الباهرة:

• أولا: إن الدعوة نجحت في كسب ولاء أكثر الشعب المصري لها، وأكثر العرب والمسلمين في العالم الإسلامي، ثم أكثر أحرار العالم من كل الشعوب في العالم الثالث وفي الغرب والشرق على حد سواء، وهذه منزلة جديدة يحتلها الزحف الدعوي تحصل لأول مرة في التاريخ بهذا الحجم الضخم، وإذا كان مندوب القناة البريطانية يقدر عدد الذين خرجوا في المظاهرات يوم 19/7/2013 تأييداً لمرسي بخمسين مليوناً في كل مدن مصر، كما هي الصور الجوية، فهذا معناه أن كل عضو من الإخوان والسلفية أصبح يستثمر ولاء خمسين مصري شريف عاشق للحرية، وأن كل بروتون منتظم أصبحت تدور في مدارات حوله خمسون من الكترونات التأييد والنُصرة والارتباط المصيري والتأثر الفكري والانحياز السياسي والتصويت الانتخابي والتوافق القِيَمي والوضوح المبادئي، وكلها تنتفض حيوية بفعل شحنة الحرية، وهذا ما لم يحدث في تاريخ العرب الحديث، وما كان يصل إليه خيال أكثر الدعاة طموحاً، والظروف مواتية لتحوّل هذا

الولاء الجديد إلى ولاء دائم واعٍ عميق وتكوين تيار كاسح يسهل عليه أن يتوصل إلى نتائج حاسمة، وقد مَكَرَ محمد بن زايد، فمكَرَ الله سبحانه خيرُ الماكرين، فكانت هذه الاصطفافية العارمة ضده وضد أمثاله.

• ثانياً: إن الشعب المصري أدرك القصة بفطرته النقية، فاستيقظ، ولكن يقظات الشعوب تحتاج وجود القيادة التي يثق بها الأحرار، فلما نجحت التربية الدعوية في صياغة عشرات ألوف الإخوان الوعاة المتسلحين بالعلم الشرعي والمعرفي والخبرات التنظيمية والسياسية عبر عمل ثمانين سنة: تشكلت منهم كتلة قيادية نزلت إلى الميدان ورشحت نفسها أن تكون هي رأس النفيضة، وتحالفت مع كتلة سلفية أجادت التعاون، فتشكلت كتلة قيادية إسلامية تقود مسيرة الشعب نحو الحرية، فعدوان الصحراويين أيقظ المشاعر الحضارية المصرية ومنحها زخماً وفقهاً واقعياً رضيت به أن تعترف بالقيادة الإسلامية الدعوية أن تكون قيادة مسيرة الحرية، والتفت حولها فاكتمل التكوين الثوري، وما عاد أحد يتخوف من فراغ قيادي، بل انضبطت بوصلة الجماهير الهادرة كلها وفق خُطة واحدة وتعليمات صارمة، وأبدت الجماهير أعلى درجات الالتزام، بسبب الثقة الكاملة بهذه القيادة، والحفاظ على سلمية المظاهرات هو المثل الأوضح لهذا الالتزام الواعي وطاعة القيادة، وهذه نتيجة ثمينة ساعدت عليها الاختيارات السيئة لمحمد بن زايد لرجاله وتجميعه المتردية والنطيحة وما أكل السَبُع، وعموم شعوب العالم اليوم تدعو بالتوفيق للجماهيرالحرة، وتلعن المجموعة الانقلابية، حتى مجلة التايم، كتبت على الغلاف: إنهم أفضل المتظاهرين في العالم، وما ذاك إلا لأن الله جعل قلوبهم ترتضي قيادة حكيمة تتقرب إلى الله بالسلمية والحكمة.

• ثالثاً: كانت "القضية" المحركة عندنا نحن الدعاة هي قضية فكرية مهمتها التذكير بكل كتلة النصوص الفقهية الإسلامية وما يلحق بها من تُراث، وكل قضية فكرية إسلامية أو جاهلية تبقى عائمة في ذهن العامة ضعيفة الاستقرار والروابط بالواقع، لأنها تحتاج بعض الخيال لتصَوُّرِها واستحضار معانيها وأبعادها، والخيال صعب على العامة، ولذلك بقيت فجوة دائمة بين تفكير الخاصة، وهم القادة والدعاة، وتفكير العامة، ولذلك

كان التحريك صعباً بسبب هذه الفجوة، وكان الخاصة يتحملون كل العبء بصبر، وقلوبهم عاتبة على عامةٍ هم ضحية التوزيع القدري لمقادير الهمم والاستيعاب والصنعة التحليلية، فإن التحرك هو صدى نوع الفهم، وكان التزوير الإعلامي يزيد هذه الفجوة حجماً، وما كان متاحاً للخاصة سوى انتظار النضج الشعبي الذي يتصاعد ببطء، كمثل فلّاح أودع الأرض نواةً وبقي ينتظرها سنوات لتستوي شجرة تتحفه بثمر، أما انقلاب السيسي بالتمويل الصحراوي: فكان حادثة كبرى نافضة هازة: منحتنا قضية في أرض الواقع ملموسة واضحة جداً لا تحتاج الخيال لتصَوّرها، ويدركها الفقراء والفلاحون والضعفاء (الغلابة) بالبديهة والفكرة ومن النظرة الأولى، ولذلك ستكون هي محور التحريك في المستقبل، وستعلق في الذاكرة الجماعية للشعب الفطري المخلص الذي كان سمحاً على طول الخط، ولكن عصابات الفساد الإداري والظلم الاجتماعي والسياسي كانت تخونه وتسلب ما يهب الله له، والعصابات السبعة التي اجتمعت وتحالفت وقامت بالانقلاب هي أسوأ من كل الدكتاتوريات السابقة، بقرينة الكذب والتزوير الذي ابتنت عليه، وبذلك توفرت قضية واقعية للشعب تظل ماثلة شاخصة أمامه وتفجّر كوامن طاقته ولا يحتاج الدعاة بعد اليوم إرهاق أنفسهم في حملات توعية وشرح، بل صار الشعب هو الذي يطلب من الدعاة أن يتصدروا ليقودوه، وهذا مؤشر عظيم من مؤشرات نجاح ثورتنا الإسلامية بحمد الله، ولولا خطأ الصحراء ما وضع الحضاريون المصريون الغلابة النظارات والعدسات على عيونهم فأصبحت تقرأ السِّر والكيد الذي غطّته الأنانية الغازية.

● رابعاً: صار لنا بَطَلٌ نتغنى بمناقبه ومحاسنه ورئيس قرآني فقيه يقوم بتذكير أمة الإسلام كلها لا مصر فقط بسمت الصالحين وهدي عمر بن عبد العزيز بعد ما كان حكام مصر نُسَخاً جديدة من الفراعنة، وبموازاة بطلنا قامت صور أبطال قياديين وقدوات يعرف الشعب أنهم هم الذين كانوا وراء البطل الرسمي المنتخب، ووجود "البطل" الذي يكون محور تجميع ورمز جهاد هو أمر مهم في نجاح الثورات، وبالأمس كانت الدعوة تحيل الشعب إلى أسماء أبطال من الأموات رحمهم الله أدّوا الواجب وغابوا، وأما اليوم فبطلنا حيٌّ، وكان قبل اختطافه مُعرَّضاً للنقد كأي رئيس،

وبعد الاختطاف صار مظلوماً اعتدى عليه الجلاوزةُ وسُرّاق الحريّة الكاسرون للصناديق التصويتية الكارهون للطرائق الانتخابية، وهذه أوصاف تستفز كل حُرّ في العالم حتى النصراني والبوذي وتجعل العالم كله ينتصر لبطلنا. نعم: أبدى محمد بن زايد مهارة في القنص والصيد، لكنه صادَ أسَداً، وكذلك السلاح والدبابة، يغلبان أشجع الأسود ..! وليس ذلك بفخر، فإنه نِزالٌ غير متكافئ، وتأباه أخلاق الفروسية، وإنما هي جاهليات قياصرة روما .!!

• خامساً: بهذه "الرِّدّة": تم تثبيت "قيمة" السعي لنيل الحرية، والبذل في تحصيلها، وأنها تؤخذ غِلاباً ومكافحة، ولا يتصدق بها أحد. وهذه القيمة هي من أهم ضرورات التربية السياسية، ومهما حاولنا ما كنا نستطيع غرسها بسهولة في الأنفُس ولو تلونا ألف قصيدة في الحرية، ولكن الحَدَث الفادح ربى الناس عليها. إذ صارت درساً عملياً ليس فيه تشويق فقط لنيل معنىً جميلٍ اسمه الحرية، بل فيه أيضاً سرقة ُشيءٍ كان في اليد، ومِلكٌ صِرفٌ صارت له حيازة وتسجيل واعتراف، وهناك جريمة كاملة الأركان في الوصف القانوني، وما هي بأشواق في خيال شاعر فحسب، وبذلك اكتمل الدافع المحرك للشعب للاستمرار في طريق صناعة الدولة الحُرة المسلوبة التي نام الخائفون في ظلها البارد سنة كاملة.

• سادساً: أنتج هذا الانقلابُ أعلى مستوى لتشغيل الطاقات الإسلامية حين حصلت محاولة الاستبداد والاعتراض عليه بالمظاهرات، مع أعلى مستوى تصديق بقِيَم "البذل" و "التضحية" و "الصبر" و "الثبات"، وما كانت أساليب الدعوة في (التربية التلقينية) لتستطيع بلوغ هذا المستوى، لكن الحَدَث اختصر الزمان والمكان ولم يترك أحداً عاطلاً أو بطيئاً أو مترهلاً، بل الكل في (نفير عام). نعم: سعة الاستجابة هي ثمرة من ثمرات التربية الدعوية المتراكمة لمدة أكثر من ثمانين سنة، وهي التي وفّرت الأساس الصلب لهذا النفير، ولكن (داينمك) الرفض القارع في قوته، الفارع في طوله وامتداده: صار استثنائياً، لأنه وليد الميدان، وبه أنَلْنا ملايين الأطفال وصغار الشباب جُرعة تربوية كافية لأن تظل حيّة في ذاكرتهم عشرات سنين أخرى تجعلهم نِعْمَ الحُراس الوعاة للمكتسبات السياسية التي سوف تتحقق عما قريب بحول الله، وبإمكان المحاربين

القدماء أن يركنوا لِراحةٍ بعد قليل عندما تعم الحرية، غير قلقين، لأن الميدان عَرَك الجيل الصاعد وربّاهم بما فيه الكفاية ليكونوا خير خَلَف، واتضحت لهم معاني المرابطة لحراسة (حَوْزة الإسلام) الثمينة التي أريقت في سبيل بِنائها الدماء الزكية، والصبي المشارك اليوم سيبقى يتذكر إلى يوم موته بعد سبعين سنة ربما أنّ أموال مَلِك آل سعود وراعي الإبل النهياني قتلت يوماً من الأيام عُشّاق الحرية من المؤمنين رُكّعاً وسُجّداً أمام عينيه يوم كان صَبياً يهتف مع أبيه وأمه أن: بُعداً بُعداً ... للطغاة.

• سابعاً: حصل انتقال القضية إلى جميع العالم الإسلامي وحياة الجاليات والأقليات الإسلامية في العالم كله، واهتم الجميع بها، وبذلك صارت أجزاء الدعوة في الأقطار كلها في حالة نفير عام وليس النفير بمصر فقط، وحصلت متوالية تشغيل كل الطاقات عندهم أيضاً وانتهى الترهّل، وأنتجت الحادثة تأثيراً تربوياً في الدعوة العالمية يعدل كل تأثير السنوات الثلاثين من عمر العمل العالمي الموحد، بل أقول: أيّما جزء دعوة كان يسير الهوينى: ستشهد السنوات القادمة له انطلاقة واسعة ملؤها الحيوية وذبذبات النشاط، بما اقتبس لنفسه من (المعنى المصري)، و (السمت المصري) الذي كان بركةً على أرض الكنانة وعلى ديار الإسلام كلها. فطوبى لهذه الكرامة المصرية الأوليائية التي لم يعرفها كثير من الناس حتى رفع محمد بن زايد الغطاء عنها فلمعت.

• ثامناً: الطاقات النسائية طاقات عظيمة، والنساء نصف المجتمع، ولكن التخطيط الإسلامي غفل عن استثمار هذه الطاقات في الميدان السياسي، واكتفى بدورهن السامي في تنشئة الذُّرية، واستمر هذا النقص تحت ثقل الأعراف، فلما جاء الحَدَث الانقلابي: أطلق هذه الطاقات المخبوءة، وإذا بها هادرة وجبّارة، وأصبح ثقلنا الإسلامي الضاغط مضاعفاً بمبادرات النساء جزاهن الله خيراً وتقدمهن الصفوف في أروع مثال، وانكسر حاجز التردد في توظيف جهود النساء.

• تاسعاً: أوجدت التدريبات الإبداعية والإدارية، المعززة بأداء الرقميات الإنترنيتي: بدعة التثمين المضاعف لأدوار الشباب، واعتقاد أن الأجيال المخضرمة السابقة رجعية ومحدودة الأثر، حتى كاد الأمر أن يتحول إلى

غرور ينكر التكامل الضروري بين الأجيال الدعوية، ويتجاهل الحكمة التجريبية التي هي وافرة عند الشيوخ وتعوز الشباب بحكم فارق العمر، فجاء الانقلابُ مُحدثاً نفيراً عاماً توازت فيه كل الأجيال في مسيرة واحدة، وانتفت وسوسة جاهلية أحدثها رونق التدريب الإبداعي وزوّقتها شاشات الكومبيوتر التي صارت من زينة الشباب، وأدار المخضرمون المعركة بكفاءة أرضت الشباب، وضرب الشباب من البطولات وسرعة التحرك ووتيرة البذل ما أعجَب المخضرمين، فتم التلاحُم، وحصلت وحدة تنظيمية وميدانية بهيّة الأوصاف، وثبت أن الأخلاق الإسلامية والأعراف الإيمانية عامرة حَيّة لا خوف عليها.

- عاشراً: كشفت حادثة الانقلاب السُباعي الوجوه عن الدخلاء الذين اخترقوا الوصف والصف الإسلامي وتحدثوا دهراً بالإسلام كذباً، ويتمثلون بحزب النور السلفي على الأخص، فقد انفضح وسقط وانتهى وكَنَسَتْهُ الأحداث من طريق الدعوة، وسقط جُهلاء الأزهر بقيادة إمامهم الأكبر وعَرَفهم الشعب ووصفهم أنهم وعاظ سلاطين، وتخلّصت الدعوة من عدو يؤذيها وتمْنعُها عواطف الناس وبساطة المصريين الطيبة الفطرية من الشكوى وذِكر اسم المؤذي، لما للأزهر من سمعة تاريخية، فعرف الطيبون اليوم بعد الانقلاب أنهم أمام عدوٍ معمم غير طيب. وكذلك تنقّى الداخل الدعوي من عناصر متأرجحة لم تتمحّض وكانت تضع قَدَماً في الآخرة وقدماً في الدنيا وتعجز القيادة الدعوية عن اكتشافها وفصلها، لغلبة حسن الظن، وظنها وجوب الأخذ بالظاهر دوماً، ولتقوى القيادة حين تبالغ في العفاف فتتوقف عن اتهام مؤمن، مع أن بعض سوء الظن حَزم، لو لجأت إليه، فكانت الأقدار الخيرية نائبة عن القيادة الدعوية، وأغرت عبد المنعم أبا الفتوح أن يجمع هؤلاء النَفَر أهل الاختلاط وازدواجية الخطوات، وخرج بهم، فانكشف نصف انشكاف وللوعاة فقط، ثم أبت الأقدار إلّا أن تحجب بَصيرَتَه فشارك في اعتراضات 30 حزيران (يونيو) ثم في الانقلاب، فانكشف مائة بالمائة وأيقن كل مخلص من أبناء الشعب أنه اتبع هواه، ثم بعدما مَنَع الانقلابيون عنه المنصب واكتفوا بحفنة دولارات صحراوية أعطوها إياه: جاء يولول ويتهمهم بالاحتكار، وكأنه كان يظنهم أقرب إلى الملائكية مثل إخوانه السابقين الذين فتحوا له صدورهم وأحبّوه في الله

ورَعَوْه وآنسوهُ عند وحشة الطريق، والندم الآن يستبد بقلبه ويُتلفه ويدمره، ولكن هكذا يكلأ الله الدعوة بعينه التي لا تغفل ولا تنام، وكل هذه الحماية الربانية المتمثلة في انكشاف هذه الزُمَر الثلاث: حزب النور، والأزهر، والفتوحية: ما كانت لتكون وتتحقق لولا انقلاب السيسي، فصار هذا الانقلاب خيراً على الإسلاميين من خلال سقوط الأقنعة الزائفة عن الوجوه البشعة، وقيل: الحمد لله رب العالمين.

• الفائدة الحادية عشر: كنا نتخوف من أن حزب الحرية والعدالة مع الأيام سيشعر باستقلالية عن الدعوة، وتتكرر قصة حزب مثيل في الأردن، أو قصة الحزب الإسلامي العراقي في شعوره الاستقلالي عن الدعوة، أو قصة أخرى جزائرية، والذي يحرك الشعور الاستقلالي في مثل هذه الحالات ليست النوايا، ولكنّ طبيعة الأداء السياسي تجعل رجال الحزب حين يتعاملون مع الفرقاء في الساحة على قناعات ربما لا تراها القيادة التي وكّلتهم عنها، فيكون الخلاف في النظر هو سبب الخلاف في الموقف ومحاولة التململ من قيود الارتباط بالقيادة الدعوية، ولكن عُنف الانقلاب وكونه (غزوة خارجية بَدوية بتخطيطات سِي آي أيِّة) بدّل طبيعة الشعور الحزبي، وبدلاً من الجنوح نحو الاستقلالية حصل انعطاف عاطفي مضاف نحو المرشد المؤتمن ومكتب الإرشاد وعموم رجال القيادة الدعوية، واندمج الحزب بالكيان الدعوي أكثر وأكثر، وعرف الحزب أن التحامه مع الخط التربوي الإخواني والخط التنظيمي هو ضرورة لتحصيل تحريك الناس لصالح خُطته، والدعوة تعيش اليوم أبهى حالات وحدتها الذاتية، وفي علم حركة الحياة: أن الخطر الخارجي يؤدي إلى توحيد الصف الداخلي دوماً، وقد أسدى الملوك جميلاً إلى الدعوة من حيث لا يشعرون. !

• المصلحة الثانية عشر: نضوج الفكر السياسي في العالـمَيْن العربي والإسلامي واكتماله ووصوله إلى درجات الإقناع العليا، وذلك أن (الانقلابات) كانت هي أكبر عوامل التكدير على مسيرات الحرية، واستطاعت الدعوة والأحزاب الوطنية التي تتوهم العلمانية في سعي مشترك من خلال المفكرين أن تشيع ثقافة ضد الانقلاب العسكري كوسيلة

سياسية، واللجوء بدل ذلك إلى الثورات الشعبية، فإنها أعمق أثراً وأكثر نجاحاً وأبعد عن انحراف ضابط من الضباط بالانقلاب ليبني دكتاتوريته الخاصة، وقد ساعد التطور المدني المعاصر على رواج هذه الثقافة وقلّت الانقلابات، ولكن إلى درجة غير تامة، وبقيت الأمة الإسلامية تحتاج دفعة أخرى من الوعي توصلها إلى مثل ما عليه أوروبا وعموم الغرب الديمقراطي من انعدام الانقلابات، وبقينا بين مُصدق ومكذب في اننا يوماً ما سنذوق الطعم الحلو لحياة سياسية خالية من احتمالات الانقلابات، وأن ثقافة صارمة ستلجم العسكريين عن المغامرات، وبقي الشك دهراً والقلوب واجفة راجفة، والناس بين راجٍ ويائسٍ، وإذا بالقدر الرباني يدخر للأحرار حادثة انقلاب السيسي السيئةً الإخراجِ، القبيحة في كل وجوهها، التي لم يحسنها آل سعود وآل نهيان، ومارسوها بفوضوية واضحة، وجعلوا ركنها الاعتماد على المجرمين والبلطجية وحثالات المجتمع، وبذلك حصل مَدَدٌ عالي المستوى لثقافة كبت الانقلابات، وكره الناس فكرة الانقلاب كراهية تحريم، ولعنوها معَنا، وصار الانقلاب الصحراوي هو الطلقة الأخيرة التي يطلقها التاريخ على جبين الفكر الانقلابي لتخمد أنفاسه، وكانت حادثة الانقلاب هي الحادثة الهازّة الخاضّة التي تأذن ببداية مرحلة انتصار الدعوة، مما تكلمتُ عنه قبل أربعين سنة في آخر كتابي "المنطلق"، فليس هناك انقلاب بعد اليوم بإذن الله تعالى إذا سقط انقلاب السيسي، واليوم سننافس بفكرنا المستمد من الوحي، وبكفاءتنا التي وفقنا الله إليها المستمدة من مدى قوة تنظيمنا ومدى أخذنا بأسباب التطور، والتطور الإعلامي بخاصة، ولن يسرق الثورة بعد اليوم إذا أسقطنا السيسي مجرم انقلابي آخر، وهذه الأيام كأنها هي أيام بداية مرحلة الصندوق الانتخابي الحُر الذي لا يتلاعب به تزوير، وسأكون أنا والألماني والكندي والاسترالي والياباني سواء بسواء، لأول مرة في التاريخ، وتلك هي رحمة الله أنزلها علينا بعد حُسن الصبر الذي قابلنا به الآلام والدماء، ثم هي عطية محمد بن زايد للدعوة من حيث لا يشعر، وقد ارتكب الخطأ النافع لنا ومن المستحيل أن يستدرك، وحين سيخرج أحرار الإمارات من السجن: سيبهرهم زحفٌ إسلاميٌ هادر يملأ الآفاق تقوده (مصر .. أم الدنيا) فيأخذون مكانهم اللائق تحت اللواء، ويرتفع التكبير، وتُدوّي الجَنَبات

بالثناء على الله الرحيم، ويقال: الحمد لله رب العالمين.

• المنحة الثالثة عشر: أن الإسلاميين كسبوا الإعلام العالمي إلى جانبهم بمقدار ما أساء الإعلام المصري المحلي الذي ارتكب المخازي وباع الضمائر بالكامل، فمجلة تايم معنا، ومَدَحتنا وشرحت قضيتنا بحيادية صُحف: نيويورك تايمز، والجارديان، والديلي تلغراف، ومجلات: فورِن أفّيرس، وشبيغل أون لاين، وأدت قنوات الحوار والمستقلة والقدس، والقنوات التركية أدوارها بنجاح، ومالت قناة بي بي سي في أغلب أدائها إلى الصدق ونقلت صور حشودنا، وانحاز لنا كُتّابٌ كبار وفلاسفة عظام، مثل نعوم جومسكي، وروبرت فيسك، ونشرت مؤسسة حقوق الإنسان (هيُومَن رايتس) تقريرها الذي يدافع عنا، وحصل خيرٌ كثير لأول مرة في التاريخ المعاصر، وأما المواقع الإنترنيتية ومقالات الفيسبوك وتغريدات التويتر المؤيدة للشرعية ومرسي والدعوة فأكثر من أن يستوعبها إحصاء، وبكل اللغات، بينما المذمة تلاحق عصابة الحرامية السبعة الذين عملوا الانقلاب، وبكل اللغات أيضاً.

• المصلحة الرابعة عشر: أن الملاحدة من علمانيي مصر، وطبقة السياسيين الانتهازيين فيها، وعُتاة جنرالات الجيش المصري: كُلّهم قد انفضحوا لكل العالم، وصاروا مثال العدوانية والافتيات على حقوق الإنسان والكذب والظلم وبيع الضمائر بالمال، وكل ذلك ما كنا نستطيع زعمه أو البرهنة عليه بشكل مقنع، إذ لا وثائق لدينا، فلما حصل الانقلاب وأيدوه بل كانوا قادته: برزت قاعدة: من فمك أُدينك، ومن صورتك وموقعك وجلستك أجزم بإجرامك، ورأى الناس في كل العالم الفرق بين النموذجين: الإسلامي الطاهر، ومجتمع اللصوص العفن، وحصلت في أرض الواقع معاني (المفاصلة) التي جعلها سيد قطب شرطاً في إدارة المعركة السياسية ببُعد عقائدي، وكان برهان المفاصلة في فكر سيد قطب رحمه الله لا يفهمه غير أهل العمق من الدعاة، لاحتياجه إلى فهم الموازين القرآنية والفقهية، واليوم يفهمه كل مسلم، وهذا انتصار لفكر سيد بعد نصف قرنٍ من تدوينه، وارتقت المعركة من كونها سياسية فقط، إلى كونها عَقَدية، وذلك أوج النجاح وأعلاه وأزكاه، وصارت معركتنا:

(ربانية)... !! وقد قال تلميذي وسكرتيري مصطفى الوهيب في تشخيص هذه المفاصلة: (أن غباراً من بقايا الاسلام السطحي كان يغلف التيارات الفكرية العلمانية في العالم العربي ، وقد دأب العلمانيون على الإدعاء: بأننا مسلمون كما أن الاخوان المسلمين: مسلمون ، وأن الدين ليس حكراً على الاخوان المسلمين ، وأننا (أي العلمانيون) نصلي ونصوم ونلتزم الإسلام أيضا ، فلما حانت المفاصلة: انحاز كل طرف لحقيقته وأصله: العلمانيون لأهوائهم ، والاخوان لإسلامهم ، فأوغل العلمانيون بجمع الفُتات من الغنائم ، والتلذذ ببقايا حُكم وزعامة يمُنّها عليهم السيسي وأصحابه، بينما أثبت الاخوان أنهم أعظم من إغراءات الدنيا ، إذ لبث "مرسي" في شقته العائلية وليس في قصر الحكم وهو الحاكم ، ولم يلتفت معتصمٌ في ساحات رابعة وأخواتها لإغراءٍ سياسي رغم المجازر والملاحم!). ويقول مصطفى: (فكان من ثمار هذه المفاصلة: تراكُمُ الخبث في مصر بعضه فوق بعض ، خبث الفن وأهله فوق خبث العسكر فوق خبث الملاحدة الذين يزعمون حيازتهم للثقافة ، فسقط عادل أمام وجيشه من الفنانين في حفرة الإنقلاب التي حفرها السيسي لنفسه واخوانه ليسقطوا بها ، وبذا لم يعد لـ "الفن المنافق للدولة" راية في قيادة المجتمع ، ولا في رسم رأيه وتصوراته ، بل عادت راية القيادة لكرام القوم من الإخوان المسلمين ، يقودون شعبهم نحو المعالي بعد أن هبط به الفن المنافق!).

• المنفعة الخامسة عشر الكامنة في ثنايا غُمّة السيسي والفتنة الصحراوية: قضية هي من ظواهر حركة الحياة لا يفطن لها إلا من ينظر بأناة، فيرى الحكمة في جريان الأقدار الربانية، وكيف يتحول الكيد إلى منافع، وإن الشعب المصري قلّت أرزاقه بصورة عامة، بسبب المشاركة في الثورة ثم بسبب الشَغَب الذي مورس ضد الرئيس مرسي خلال السنة الأولى من حكمه، وكانت مشاريعه التنموية واعدة، ولكن انعكاس خيراتها على الشعب مؤجّل، فأحاطت بالناس شِدّة، وحصل بأسٌ واحتياج للمال، وبلغ الصبر مداه، وفجأة انهالت بضعة مليارات من الدولارات على مصر من ملوك الصحراء وأميركا وإسرائيل وإيران، لا لتذهب إلى ميزانية الحكومة، بل هي رشاوى سبقت الانقلاب اشتريت بها ضمائر الإعلاميين

والعسكريين والقضاة وبقايا المخابرات القديمة والبلطجية والفنانين وملاحدة العلمانيين وأشكال ناشزة أخرى، منها عمائم ولحى كانت جاهزة للاستئجار، وهذه الأموال ما كانت لتنحبس سوى القليل منها، فإن شهوات المنتفعين منها وبَطَر زوجاتهم تجعلها تنصرف في مجاريها الطبيعية باسترسال عفوي، فالبعض منهم سيبني بما حاز من مال حرام بيتاً، ومعنى ذلك: مورد رزق للنجار والحداد وعامل البناء والصّباغ وأمثالهم، وبعضهم تجبره زوجته على شراء مصوغات وحُلي، وتفصيل ملابس وبدلات بإسراف، فينتعش سوق الذهب ويسترزق أهل محلات الخياطة والأحذية والتطريز، وبعضهم يشتري سيارة ويتفاخر بتوظيف سائق، فيأتي رزق لمن يتوظف كسائق، والبعض يولم ولائم السمك الفاخر لأصحابه، فيتوسع رزق الصيادين، وهكذا في متوالية كثيرة التنوع تنتعش فيها موارد أهل المهن، وهم أكثر الشعب، وبذلك كانت المؤامرة الخليجية الأميركية سبب خير لعموم أهل مصر ومؤمنيهم أكثر من فاسقيهم، فحصل فَرَج يؤهل الناس لمرحلة ثانية من ثورة 25 يناير عنوانها الاعتراض على انقلاب السيسي، ويكون ملوك الصحراء قد دفعهم القَدَر إلى تمويل الثورة الثانية وهم لا يشعرون، وذلك من أنباء تحليل حركة الحياة لمن يلقي السمع وهو شهيد، وأكثر الناس يستعجلون ويستغربون، لأنهم لا يعلمون، ولله الأمر من قبل ومن بعد، وهو خير الماكرين، وَلْيَمُت الصحراوي بغيظه، فإنّ غزوته فشلت، وتحولت الغنائم الوفيرة لنا، لما صَبَرنا ونقّينا النوايا، وبما اعتمد الغازي على أغبياء وسفهاء مرتزقة، واعتمدنا على الله تعالى، ثم على الثقات الأُمناء، وسوف يتم الله نوره ولو كره الظالمون الفاسقون.

• وحين وصل سكرتيري مصطفى الوهيب إلى هذه المقاطع من كلامي: استبدت به حماسةٌ حملته على أن يوافقني في مذهبي ويجاريني في فهمي للقضية فقال: (إن الإنقلاب الأخير رسّخ حقيقة أن الإخوان المسلمين هم القوة الحافظة للمجتمع المصري ، الحامية لسِلْمِه الأهلي ، المثبّتة لاستقراره وسلامته ، المانعة لانجراره نحو عنف أهلي يفجره سفهاءٌ وبلطجيةٌ وعتاةٌ من الجيش ، وقد أثبت تمنّعهم عن الإنجرار لإغراءات الإنتقام والرد - رغم عظم الإجرام والمجازر -: رسوخهم على أرض الواقع، وتجذرهم في أعماق المجتمع المصري ، وتوغلهم بعيدا في تربته الفطرية

الأصيلة ، فانحازت غالبية المجتمع المصري من بعدِ الانقلاب لأصالتها الإسلامية ، ويتضمن انقلاب السيسي تأكيداً بأن الإخوان هم الضابطون لإيقاع المجتمع، وليس الإعلام المزوِّر الساخر الماكر ، أو إرهاب البلطجية والمجازر ، وصارت استمالة الإنقلابيين للتيارات الاخرى دليلا قاطعا على ضعف قاعدة تلك التيارات وضآلة تأثيرها ، وأن حجمها المزعوم إنما هو غثاء من مستويات هابطة). ثم أكّد مصطفى أن (الاخوان المسلمين رسخوا بقوتهم السلمية الهادرة أصالة العمل السياسي الإسلامي المرتكز على تضحية وصبر ومثابرة ، وبذل دماء وصبر وتحمل أذى وكف يدٍ وعفوٍ عند المقدرة ، رغم ضخامة المصيبة وعظم الإستفزاز ، فرفعوا بتضحياتهم وحكمتهم معيار العمل السياسي من مجرد وعود بلهاء يبذلها ادعياء ، يمنحون بها فُتاتا لفقراء ، فيخلدون بالمجتمع إلى الأرض وإلى المصالح الشخصية الأنانية الضيقة. أما الإخوان: فقد صعدوا بملحمتهم السلمية الرائعة بالمجتمع إلى السماء: إذ تتصل أرواح الاعتصامات المليونية المتبتلة في ليالي رمضان وتحت قيظ الشمس في الجُمَع بخالقها لا بزعماء ، وتصير القضية أسمى وأبعد وأرقى من شخوص وأسماء، أو شعارات ووعود ومصالح وهتافات رعناء، فارتقت سلميّة الكفاح السياسي الاخواني بالتضحية السياسية إلى ما يزاحم وينافس ما ترسّخ في الوجدان العالمي من تضحيات مانديلا وغاندي ، إذ الإخوان ارتقوا بالمجتمع ، وجعلوا الفكر قائدا والدين حاميا والوطنية طريقا لرصّ الصفوف وبذل الحُب بين المجتمع بدل الدماء والإستبداد والانقلاب ، وأصبحت هموم المجتمع الواقعية هي قضية الإسلام السياسي ، ولم تعد تلك الهموم: جسراً يعبر عليه مستبدون انتهازيون). وفي الحقيقة أن هذا ما لاحظه روبرت فيسك في بعض تقاريره الميدانية التي أورد فيها أنه تفحص جمهور المؤيدين لمرسي فوجدهم فقراء الناس أصحاب الجلابيب الرثة ونعال الاسفنج ، بينما كانت مظاهرات السيسي يغلب عليها منظر الترف في الملبس ، وبذلك أصبح الاخوان يمثلون حقا أماني الفقراء وهي الأماني الثورية الصميمية الأصيلة. ويقول مصطفى: (أن انقلاب السيسي أثبت أن غالبية المجتمع المصري انحازت للعفاف والكرامة المستعلية على أموال الخليج ومليارات الضِرار التي تزعم رفاهية لشعبِ مصر ، وما هي إلا مبالغ لشراء

ذمم رخيصة ، لذا لا يزعم متبطرٌ: أن ثورة الشعب المصري بوجه الإنقلاب هي ثورة جياع: إذ آثر غالبية الشعب المصري الجوع على أموال الانقلابيين ومن والاهم ، وترفع ملايين الفقراء من أهل مصر عن قبول وهمٍ أسود يصنعه نفط ومليارات يبذلها من يبذلها ثم ستكون حسرة عليهم).

• وكنت قد كتبتُ بعض المعنى الذي ينفع الدعاة في الاستعداد للمصاولة الطويلة للطغيان والتي نرغب أن يتقنها أحرار مصر اليوم ، وأوردت ذلك في بعض رسائل حركة الحياة وشبهتُ إرهاب الدولة الذي يحيط بمجموع الدعاة فيمنعهم من الحركة بمنظرِ (وقوع الظبي في آلة الصيد التي تأسره: وهو منظرٌ فريد من تمام تحرك الحياة ، وذلك حين يقع في الجرّة ، وهي خشبة فيها حبل ، فإذا أسرته " ووقع فيها: ناوَصَها ساعة واضطرب فيها ومارسها لينفلت، فإذا غلبته وأعيته سكن واستقرّ فيها ".

والحال نفسه يتكرر حين تنصب الدول القوية للشعوب المستضعفة الجرار، والمخارق ، وهذا المنظر من ذاك ، وانظر الحركات والتأوهات والمحاولات واستنفاذ الوسع والاجتهاد في وصف هذا الغزال حين يضطرب ويمارس فيعيا فيسكن ويستسلم ، فإنه منظر يُصيب أعماق قلوبنا، ثم اقرنه بمنظر اللبوة الآشورية الصريعة التي أصابها السهم ، المعروضة في المتحف البريطاني ، ومنظرها المعبّر المجسّد للألم: ينكشف لك فصل نابض واعظ من فصول حركة الحياة يدل على أن الدروس الكامنة فيها ضرورية لإطالة الصبر واستمرار وتيرة الانتفاض ، فإن الغزالة الأسيرة واللبوة الجريحة مثلهما كمثل الشهداء من المؤمنين ، شهادتهم تعظ البقية بالوفاء.

• والراصد يراها نبضة ألم واحدة في غور مجتمع واسع ، هي الى التلاشي اقرب ، ولكن هذه النبضة المفردة إذا خرجت من أعماق النفس وهزّت واقلقت وأسهرت: تكتسب قوة ذاتية ، فتذيع نبرتها ودلالتها ، فتلتقطها آذان تُقرها في قلوب خدشها ألم مثيل لكنها حارت جوابا عليه، فتكون في النبضة الواردة تلقيناتٌ ودعوة لأنين مشترك ، فيكون نشيج يسترعي انتباه المروءة فتُنـجد ، أو نشيد يستنهض الهمم لنيل الحق ، وتتحور النبضة الى نهضة ، فتتحرك الحياة ، وفهم مثل هذا السياق ضروري لاستيعاب تحليل مسالك هذه الحركة الحيوية من أجل السيطرة عليها

وتوجيهها وتقوية بثها وصيحاتها المغمورة ورفدها ودفعها لتصل الى درجة التاثير ، وهندسة السيطرة على هذه الحركة الحيوية من شأنها أن تستخدم المجسات المرهفة الحس التي لا تكتشف أنات الآلام فقط ، بل تسبر الدواخل لتعرف الخَلجات فتظهرها وتضخها ، وربّ عَييّ يحترق قلبه ولا تتاح له فصاحة ، فيتوكل عنه ذكي ، فيجعل آهته قضية ، والإعلام الوسيلة.

وقصة صرخة "وامعتصماه" أتت في هذا السياق التوظيفي الناجح للألم في الاعلام الإسلامي، لا يوم عمورية فقط ، بل عبر القرون.

وبهذا تفهم لماذا تكون عشر حركاتٍ لغزال بري أو ثور وحشي ، عشرَ مناظر جزئية من صورة الحركة الحيوية الكبرى ، مثل حذرهما ، وجفلتهما، وانتفاضتهما ، وعدوهما السريع عند الهرب من أسد ، وراحتهما في كناس يحفرانه في أصل شجرة ، بل وتفهم كيف يُكوّن إزهار النبات وتفتح الورود ونفحات عطرها وتدرجات الخُضرة تكوينا جماليا تراه صامتا وما هو بصامت ، بل ينطق بعدة لغات تنعكس على الإنسان والحيوان في صور شتى ، بين غريزة جمع الغذاء عند النحل ، وتهيج الحبّ والعشق لدى الإنسان ، وإذا استوعبنا هذه الأمثلة فإن استيعاب آثار أصوات سهام تنطق من قوسٍ في نفس راميها يكون ممكنا ، من إغراء بحرص على نصر وتفوق ، ومشاعر عفاف عن الدنايا ، والذود عن المعاني والعقائد ، والدفاع عن عِرض ومال، فكل ذلك خزين في اصل قلوب الرجال ، ولكن نغمات الأوتار والسهام تستثيره من مكامنه وتخرجه وتُسرع وروده ، وأصوات الصليات اليوم بديل مكافئ.

وهذا النسق من الفهم والتحليل والتأويل هو الذي فتح باب رصد ألوف المناظر الجزئية لحركة الحياة ، والرصد لا يكون عملية تَـرَفيّـةً ، وإنما يتحول الى مواعظ ووصايا في ثنايا المنهجية التربوية ، وإلى أساليب وفذلكات ضمن الخطة السياسية.) انتهى قولي المقتبس من رسالة " صورة الحياة ". والذي أعنيه من ذلك أن الأحرار حين ينشدون الحرية عليهم أن يتوقعوا أن دربها طويل وصعب وأن المحِن ستتوالى في طريقهم ، فإذا شاء الله أن تُجبرهم محنة على التراجع شيئا ما فإن حقائق حركة الحياة تناديهم

بالمقابل أن يبالغوا في الإصرار على المضي في درب الحرية واستكمال نقصهم والتحضير لنزاع طويل المدى ينتظرون فيه خطأ الخصم وغفلته فتكون ثورة أخرى فيها النصر إن شاء الله.

❑ قال: قد بايعت في الأول ...!

قال: وفي الـثـاني ...!

❑ هذه هي تقويمات الحَدَث الانقلابي في الرؤية التحليلية الدعوية التي تستحضر موازين فقه الدعوة وقواعد التخطيط للعمل السياسي في مرحلته المتقدمة، وأرى أن أليق ما يتحلى به الدعاة هذه الأيام: الثقة بالله تعالى، وأنه ناصر المؤمنين، ثم الثقة بأنفسهم، وبالصفّ الذي ارتضى أن يتحرك بأوامرهم، فإنّ الدعوة هي دعوة الله، وهو الذي يرعاها، وظنُّنا أن الله أرحم بعباده من أن يدعهم أُلعوبة بيد السيسي والغُزاة من وراء الصحراء، فقد تتابعت المحن وطال زمن العَنَت والإرهاق، وكأن الله تعالى سيأذن بفرجٍ قريب، والقضية الفلسطينية بخاصة هي في مضيق ومنعطف خطر، والجلاوزة يريدون غزو غَزة من سيناء ومساعدة اكتساحٍ إسرائيلي من الشمال والشرق والبحر، وهذا أخطر موسم مَرّ على الجهاد، ويمهدون الآن لقطع الأموال عنها، ليستبد محمود عباس بالأمر ويستسلم لليهود بشكل كامل، بينما نحن ننتظر معركة فاصلة مع إسرائيل بعد سنوات، ولذلك لابد في الرؤية القَدَرية أن تعود مصر إلى الأيادي المتوضئة الأمينة الإسلامية وينهزم السيسي وسُباعي الطغيان، والقضية المصرية أصبحت هي قضية الأمة الإسلامية كلها، وانتصار الإسلاميين فيها هو مفتاح حصول متوالية الانتصارات في جميع الأقطار، ولنا يقين أنه في الآخر: لا يصح إلا الصحيح، وسيعز الله الإسلام، ويخسأ الطغيان والفسوق، وليست هي حروف تشجيع، وإنما هي تحليلات واقعية في ضوء فقه الدعوة ومعادلات حركة الحياة.

- أما لماذا كانت الرِّدّة عن الحرية، وكان الوَجَل، وكثرت قوافل الشهداء؟
- فالجواب: إن الشهادة منحة عظيمة من الله يهبها الله لمن يشاء من

عباده إذا علم منهم الإيمان والإخلاص وارتضى لهم الجنة، وما هي بضريبة أو خسارة، بل هي هدية الله للصالحين، والموت قريب من كل أحد منّا، بمرض أو دهس، فلئن يكون استشهاداً برصاصة خير من أن يكون على الفراش، وقصص من قضى نحبه في سبيل الله: تنير الدرب للسالكين، وهنا في درب الحرية هي المقامات الكبرى، لا في رباطات الصوفية السلبية الانعزالية.

وكأن الله فيما أفهم يريد بحكمته توكيد تسليم دعاة الإسلام زمام قيادة الأمة، فلعل أحداً من أهل الحسد أو من ضعاف المسلمين كان سيقول: قد كانت فلتة واستلمها مرسي بفارق قليل، مع أن أمر الخصم ابتنى على تزوير النسبة، أو كان يمكن أن يتصدر مصلحي يحرف المسيرة، مثل السيسي نفسه الذي وثق المرسي بيمينه فحنث، فأراد الله تعالى عودة الفاسقين إلى الحكم، ثم إلهام الإسلاميين أن يثبتوا في الساحة، ويكرروا الثورة السلمية، فيكون مجيؤهم الثاني إلى السلطة جازماً مُبرماً حاسماً هو فوق الخلاف والوسوسة وتكون كل البشرية على صدقه شاهدة دون شك مريب.

• وتعود بي الذاكرة إلى قبل نصف قرن حين كنت طالباً في السنة الرابعة النهائية بكلية الحقوق بجامعة بغداد، وكان كبير قضاة العراق الأستاذ محمد شفيق العاني يُدرسنا أحكام الأوقاف، وهو ذاك الحين رئيس محكمة النقض والإبرام، التي تُسمى في العراق: محكمة التمييز، متابعة لاصطلاح استعملته الدولة العثمانية، فكان يقول لنا: في بعض الأحيان تتصاعد حماسة ثريٍّ ويزداد إيماناً فيوقفُ وَقفاً، يرجو به الثواب والجنة، ولكن أولاده وزوجته ممن سيرثونه يتضايقون من فعلته، فما يزالون في محاولة تثبيطه وصرفه عن نواياه الخيرية ثم حمله على أن يقيم دعوى يطلب فيها نقض وقفيته، وذلك جائز في بعض المذاهب، ولكن عند الحنفية أن القاضي إذا نَظَر في دعوى النقض وقرر إمضاء الوقف وردّ الدعوى لعدم وجود ما يسوغ النقض من أسباب: فإنّ هذا الرفض يجعل الوقف لازماً مؤبداً ويمنع الواقف من معاودة طلب النقض في دعوى ثانية، فكان أُستاذنا محمد شفيق العاني يقول لنا: ستكونون قضاة ربما، فإذا جاءكم مسلمٌ خيريٌ يوقف وقفاً وقبلتم وقفيته فاطلبوا منه أن يرجع إلى

المحكمة في اليوم الثاني أو بعد ساعة من انفضاض الجلسة، وعلّموه أن يستنكف عن فعلته ويطلب نقض الوقفية، وعندئذ احكموا برد طلبه ورفضه، فيسقط حقه في المستقبل في إقامة دعوى نقض أخرى، ويصبح الوقف مَحسومَ الأمر بتاتاً ومؤبداً، وعندئذٍ فقط اكتبوا له صَك الوقفية وسندها، واذكروا فيه أنه ندم وطلب نقض ما وقف وأن المحكمة لم تجد ما يُسوّغ قبول طلبه، وأن الوقف أصبح لازماً مؤبداً ولا يستطيع أي قاضٍ آخر أن ينقض الوقفية، وبذلك تفوتون الفُرصة على أقارب الواقفين في أنْ يوسوسوا لهم بالبخل.

- فأنا أرى أن مسألة اختطاف الرئيس مرسي وحصول كل هذا السوء: شبيهة بقصة الحكم الثاني للقاضي بإمضاء الوقف بعد طلبِ نقْضٍ وجَعْلِ الوقف مؤبداً بمثل هذه الفذلكة، فهذه فذلكة ربانية عالية الحكمة، أراد الله بها بيعةً ثانية لمرسي أو أخ له بعد فوزٍ بنسبةٍ مئوية كاسحة تُلْقِمُ حَجَراً كلّ مُوسوسٍ وطاعِنٍ وحاسدٍ وزاعمٍ لفلتة.
- هذا فهمي، والله المستعان على ما يصفون، وهو حسبنا ونعم الوكيل.
- وأعتذر لجمهور الدعاة الذين بلغني أنهم قالوا: أين رأي الراشد في القضية ؟ فإني مريض، وأعاني من ألم الظهر ما جعلني أستريح الساعات الطوال بعد كل صفحة كنت أدونها من هذا التقرير، حتى تم بحمد الله بعد معاناة.

وأنا محتاج لدعاء إخواني المؤمنين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد أحمد الراشد

في العشرين من رمضان المبارك ١٤٣٤هـ
الموافق ٢٠١٣/٧/٢٩

الملاحق

رأينا أن يكون الكتاب وثيقة تاريخية أيضا ، يساعد في المستقبل دعاة الإسلام وغيرهم من الباحثين على استحضار تفاصيل كثيرة ضمن الحدث وآراءِ تحليلية ربما ينساها البعض عند تقادم الزمن، فأضفنا هذا الملحق الذي يحوي وثائق عديدة كنا أشرنا إليها أثناء كلامنا في الكتاب، وكلها لأناس ثقات سِوى تقرير مؤسسة راند الأميركية العدواني الذي رأينا وجوب اطلاع الأحرار عليه لكشف نمط التفكير الأميركي الاستعماري الجديد القديم. وهذه التقارير والمقالات والوثائق موجودة في الحقيقة في المواقع الانترنيتية ، ولكن اقتباسنا لها في الكتاب سيديمها لعشرات السنين بينما ربما تُرفع من المواقع بعد مدة ، وهنا مكمن الأهمية في إيرادنا لها ، وخاصة إذا طُبع كتابنا على الورق وصار مرجعاً دائماً. ثم هي ضرورية بلاغٌ لمن لا يملك الكمبيوتر والإنترنت.

رسالة إلى
الشعب المصري الحر

من فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بديع
المرشد العام للإخوان المسلمين

يقول الله عز وجل (الم* أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وهُمْ لا يُفْتَنُونَ * ولَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا ولَيَعْلَمَنَّ الكَاذِبِينَ) (العنكبوت 1-3) صدق الله العظيم، يا رب السماوات والأرض يا من صدق وعدك ونصرت عبدك وأعززت جندك وهزمت الأحزاب وحدك، ونحن وكل الناس عبيدك أبناء عبيدك أبناء إمائك، نواصينا بيدك ماض فينا حكمك عدل فينا قضاؤك نسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا ونور أبصارنا وجلاء صدورنا وذهاب همومنا وغمومنا، اللهم اكشف عنا وعن الأمة كلها هذه الغمة وانصر الحق وأهله واجعلنا منهم، واخذل الباطل وأهله ولا تجعلنا منهم، واجعل سلاحنا وعتادنا الوحيد الذي تنصرنا به هو الإيمان بك وبالحق الذي هو اسم من أسمائك الحسنى، واجعل شعارنا في مواجهة قتلة الصائمين الساجدين الراكعين رجالا ونساء وأطفالا (لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ العَالَمِينَ * إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ) (المائدة:29)

أخوتي وأخواتي با كل المصريين، يا أحبابي الشرفاء الوطنيين جميعا، يا كل أحرار العالم، ها قد رأيتم هذا الانقلاب الدموي الخائن والغادر والناقض لكل العهود والمواثيق والقيم، ها قد رأيتم كيف تقلب الحقائق بالكذب والبهتان

ويطلق للكذابين العنان ويمنع أي صوت صادق حر أن يذكر الحقيقة، ولكن الذي جعل الحقيقة علقما لم يخل من أهل الحقيقة جيلا .. ها قد رأيتم السلميين يقتلون من الرجال والنساء والأطفال ثم يقول السحرة الكذابون إنهم إرهابيون .. ها قد رأيتم خمسة استحقاقات انتخابية ديمقراطية ينقلب عليها دعاة الديمقراطية ويستغل ذلك خائن غادر يحاول فرض هذه الجريمة بالقهر والحديد والنار .. هيهات هيهات فقد أفاقت الشعوب وخاصة الجماهير المصرية الأبية التي انتزعت حريتها من النظام البائد وستحافظ على حريتها بنفس السلمية ودائما تنتصر الشعوب وتلقن مجرميها الدرس تلو الدرس، (واللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ولَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ) (يوسف :21)

أما أنتم يا أهل الشهداء والشهيدات في كل مراحل ثورة 25 يناير وحتى الآن وإلى أن يحقق الله النصر على أعدائه أعداء الحرية والإنسانية فيكفيكم قول الله عز وجل (ويَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ) فهو اصطفاء واختيار وانتقاء للارتقاء، نخرج جميعا بعشرات بل بمئات الآلاف ويختار هؤلاء فقط من بيننا، ولا شك أن من يرتكب هذه الجريمة خاصة ضد الصائمين والراكعين والساجدين والنساء والأطفال فهو أشقاها وأكثرهم جرما وظلما، لذا ختم الله الآية (واللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) (آل عمران:57) ويكفيكم أجرا أن الله عز وجل يأمر ملائكته أن يعدوا لكم جائزة رضاكم بقضاء الله وقدره فيقول : "ابنو لعبدى بيتا في الجنة وسموه بيت الحمد" هنيئا لكم ولشهدائكم وشهيداتكم ولا حرمنا الله صحبتهم في الجنة لأنه (ومَا يُلَقَّاهَا إلا الَّذِينَ صَبَرُوا ومَا يُلَقَّاهَا إلا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ) (فصلت:35))

يا كل المرابطين .. يا كل الشرفاء .. يا كل الأحرار .. إن الحرية غالية، هى منحة من الله ولدتنا أمهاتنا بها، لذا أرجوكم يا كل شركاء ثورة 25 يناير أن يكون هتافكم "حرية وكرامة إنسانية وعيش في ظل الحرية والعدالة الاجتماعية"، لقد رأيتم كيف ضحى كل الأعمار والأطياف من الرجال والنساء من المصريين المسالمين السلميين الشرفاء بحياتهم منذ فجر الثورة لكى تذوقوا أنتم ونحن معكم حلاوة الحرية فعضوا عليها بالنواجذ ولا تستكثروا أن تردوا لهم الجميل وتحافظوا على ما بذلوا حياتهم من أجله، أن تنزلوا لتعلنوا وقفتكم مع الحرية والشرعية ورفض الانقلاب العسكري الدموي الذي طال الجميع ويلاته من أول لحظة وتزداد جرائمه ساعة بعد ساعة وقد لفظ العالم كله ورفضت كل شعوب العالم هذه الانقلابات العسكرية البغيضة ولن ترجع ساعة الشعوب إلى الوراء،

نحن أمة العشر الأواخر التي إذا فترت همم الناس في آخر الايام لأي عمل

نزيد الجهد ونتقن العمل في العشر الأواخر لأن الأعمال بخواتيمها .

نحن أمة الستة من شوال بعد انتهاء رمضان يتواصل ما بيننا وبين بعضنا بالخير والنضال السلمي ويتواصل ما بيننا وبين ربنا قبل وأثناء وبعد رمضان لأن ما كان لله دام واتصل، وأما دعاة الانقلاب فقد جمعتهم الدنيا وفرقتهم الدنيا لأن ما كان لغير الله انقطع وانفصل، وها هم لا سلاح لهم إلا الكذب وقلب الحقائق وتكميم الأفواه وتلفيق التهم للشرفاء يدعمهم سلاح الغدر والبلطجة وهيهات أن ينتصر الباطل على الحق .

تالله ما الدعوات تهزم بالردى أبدا وفي التاريخ بر يميني

أقول يا كل أحبابي داوموا على ذكركم وهتافكم "حسبنا الله ونعم الوكيل" فلقد سمعنا قول الله عز وجل بعدها مباشرة يقول (فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ واتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ واللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ * إنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلا تَخَافُوهُمْ وخَافُونِ إن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) (آل عمران :174-175)

وداوموا على ذكركم لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، فلقد سمعنا قول الله عز وجل بعدها مباشرة يقول (ونَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وكَذَلِكَ نُنجِي المُؤْمِنِينَ) (المؤمنون:88) وداوموا على قولكم (وأُفَوِّضُ أَمْرِي إلَى اللَّهِ إنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) (غافر:44) فلقد سمعنا الله عز وجل بعدها مباشرة يقول (فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا) (غافر:45)، وداوموا على موقفكم مع الحق فذلك هو الرباط وأنتم به مرابطون ثابتون منتصرون بإذن الله عز وجل

أما من قتلونا – أما من خانونا – أما من غدروا بنا وبمصر كلها فأقول لهم ما قاله الله عز وجل لحبيبنا وزعيمنا محمد صلى الله عليه وسلم وأطمئن به رئيسنا الشرعي محمد مرسي في وحشته (وإن يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ) (الأنفال:71) هل سمعت يا سيادة الفريق السيسي هذه الكلمة ووعيتها؟ هل تعرف معناها فأمكن منهم؟ اسأل عنها من أفتوك بأخف الضررين ففتحوا بل وكسروا باب الفتنه على مصراعيه، ولا تنس أن تسألهم أيضاً عن اليمين الغموس ما معناه وما عقابه؟ واسألهم أيضاً عن حقوق الحاكم المسلم الذي يقيم فينا الصلاة ما هو حقه الشرعي فرضا من الله ورسوله؟ وما جزاء من تعدى حدود الله؟ أما من التاريخ القريب فأذكرك بمن جلسوا قبلك وسكنوا نفس المساكن وتبوؤوا نفس المناصب وفعلوا نفس الجرائم ماذا فعلوا؟ وماذا كانت نهايتهم؟ وكيف كان أخذ الله لهم أخذ عزيز مقتدر؟ هل سمعت قول الله عز وجل (ومَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وسَعَى فِي خَرَابِهَا) (البقرة:114) ماذا قال الله بعدها (أُوْلَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا

إلا خَائِفِينَ) (البقرة:114) كيف تدخل بيوت الله الآن التي يدخلها كل المسلمين مطمئنين آمنين إلا أمثالك؟ أتدري ماذا قال الله بعدها (لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ولَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (البقرة:114) هذا واقع بإذن الله لا محالة فانتظره ونحن معك من المنتظرين إلا أن تتوب وترجع، والله لا مفر لك غير هذا، وإلا فإن روحا وأخوة قتلها الحجاج الثقفي ظلماً ظلت تطارده في نومه كوابيس مزعجة (مالى ولسعيد بن جبير، مالي ولسعيد بن جبير) .

وأقول : أقسم بالله غير حانث أن ما فعله السيسي في مصر يفوق جرما ما لو كان قد حمل معولا وهدم به الكعبة المشرفة حجرا حجرا، فهل لو فعل السيسي هذا يا حماة الحرمين الشريفين هل كنتم ستؤيدونه فيما فعل، أعدوا جواباً على هذا السؤال عندما تعرضون على من لا تخفى عليه منكم خافية، وهذا أقرب إلي أحدنا وأحدكم من شراك النعال صباحاً ومساءً.

أخيراً أقول لكل من يحاول إطفاء نور الله: نور الإسلام في مصر الحبيبة أو في أي بلد أو مكان في العالم، نور الله لا يطفئه بشر وقد قال الله عز وجل (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ واللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ولَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ) (الصف:8) بأفواههم! هذا تحقير لفعلكم وما دام الله يأبى، وايضا باذن الله يأبى المؤمنون والمؤمنات فسيتم وعد الله لنا ووعيده لهم، ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريبا .

أما الحديث الأخير لقائد الانقلاب الذي جعل الصورة أمامه وخلفه تكذب بالفوتوشوب فقد رسم صورة حقيقية له أنه الحاكم الفعلي للبلاد وأن الجميع حوله كومبارس، لذا يتحمل هو الوزر ولا يعفيهم هذا من نصيبهم أبدا (لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ والَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (النور:11) أما الشعب المصري فواضح أنك لم تعرفه ولم تفهمه فهو لا تخيفه تهديداتك هذه، كما حدث من قبل لأنك غرك حلم الله الذي يملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته، والذي يقسم بإجابة الدعوة الدعوة المظلومين "وعزتي وجلالي لأنصرنك ولو بعد حين" وسيرد عليك الشعب المصري كما رد على من ظلموه من قبل (وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ) (الشعراء:227)

والله أكبر وتحيا مصر حرة عزيزة كريمة برئيسها المنتخب ودستورها ومجلسها المنتخب وجيشها الوطني الذي نحبه ونقدر دوره في حماية الوطن، بشعبها المرابط بكل شرائحه وفئاته وأطيافه وتياراته، وأسأل الله أن تبقى واحة الأمن لكل من يدخلها ، تطبيقا لقوله تعالى (ادْخُلُوا مِصْرَ إن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) (يوسف:99) ..

والله أكبر ولله الحمد ،وصلى الله على سيدنا محمد على آله وصحبه وسلم

القاهرة في : 16 من رمضان 1434هـ الموافق 25 من يوليو 2013م

ـــــــــــــــــــــــــما معنى الإنقلاب العسكري

بقلم: الأستاذ المستشار طارق البشري

(1)

من سمات الانقلابات العسكرية، أن القوى العسكرية التى تقوم بها، بما تشمله من مجموعات ووحدات وأفراد عسكريين، إنما يتحركون بآلاتهم وأجزتهم الحربية للسيطرة على الأوضاع المادية والإحاطة بها والتمكن منها، إنما يفعلون ذلك وهم لا يعرفون أية أهداف سياسية ستتحقق بسبب حركتهم، ولا يعرفون أنهم يقومون بانقلاب عسكرى يستهدف الإطاحة بالنظام السياسى القائم فى الدولة، ولا أنهم يستبدلون به نظاما آخر وسيطرة سياسية أخرى، لا يدرى هؤلاء المتحركون عنها شيئا. ولا يعرفون ما هى المجموعة السياسية التى سيتاح لها بصنيعهم أن تتولى السيطرة على الدولة.

ذلك لأن تحريك الجيوش، وتحريك سائر أجهزة الدولة حتى المدنية منها، إنما يجرى بما نسميه القرار الإدارى والأمر الرئاسى وليس القرار السياسى المباشر. فأجهزة الدولة بأجهزتها المدنية والعسكرية تتكون من العديد من الهيئات ومن المؤسسات المتعددة والمتخصصة فى الجوانب المختلفة لوجوه النشاط الاجتماعى والسياسى، وكل منها منفصل إداريا عن الهيئات الأخرى ولا يتصل بها إلا من خلال التشكيلات الرئاسية الجامعة لها وبالنظم المرسومة سلفا. وكل منها يجمع المعلومات فى إطار تخصصه النوعى والوظيفى ويصعد بهذه المعلومات إلى الرئاسات التى تتجمع لديها الخبرات والمعلومات، ثم تتخذ القرار السياسى أو الاجتماعى فى الإطار الرئاسى العام، ثم تهبط بهذا القرار من خلال مجموعة من الأوامر والتعليمات وبالقرارات

الإدارية الرئاسية المتخصصة، إلى كل هيئة نوعية تابعة.

وكل هذه الأجهزة النوعية المتعددة تقوم بعملها بموجب القرارات والتكليفات الخاصة المحددة التى تهبط إليها من رئاستها، وتنجز الجزء الخاص بها فى حدود تخصصها النوعى أو الاقليمى، ثم يتكامل العمل العام وفقا للخطة الرئاسية المرسومة التى تحتكر معرفتها هذه الرئاسة العليا وتحقق بها ما رأته من أهداف سياسية أو اجتماعية عامة.

وهذا التصور العام للعمل العام يصدق بشكل أكثر ضبطا وإحكاما فى القوات المسلحة، لما يتسم به عملها من استخدام وسائل العنف والمحاربة والتحقيق العسكرى للأهداف التى ترسمها القيادة، ولما فى أصل عملها من وجوب التزام بالسرية والتحكم والحذر والتوجس.

(2)

والعمل الانقلابى فى السياسة تقوم به القوات المسلحة، وفيه بطبيعته العسكرية من الفجائية ما يستلزم القدر العالى من السرية والتكتم حول الأهداف المنشودة، وأن السرية والانضباط والحذر والتوجس يكون أوجب هنا من أى عمل عسكرى آخر، لأن القوات المسلحة هى قسم تابع للدولة ويستمد شرعية قرارات قياداته من خضوعه الرئاسى لرئاسة الدولة التى عينت القيادات العسكرية ومن سلطتها أن تعزلها وتنحيها. والقيادات العسكرية إن عُزلت فقدت شرعية وجودها على رأس التشكيلات العسكرية التنظيمية التى تتلقى أوامر الحركة من هذه القيادات، وفقدت إمكان تحركها الانقلابى. لذلك يتعين أن تتحرك القوات المسلحة بوحداتها بموجب أمر مجهول الهدف أو بموجب هدف صورى غير حقيقى، يمكِّن القيادة العسكرية من التنفيذ قبل انكشاف القرار وظهور الهدف. أى يجب الفصل التام بين قرار الحركة وبين هدف الانقلابى، واتخاذ أساليب من الخديعة والمناورة والمكر.

ويظهر هنا الفارق الواضح بين تغيير نظام الحكم بواسطة ثورة شعبية، وبين تغيير بواسطة الانقلاب العسكرى، لأن حركة الجماهير فى الثورة الشعبية التى يسقط بها نظام الحكم هى حركة ظاهرة الأهداف، وكل من يشارك فى العمل الثورى الجماهيرى إنما ينضم إليه ويشارك فيه عارفا بالأهداف المنشودة من هذا الحراك وهذا التجمع، أما بالنسبة للانقلاب فإن القيادة العليا للقوة المسلحة هى وحدها التى

تعرف الهدف السياسى من وراء حركة الجنود، وكل الجنود المشاركين فى العمل حشدا وتوزيعها للمهمات يجهلون تماما ما يكمن خلف صنيعهم من نتائج منشودة. ولا يعرف الهدف السياسى لهذا الحراك العسكرى إلا فرد أو جماعة ضيقة جدا محدودة العدد من القيادات، يسوقون أكبر قوة مادية فى الدولة والمجتمع إلى غير ما تعرفه هذه القوة.

إن أظهر وقائع الانقلابات العسكرية فى مثل بلادنا، هو ما حدث فى سنة 1908؛ الانقلاب العسكرى الذى قامت به فرق من الجيش العثمانى على سلطة السلطات عبدالحميد الثانى فى استانبول. لقد سارت هذه الفرق العسكرية من سالونيك وغيرها فى البلقان، متجهة شرقا فى أراضى الدولة إلى العاصمة استانبول، وكان الجنود يهتفون بحياة السلطان عبدالحميد لما أشاعته القيادة العسكرية من أن هذا الحراك إنما يجرى لبلوغ العاصمة ولحماية السلطات عبدالحميد من مخاطر تحيط به، ولما بلغ الجنود قصر السلطنة وزعهم قادتهم حوله بما أحكم الحصار على القصر، ودخل القادة إلى السلطات وأملوا عليه ما رأوه من شروط وقرارات وأجبروه على قبولها. ثم عزلوه نهائيا فى سنة ١٩٠٨. وهكذا فإن قرار الانقلاب وفكرته كانت حكرا على قيادة فرق الجيش المتحرك، دون أية معرفة بها ممن قاموا بالحركة ونفَّذوها، وحققوا أهداف القيادة بصنيعهم دون أن يعرفوا بها، بل على عكس ما استقر فى وعيهم الجماعى أنهم يصنعوه بحركتهم.

وفى مصر فى سنة 1952، رغم أن البلاد كانت مهيأة للثورة وتنتظر حدوثها، فإن حركة وحدات القوات المسلحة التى قامت فى 22 يوليو، وكان هدفها الحقيقى السيطرة على مقر قيادة الجيش والمواقع الرئاسية فى القاهرة والاسكندرية وإعلان حصول الانقلاب العسكرى ثم إسقاط النظام وعزل الملك، هذه الحركة كان المعروف منها للوحدات المتحركة وضباطها الصغار وجنودها أنهم يتحركون تنفيذا لحالة «طوارئ».

ومفاد حالة الطوارئ فى اللغة السائدة وقتها بين أجهزة الدولة وفى الاستخدام الجارى أنهم يتحركون للدفاع عن الدولة وأمن البلاد ضد أى احتمالات هياج أو اضطراب يهدد الدولة أو منشآتها أو يهدد أمن المجتمع. وكانت حالة الطوارئ معلنة رسمية من قبل الدولة المصرية من الملك والحكومة مع أحداث حريق القاهرة التى جرت فى 26

يناير 1952.

وهكذا فى كلتا الحالتين، تحركت القوات المسلحة بزعم حفظ أمن الدولة ونظامها القائم، وذلك لتحقق عكس ما أعلنته هدفا لها وهو هدم هذه الدولة ونظامها وإنشاء نظام آخر. وكانت حقيقة الأمر مقصور معرفتها على قائد هذه الحركة أو على أفراد قليلين حوله محدودين ومعدودين، أما القوات المسلحة ذاتها بوحداتها ورجالها وقادتها فى الفروع المختلفة المتحركة فلم تكن حركتهم عندهم تستهدف ما ترتب عليها، بل لعل حركتهم كانت فى وعيهم على عكس ما ترتب عليها.

ولذلك فإن صنع الانقلابات، لا يقع عبء حصولها على الوحدات والفرق والمجموعات التى قامت بها، بل يقع عبء ذلك على رأس القيادات التى تتخذ قرار الحركة العسكرية ثم تحوله إلى عمل سياسى.

(3)

وهذا ما يلاحظ فى الأحداث التى جرت بيننا اليوم، بما عرف بأحداث 30 يونيو 2013 وما آلت إليه فى 3 يوليو التالى له. وحاصل المسألة أن كانت أعلنت قوى المعارضة، سواء فى تجمعاتهم السياسية أو بأجهزة الإعلام جميعها العاملة معهم وبهم أو من يواليهم من داخل أجهزة الدولة، ـ أعلنت كلها وعملت بدعوة مصرة وصاخبة للحشد ضد من يتولى السلطة من خلال أجهزة الدولة الدستورية، وذلك بهدف إنهاء هذا الحكم. ولم يظهر من هذه الدعوة ولا من أى من صورها كيف يكون الإنهاء ولا ما هى أدوات تحقيقه وأساليب إنفاذه.

ثم فى 23 يونيو، أذيع خطاب لوزير الدفاع الذى يتولى بهذه الصفة منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأشار الخطاب إلى أن القوات المسلحة على وعى بما يدور داخل البلاد وهى بعيدة عن العمل السياسى، ولكنها تلحظ وجود حالة انقسام فى المجتمع وأن «استمرارها خطر على الدولة المصرية»، وأنه لابد من التوافق لأن الحالة الحاضرة تهدد الأمن القومى مما لا تكون القوات المسلحة بمعزل عنه و«أننا لن نظل صامتين أمام انزلاق البلاد فى صراع يصعب السيطرة عليه». ثم ذكر الخطاب أنه يخطئ من يظن أن هذه الحالة لا تهدد الأمن القومى أو أنها لا تهدد الدولة المصرية.

وأن مفاد هذا الخطاب أن وزير الدفاع القائد العام ذا المسئولية التضامنية مع الوزارة، أنه فى مواجهة انقسام حاد يعترى الوضع السياسى المصرى، إنما يكون اهتمامه

وتدخله لحماية الدول المصرية، وكذلك الأمن القومى الملامس لحماية هذه الدولة. وطالب القوى السياسية بالتوافق خلال الأسبوع التالى.

والحاصل الذى يتبادر فهمه عند الحديث عن حماية الدولة، أن المقصود بذلك ما تتمثل فيه الدولة كهيئة ومؤسسة من أجهزة تنظيمية حاكمة ومؤسسات أساسية، كما تتمثل فى نظمها الدستورية القانونية التى تتشكل هذه الأجهزة والهيئات وفقا لها. لأن الدولة من الناحية النظامية هى أجهزة وهيئات وهى نظم دستورية وقانونية.

ثم حدثت الحشود المعروفة فى 30 يونيو، التى توزعت على حركتين سياسيتين شعبيتين متقابلتين، إحداهما ضد المؤسسات السياسية الحاكمة للدولة وهى رئاسة الجمهورية والمجلس الوزارى والمجلس النيابى، والأخرى تدعم هذه المؤسسات. وأيا ما كانت نسبة أرجحية أى من الحركتين على الأخرى، فهما حركتان شعبيتان سياسيتان متاقبلتان ليس فى مكنة إحداها أن تقضى على الأخرى ولا أن تتجاهلها، ولا يرد مرجح بينهما فى ظل نظام دستورى قائم إلا إنفاذ أحكام هذا الدستور بالنسبة لما يستوجبه من انتخابات تجرى فى مواعيدها، وأولها حسب سياق الأحداث انتخابات مجلس النواب الوشيكة الحدوث التى تتشكل الحكومة وفقا لنتائجها.

وقد أصدر وزير الدفاع والقائد العام فى 1 يوليو 2013 بيانا أمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة للاتفاق على مخرج من الأزمة، وذكر أن القوات المسلحة ستعلن «خريطة طريق للمستقبل» إذا لم تتحقق مطالب الشعب مع الإجراءات التى تشرف عليها القوات المسلحة بمشاركة أطياف الاتجاهات الوطنية.

خلال هذه المدة، ومنذ 23 يونيو، تحركت وحدات من القوات المسلحة إلى الأماكن المعدة للسيطرة على المدن المهمة، وذلك باسم حماية المنشآت العامة ومن أهمها طبعا منشآت الدولة، وذلك طبعا يجرى فى إطار ما أورده خطاب وزير الدفاع من أنها حركة تهدف إلى حماية الدولة وهيئاتها ومؤسساتها ونظمها. وكانت كل الوحدات والمجموعات والأفراد والمعدات تتحرك فى إطار هذا الهدف المعلن وهو حماية المنشآت مما قد يحدث من انحرافات بعض المتظاهرين وضمان حماية أجهزة الدولة وهيئاتها، وبحسبان أن ذلك مما يتعلق بالأمن القومى.

ثم فوجئنا فى 3 يوليو بخطاب القائد العام الذى أعلن فيه مستندا إلى حركة الجيش السابقة، أعلن حصول الانقلاب العسكرى متمثلا فى تعطيل الدستور وعزل رئيس

الجمهورية والإطاحة بالمؤسسات الدستورية القائمة وتعيين رئيس جمهورية مؤقت، ومنحه القائد العام لا سلطة إصدار القوانين فقط، ولكن منحه سلطة إصدار الأحكام الدستورية، واعتقل رئيس الجمهورية الدستورى المنتخب، ثم حل المجلس النيابى.

معنى هذا أن وحدات القوات المسلحة تحركت لحماية الدولة وأجهزتها وهيئاتها ونظمها، ثم استغل هذا الحراك واستخدم لتحطيم أجهزة الدولة وهيئاتها ونظمها، وانعكس توظيف حركة القوات المسلحة من هدف الحماية والإبقاء إلى هدف الهدم والإنهاء. وأن هؤلاء الذين تحركوا بمعداتهم قبل نحو عشرة أيام لم يكونوا يعرفون أى توظيف سياسى ستستخدم حركتهم فيه من جانب قيادتهم.

هذه بالضبط هى أساليب الانقلابات العسكرية، وهى أساليب تجعل من تحركوا إنفاذا لقرارات قياداتهم ليسوا مسئولين عن الأهداف السياسية التى حققتها قيادتهم بهذا الحراك.

والثورات الشعبية لا تفعل ذلك، لأن كل مشارك فيها من الجماعات والأفراد، إنما شارك وهو يعرف الهدف السياسى الذى ينتج عن حركته وأن الحراك الشعبى السابق فى ٣٠ يونيو كان منقسما بين تيارين شعبيين متعارضين ولم يكن مجتمعا على مطلب واحد كما حدث فى ٢٥ يناير ٢٠١١.

(4)

إن ما يتعين التمسك الآن به هو الآتى:

أولا: أن دستور 2012 لايزال قائما معمولا بأحكامه ويتعين إعماله وهو دستور مستفتى عليه شعبيا، ولا يعدل إلا وفق الأحكام التى نص عليها.

ثانيا: إعمال أحكام هذا الدستور يقتضى بقاء المؤسسات السياسية المنشأة وفقا له، وتستكمل بانتخابات مجلس النواب مع سرعة إصدار قانون تنظيم الانتخابات.

ثالثا: تشكل الوزارة وفق نتائج انتخابات مجلس النواب طبقا للدستور وتتولى السلطة الدستورية فى الدولة.

رابعا: يتحدد بعد ذلك وفق أحكام الدستور وإجراءاته ما إذا كان ثمة ما يستدعى إجراء انتخابات سريعة لرئاسة الجمهورية.

والحمد لله.

الصراع القائم الآن هو بين الديمقراطية والانقلاب العسكرى

بقلم: الأستاذ المستشار طارق البشري

(1)

المسألة المثارة الآن، فى هذه الأيام العصيبة، التى بدأت مع أحداث 30 يونيو سنة 2013 وبلغت أوجها فى الانقلاب العسكرى الذى جرى فى 3 يوليو سنة 2013، المسألة المثارة الآن ليست حكم الإخوان المسلمين وهل يبقون فى السلطة أو لا يبقون، إنما هى مسألة النظام الدستورى الديمقراطى الذى تفتقت عنه ثورة 25 يناير، وهل تحتفظ مصر بهذا النظام أم يقضى عليه وهو فى مهده ليحل محله انقلاب عسكرى يدخل مصر فى حكم استبدادى جديد لعشرات السنين المقبلة.

إن متابعة الأحداث منذ 3 يوليو الجارى يكشف أننا أمام حركة قامت بها قيادة القوات المسلحة وأعلنها القائد العام وزير الدفاع بعد اجتماع سياسى مع بعض الوجوه السياسية والدينية التى اصطفاها لتقف معه وتؤيده، وأعلن بذلك تعطيل الدستور المستفتى عليه من الشعب المصرى والحائز على 63.6٪ من أصوات الناخبين فى حركة استفتاء حر ونزيه، كما عين رئيسا مؤقتا للجمهورية بما يفيد عزل الرئيس الدستورى المنتخب فى انتخابات باشرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة وكانت حرة ونزيهة. وأعطى قائد الانقلاب الرئيس المؤقت الذى عينه، أعطاه سلطة إصدار إعلانات دستورية، وكل ذلك لمدة غير محدودة ولوزارة لم تتشكل بعد، ثم تقرر اعتقال رئيس الجمهورية الذى عزلته الحركة الانقلابية. وصرنا بلدا بغير دستور ولا نظام حكم معروف.
والسؤال الذى يثور، ما هو الانقلاب العسكرى إذا لم يكن ذلك انقلابا عسكريا؟

(2)

إذا قيل إن الأمر كان يتعلق بالإطاحة بحكم الإخوان المسلمين. فإن انتخابات مجلس النواب طبقا للدستور الجديد القائم كانت على الأبواب، بل كان تحدد لها أن تجرى وتتم فعلا ويتشكل المجلس مع بداية شهر يونيو، لولا أن رفعت المعارضة دعاوى إبطال قرار الدعوة للانتخابات ووافقتها المحكمة لأسباب شكلية وتبدو قانونية ولولا

مسائل تفصيلية تتعلق بقانون الانتخابات، وحتى هذه العوائق كانت على شفا الانتهاء وصار القانون وإجراء الانتخابات على الأبواب. ولا يقال إن الإخوان كانوا سيسيطرون على أجهزة الدولة لضمان نتيجة الانتخاب، لأن وقائع الانقلاب الذى جرى الآن تثبت أن الدولة بأجهزة الإدارة والأمن والقمع لم تكن تحت سيطرة الإخوان مهما حاولوا.

وكان مفاد وجود أغلبية برلمانية غير إخوانية فى المجلس المرتقب، حسبما هو متوقع بسبب انخفاض شعبية الإخوان بعد أن تولوا محنة الحكم، (كان الإخوان وصلوا فى عز التأييد الشعبى لهم فى أواخر 2011 على أقل من 40٪ من مقاعد مجلس الشعب، ورئيس الجمهورية الإخوانى حصل بين مرشحى الرئاسة فى أول جوله على نحو 25٪ من الأصوات وحصل فى ثانى جولة على 51.7٪ فقط من أصوات الناخبين فى الإعادة بينه وبين أحمد شفيق) أقول كان مفاد انخفاض شعبيتهم فى الانتخابات المرتقبة أن تتشكل الوزارة من غيرهم أو ألا يكون لهم فيها صوت راجح.

وإن دستور 2012، الذى عطلته قيادة انقلاب 3 يوليو 2013 يعطى للوزارة المؤيدة من مجلس النواب سلطات شبه كاملة فى رسم السياسات وإدارة شئون البلاد، وهى سلطات أكثر كثيرا من سلطات رئيس الجمهورية، وهذا الدستور ذاته يجعل للوزارة وضع الحاكم على إرادة رئيس الجمهورية فى الغالب الأغلب مما يصدر من قرارات.

كان كل ذلك على الأبواب وفقا للدستور وإجراءات دستورية مؤسسية سليمة، ولكنه لم يتبع، وتحركت قيادات القوات المسلحة لتعلن وقف العمل بالدستور وتعود البلاد من جديد إلى مرحلة حكم غير دستورى ولا ديمقراطى.

(3)

قد يقال إن حركة قيادة القوات المسلحة جاءت نتيجة الحراك الشعبى الذى جرى فى 30 يونيو، وإنه حراك يشبه حراك الجماهير أثناء ثورة 25 يناير 2011. وهذا قياس فاسد وغير صحيح، لأن حراك 25 يناير كان حراكا سياسيا واحدا مجمعا عليه من جموع الشعب المتحركة فى مطلب واحد يتمثل فى إقصاء حسنى مبارك وجماعته من الحكم وإقامة نظام ديمقراطى مع إطلاق الحريات وبهذه الوحدة فى مطالب الجموع الشعبية حُقَّ للقوات المسلحة ان تتحرك استجابة لإجماع شعبى غير منازع ولا متفرق.

أما الآن، فإن حراك 30 يونيو 2013 حراك شعبى منقسم بين جماهير تجمعت فى

ميدان التحرير وما يماثله معترضة على حكومة رئيس الجمهورية المنتخب، وبين جماهير أخرى تجمعت فى ميدان رابعة العدوية وما يماثله مؤيدة للرئيس الموجود المنتخب ولوزارته وطالبة بقاءه. وهذا الحراك المنقسم بين جماعات وجماعات أخرى وتعارض الأهداف والمطالب، هذا الحراك المنقسم لا تحسمه إلا انتخابات تجرى وفق الدستور. ولا يسوغ لقيادة القوات المسلحة أن تتدخل فيه لتحسم نتيجته لصالح فريق ضد فريق. إن ذلك منها يعد عملا حزبيا تنصر به جماعة سياسية حزبية على جماعة حزبية سياسية أخرى مما لا تملكه، لأنه ممنوع عليها الاشتغال بهذا النوع من السياسات، وهو حراك يكون منها بعيدا عن مجال المصالح الشعبية العامة وحفظ الأمن القومى. إنه تغليب لحزب على حزب ولسياسات داخلية على سياسات أخرى، ومن ثم يعتبر عملا انقلابيا.

(4)

نحن الآن لسنا إزاء معركة بين الإخوان المسلمين فى السلطة وبين غيرهم من معارضيهم، لأن هذه المعركة كانت يمكن أن تحسم فى ظل دستور 2012 بانتخابات مجلس النواب وما يفضى إليه من تشكيل وزارى يعكس حكم التأييد الشعبى الصحيح لكل فريق من الفرقاء المتصارعين وهو ما كان من شأنه دستوريا أن يقيد سلطات رئيس الجمهورية وفقا لنتجية الانتخابات.

ولكننا إزاء معركة تتعلق بالديمقراطية وبالدستور، وهو ما انتكس بفعل قيادة القوات المسلحة فى الانقلاب الذى حدث أخيرا. واستغلت هذه القيادة رصيدا شعبيا معارضا للإخوان المسلمين لتسوقهم جميعا إلى تأييدها فى معركة القضاء على روح ثورة 25 يناير 2011 والديمقراطية الدستورية، ولتعود بنا إلى الوراء وإلى نظام حكم استبدادى غاشم.

وأنا أتصور أن القوات المسلحة ذاتها برجالها وناسها بريئة من هذا الصنيع، لأنهم نزلوا إلى الشوارع بأمر القيادة وسيطروا على مرافق البلاد لا للقيام بانقلاب عسكرى، ولكن لتأمين منشآت الدولة وجماعة المصريين فى حراكهم المرتقب فى 30 يونيو وحتى لا يندس بينهم مخربون، ثم استغلت القيادة هذا النزول لترتب عليه آثارا سياسية أخرى تتعلق بهدم ما يشيد المصريون من نظام ديمقراطى دستورى. ولم يدرك قائدو الانقلاب انهم بتعطيلهم الدستور وعزلهم رئيس الجمهورية قد أسقطوا الوزارة التى يكتسب القائد العام شرعية أوامره التنظيمية من وجودها بحسبانه وزيرا بها.

وعلى الناس أن يدركوا أن سعيهم الآن لا يتعلق بإعادة حكم الإخوان، ولكنه يتعلق بالدفاع عن الدستور وعن النظام الديمقراطى، وأن يصطفوا اصطفافهم السياسى لا

بين إخوان مسلمين ومعارضيهم ولكن بين مدافعين عن الديمقراطية وبين مؤيدين لحكم الاستبداد.

وإلى من يسعون الآن للتقريب بين وجهتى النظر، وقد سألنى كثيرون عنها وطلبوا منى الحديث عنها والمساهمة فيها، إلى هؤلاء أقول إننا أمام معضلة، وهى أن من يقوم بانقلاب عسكرى يكاد يستحيل عليه العدول عنه لأنه قد صار مصيره الشخصى متعلقا بمصير الانقلاب، وإن من يريد التنازل عن بعض الأوضاع الدستورية الديمقراطية ليتفادى إصرار القوة الانقلابية المادية، من يريد ذلك إنما ينشئ سابقة دستورية خطيرة تهدد النظام الديمقراطى دائما، وهى إمكانية أن تتحرك قوات فى أى وقت لفرض أى مطلب فى ظل أزمة سياسية فعلية، مما عرفته تجارب دول أخرى فى تركيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا لعشرات من السنين.
حفظ الله مصر من هذا المصير..
والحمد لله..

تصريحات فضيلة الشيخ حسن الشافعي مستشار الأزهر

قال الشيخ حسن الشافعي (مستشار شيخ الأزهر) أرفض أن أكون عضوا في لجنة المصالحة بعد أن سالت دماء اخواني. كيف اطلب منهم الرجوع من الميادين بعد كل هؤلاء القتلى اثناء صلاة الفجر.

وقال الشافعي خلال كلمته التى وجهها للامة أن المؤامره الانقلابيه التى حدثت مدبره بدقه وانها احكمت قبلها بثلاثون ساعه بل ومن بدء الرئاسه للدكتور مرسى لابد من عودة القنوات الاسلاميه فورا.

وأكد الشافعي على رفضه ان يكون عضوا فى لجنة المصالحه بعد ان سالت دماء اخوانى وقال كيف اطلب منهم الرجوع من الميادين .بعد كل هؤلاء القتلى اثناء صلاة الفجر .

موجها كلامه الى من بالسلطه الان أنتم انتهازيين لا تريدون الا السلطه. وعلق على غلق القنولت الاسلامية قائلا : الاسلحه التى كانت موجوده فى القنوات الاسلاميه اسلحه .فكريه وهذا ما تخافونه.

وأشار أن قوى البغى والعدوان ستستمر الى أن تفرض الخوف فى قلوب المواطنين بعد ان ذاقوا طعم الحريه فى عهد الدكتور مرسى.وصرح أن ثوره 25 يناير لن تنسخ ولا تستبدل فهى قائمه دائمه فى قلوب المصريين ومن يخرج عليها فاسدون ومضللون. ووجه الشافعي كلامه الى الثوار منتقدا وضع ايديهم فى أيدي الرموز الفاسده ومن يفعل ذالك يقامر بمستقبله.

وقال اعرف الفرق بين التدين الصحيح والارهاب والمسلمين الان فى مصر ليسوا ارهابيين. ووجه كلامه للجيش قائلا لا ارضى لجنود مصر أن تتورط فى السياسه وعليها ان تسارع لحماية الوطن فقط.

ووجه الشافعي كلامه الى الاعلام قائلا الاعلام العميل يروج لشائعات بان المتظاهرين حاولوا اقتحام مقر الحرس الجمهورى وقد وصلتنى الحقيقه من اكثر من 10 رجال بكذب هذه الادعاءات.

متسائلا أين حماية المتظاهرين كما حميتم المعارضين من قبل؟
وختم كلامه بالدعاء اللهم ان هذا منكر لا يرضيك سنقاطعكم حتى تعودوا الى رشدكم ولن تكمموا افواهنا وسنقول لا وافعلوا لنا ما تشاءون حسبنا الله ونعم الوكيل.

لمصلحة من تشويه ثورة يناير؟

بقلم: الأستاذ فهمي هويدي

أخشى ما أخشاه أن توظف الانتفاضة التى شهدتها مصر فى 30 يونيو فى الانقضاض على ثورة 25 يناير، على نحو يفتح الباب للاصطفاف مع مبارك ونظامه.

(1)

كأننا بصدد إعادة كتابة تاريخ ما جرى فى مصر مؤخرا، وكأننا بصدد إحياء التقليد الفرعونى القديم الذى بمقتضاه كان الفرعون الجديد يمحو آثار سابقه من على المسلات وجدران المعابد ليبدأ به التاريخ. وهو ما نلمسه فى الكتابات وفى حوارات البرامج التليفزيونية التى تبث هذه الأيام. وهى التى بدأت هجاء للإخوان وهجوما على الرئيس والحكومة، وانتهت تجريحا لثورة 25 يناير وتشويها لصورتها ودعوة إلى طى صفحتها وإخراجها من التاريخ، انتصارا لما اعتبروه ثورة الشعب الحقيقية فى 30 يونيو.

قرأت لمن كتب أن 30 يونيو «ثورة على الثورة» (المصرى اليوم 6/7) وأن الثورة الأخيرة جاءت بعدما جرت مراجعات كثيرة وجاء الندم ومن بعده الاعتذار. وأن ثورة يناير سقطت فى يد الإخوان، ولذلك فانها لم تحمل البلد إلى الأمام وإنما أعادته قرونا إلى الوراء. وجاء آخر ليقول ان ما حدث فى 25 يناير لم يكن ثورة على الإطلاق، وإنما كان انتفاضة شباب لم يخل بعضهم من هوى موجه وممول ضد داخلية حبيب العادلى ثأرا لخالد سعيد (الوطن 21/7). وهى إشارات ترددت فى كتابات وحوارات عديدة، خصوصا تلك التى دأبت على بثها القنوات الخاصة التى اشتهرت بأنها قنوات الفلول التى يتصدر الإعلاميون فيها رجال مبارك وابنه جمال. وقد اشتم أحد زملائنا الرائحة فى الساحة الفنية فكتب قائلا ان البعض انتهزوا فرصة المرحلة الضبابية التى تمر بها مصر لاستعادة زمن مبارك، واعتبار أن ثورة 25 يناير كانت «نكسة»

تعرضت لها مصر. واستشهد ببعض البرامج التى عبرت عن ذلك الموقف ثم عقب قائلا: انها تمثل البداية لمعركة فضائية قادمة تلوح فى الأفق، للانتقام من كل ما يمت بصلة لثورة 25 يناير. والأمر ليس عشوائيا، ولكنه مدبر. ذلك أن المباركيين الجدد يريدون الانتقام من ثورة 25 يناير (طارق الشناوى ـ جريدة التحرير 15/7).

(2)

ما عاد مجديا الجدل حول تكييف ما جرى فى 30 يونيو، وهل هو انقلاب أم ثورة، لان ذلك الجدل بات يعتمد على الهوى السياسى بأكثر من احتكامه إلى مبادئ علم الاجتماع السياسى. وكانت النتيجة ان العالم أصبح يراه انقلابا، فى حين ان خطابنا الرسمى وبعض مثقفينا صاروا يقسمون «بالثلاثة» على أنه ثورة كاملة الأوصاف. لكننا إذا تجاوزنا عن تكييف ما جرى فإننى أزعم أن المقابلة بين ما حدث فى 25 يناير وبين ما جرى فى 30 يونيو ليست فى صالح الحدث الأخير، كما أن القول بأن الثانية تنسخ الأولى وتجُبُّها لا يخلو من جرأة تصل إلى حد التغليط الفاضح، إذا سألتنى لماذا فردى أوجزه فى النقاط التالية:

● ثورة يناير هى التى كسرت حاجز الخوف عند المصريين وأسقطت صورة الحاكم الإله والفرعون المقدس، أما انتفاضة يونيو فكانت فرعا عن الأصل واستلهاما للجرأة التى كانت قد تولدت من قبل.

● ثورة 25 يناير تمت فى ظل اجماع شعبى نادر استعادت فى ظله الجماعة الوطنية المصرية لحمتها، فاتفقت على الخصم (نظام مبارك وأجهزته القمعية) كما اتفقت على الأهداف (عيش ـ حرية ـ عدالة اجتماعية) أما ما حدث فى 30 يونيو فقد تم فى ظل انقسام واستقطاب شعبى حاد فى المجتمع المصرى لاحت فيه نذر الحرب الأهلية التى ضربت الاجماع الوطنى.

● موقف الجيش كان مختلفا تماما فى المشهدين. ففى 25 يناير وقف الجيش يتابع المشهد عن بعد ثم تدخل لكى يحمى الاجماع الشعبى. أما فى 30 يونيو فإن قيادة الجيش كانت فى قلب المشهد وعلى صلة به منذ وقت مبكر، وحين تدخلت فى ظل الانقسام الوطنى، فإن تدخلها كان انتصارا لفريق على فريق آخر.

● ثورة 25 يناير كانت بالأساس ضد الظلم السياسى والاجتماعى ولذلك استخرجت من الناس أجمل وأنبل ما فيهم، أما انتفاضة 30 يونيو فقد كانت ضد الإخوان

بالدرجة الأولى، ولذلك كانت محبة الوطن والغيرة عليه وإرادة فى الأولى، فى حين كانت كراهية الإخوان واقصاؤهم واقتلاعهم وراء الثانية، الأمر الذى استخرج من الناس أسوأ ما فيهم.

● ثورة 25 يناير كانت ضد رئيس احتكر السلطة بالتزوير، واتسم عهده بالاستبداد والفساد طوال ثلاثين عاما. أما انتفاضة 30 يونيو فقد انطلقت ضد رئيس انتخب ديمقراطيا. بالتالى فإن 25 يناير كانت ثورة على الاستبداد والفساد، أما انتفاضة يونيو فإنها كانت ضربة للمسار الديمقراطى الوليد.

● فى أعقاب ثورة 25 يناير وبعدما تولى السلطة فى البلاد أول رئيس مدنى للدولة منتخب ديمقراطيا فى التاريخ المصرى تم إخراج الجيش من السياسة بإقالة رئيس المجلس العسكرى ورئيس الأركان وحل المجلس العسكرى، وحين حسمت هذه المسألة بدا الأفق مفتوحا لإمكانية إقامة النظام الديمقراطى. أما فى أعقاب انتفاضة يونيو فقد عاد الجيش كقوة سياسية إن لم يكن القوة السياسية الوحيدة فى البلاد، الأمر الذى فتح الباب للحيرة والبلبلة بشأن المستقبل ودور الجيش فى صياغته.

(3)

لو أن أحدا قال لى إن الرئيس مرسى ارتكب اخطاء فادحة وجسيمة فلن اختلف معه، ولكى اطمئنه فاننى أحيله إلى ما كتبته بهذا الخصوص فى وجوده. ولذلك فاننى انطلق من التسليم بأخطائه، واختلافى مع معارضيه ليس حول وجود تلك الأخطاء ولكن فى كيفية علاجها. إذ فى حين أقف فى صف الداعين إلى ان يتم العلاج من خلال القانون والدستور، وفيهما الكثير الذى يمكن من خلاله تحقيق تلك الغاية، فإن المعارضين استعانوا بالقوات المسلحة للإطاحة به وعزله. ووضعه فى مكان مجهول بدعوى تأمينه، مع عدم السماح لا لمحاميه ولا لطبيبه المعالج بالاتصال به.

لو أن الأمر ظل فى حدود ما أصاب الدكتور مرسى وجماعته لهان، ولو كانت النتيجة مقصورة على إزاحة الإخوان من السلطة وتمكين جماعة أخرى محلهم لبلعناه مؤقتا. لان ما جرى فتح الباب لما هو أكثر جسامة وأشد خطرا. ذلك ان الجيش إذا كان قد فعلها هذه المرة استجابة لنداء الحشود الكبيرة التى خرجت إلى الميادين، فما الذى يمنع أن يفعلها مرة أو مرات أخرى استجابة لنداء حشود أخرى تجمعت فى ظرف مغاير.

من ناحية ثانية فإننا لابد ان نستريب من ذلك الهجوم الشرس على ثورة 25 يناير التى وصفها البعض بأنها «نكسة» أصابت مصر، وتجرأ أحدهم ووصف المدافعين عنها بأنهم «مرتزقة»، فى سياق هجاء هابط ووصلة ردح تليق بجدران دورات المياه. إلا ان الأمر أبعد من الردح والإسفاف فى القول، لأننا فيما بدا بإزاء إعادة لكتابة تاريخ المرحلة الراهنة تباشره أبواق وأصابع الدولة العميقة، التى هى صاحبة المصلحة الحقيقية فى إجهاض ثورة 25 يناير والانقضاض عليها.

سيناريو الانقضاض الذى أراه فى الأفق الآن ينطلق من الادعاء بأن ما جرى فى 25 يناير مؤامرة دبرها الإخوان مع حماس وحزب الله، وهى المؤامرة التى أوصلت الدكتور محمد مرسى ومن ثم أدخلت مصر «الأخونة». أما ما تم خلال الثورة وبعدها من عمليات قتل وقنص وإحراق لبعض المنشآت العامة، إضافة إلى موقعة الجمل التى أريد بها ترويع المتظاهرين وإشاعة الفوضى فى ميدان التحرير، وغير ذلك من الحوادث والجرائم التى نسبت ظلما وزورا لما سمى بالطرف الثالث، فى حين أنها جميعا كانت من فعل الإخوان. طبقا للسيناريو المرسوم. وهذا الكلام ليس من عندى لأن أغلبه نشرته الصحف المصرية، خصوصا الجريدة التى وصفت المدافعين عن ثورة 25 يناير بأنهم مرتزقة، وذكرت ان «أبالسة» الإخوان هم الذين ضحكوا على المصريين والعالم بأسره حين وصفوا ما جرى فى ذلك اليوم بانه ثورة، وهم الذين صكوا شعارات الثورة ليخدعوا بها الملايين، حين ادعو أن هدفها هو العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

بهذا المنطق الذى جعل أصحابه يكرهون التاريخ ويقلبونه رأسا على عقب، لانهم يكرهون الإخوان، فان ثورة 25 يناير والفترة التى تلتها تعد فى نظرهم مؤامرة يجب إعلان البراءة منها وجريمة يجب أن تمحى آثارها.

لا يقف السيناريو عند ذلك الحد، لأن نسبة كل الجرائم التى وقعت أثناء الثورة وبعدها إلى الإخوان تصب فى هدف أبعد، إذ إنه يبرئ الداخلية وجهاز أمن الدولة ويغسل أيديهم من الدماء والقلاقل التى حدثت فى تلك الفترة. وإذا لاحظت أن المحاكم المختلفة فى مصر برأت (بالمصادفة!) ضباط أمن الدولة من جرائم التعذيب والقتل التى حدثت أثناء الثورة وبعدها، فسوف تكتشف أننا بإزاء سيناريو محكم ومحبوك، يستهدف فى نهاية المطاف غسل أيدى رجال أمن الدولة من دماء الثوار

وتبييض صفحة السيد حبيب العادلى، مع تلبيس التهمة للإخوان.

هذا الفيلم الذى يجرى إخراجه بهدوء وحقق حتى الآن نجاحا بدا ساحقا له ثلاثة أهداف هى: اغتيال الإخوان وإخراجهم من الساحة ـ تبرئة جهاز أمن الدولة والتمهيد لعودته إلى الساحة (المتحدث باسم وزارة الداخلية أعلن ذلك صراحة وقال ان التاريخ انصفنا بأسرع مما توقعنا) ـ الهدف الثالث هو فتح الباب للتصالح مع نظام مبارك باعتبار أن الإخوان كانوا خصما له أيضا، وإعمالا للقاعدة التى تقول عدو عدوى صديقى. وهو ما يدعونى إلى التساؤل عما إذا كان ذلك هو المقصود بالمصالحة الوطنية التى يتردد الحديث عنها هذه الأيام.

(4)

أشم فى تلك المشاهد المتتابعة رائحة السيناريو الرومانى، الذى تمكنت فيه الأجهزة الأمنية من مقدرات البلد بعدما ثارت الجماهير على الرئيس نيكولاى شاوشيسكو، ثم تم إعدامه هو وزوجته فى نهاية عام 1989. وظلت أصابع تلك الأجهزة تعبث بالشارع وتتحرك فى دوائر المعارضة، وفى تشكيل ما سمى آنذاك بجبهة الإنقاذ الوطنى، إلى ان انتهى الأمر بعودة رجال النظام القديم إلى السلطة مرة أخرى.

لا نستطيع أن نستبق ونقول إن ذلك سيحدث فى مصر. لكنى لا استطيع ان اتجاهل تلك الرائحة الرومانية التى تفوح فى كواليس المشهد، لكنى أنبه فقط إلى إن الباب صار مفتوحا لتوقع ذلك الاحتمال. وهو شك تعززه حقيقة أن الذين يروجون لسيناريوهات المستقبل المقلقة فى مصر الآن أطراف ليست فوق الشبهة، لا هم ولا المنابر التى يتكلمون من خلالها.

رسالة من الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق إلى حزب النور

رسالة إلى الدكتور ياسر برهامي وحزبه.

لقد خنتم الأمانة ونقضتم العهد وتوليتم كِبر إسقاط رئيس بايعتموه ورضيت به أكثرية الأمة المصرية، وظاهرتم أعداء الأمة، ومزقتم الدستور الذي كنت أنت أحد كتابه والذي ارتضاه جمهور الأمة المصرية، ولست أرى مثالاً لكم وللرئيس الذي خنتموه وخلعتموه إلا أنه ما كان من شأن عثمان بن عفان رضي الله عنه والذين خرجوا عليه، فقد كان عثمان رضي الله عنه أول خليفة تولى الحكم باستفتاء عام للمسلمين قام به عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حتى قال بعد أن استفتى رجال المدينة ونسائها حتى العواتق منهن. (لقد رأيت أكثر الناس لا يعدلون بعثمان أحداً).

ومرسي كان أول رئيس منتخباً في مصر في كامل تاريخها وقد بايعه عامة أهل مصر وأعطوه ثمرة قلوبهم وصفقة أيديهم وكنت وحزبك من هؤلاء.

وعثمان رضي الله عنه كان حافظاً لكتاب الله، صواماً قواماً، ونحسب أن مرسي كذلك.

وعثمان قام عليه أهل البغي ليعزلوه فلم يتنازل لهم وأسلم نفسه للقتل، وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه وهو محاصر يقول له (إن الله ألبسك قميصاً فإن أرادوك على نزعه فلا تطاوعهم).

ومرسي كذلك أراد منه أهل البغي أن يتنازل وأن ينزعوا عنه لباس الرئاسة الذي قلده شعب مصر إياه فلم يجبهم.

وما كان ينبغي له أن يتنازل لأنه لو فعل دون الرجوع إلى الذين بايعوه لكان خائناً لهم.

وأما أنتم فليس لكم شبه في التاريخ إلا بالثوار الخوارج الذين خرجوا على عثمان

رضي الله عنه ولم يراعوا عهدهم ولا حرمته، واتبعوا قول ابن سبأ فيه.

واعلم أن الدم الذي سيسفك والحرمات التي ستنتهك بنقضكم عهدكم، وخيانتكم لأمانتكم ستكون في رقبتك فإنك الذي توليت كِبر هذا الأمر، وسعيت به ظاهراً وباطناً.

وإن تبجحت بأنك قد وضعت خارطة للطريق، فلتعلم أن لصوص الحكم الذين التفوا على إرادة الأمة لا يمكن أن يكونوا قائمين بالعدل شهداء لله ولو على أنفسهم.

ولقد صنعتم ذلك ليخلع الناس عنكم لباس السلفية الذي لبستموه زماناً زوراً وبهتاناً، ولتُسلكوا في سلك الخارجين على السلطان بغير حق.

واعلم أنك لن تكون بديلا لمرسي وإن أطمعوك فإن الله لا يهدي كيد الخائنين.

كتبه: عبد الرحمن عبد الخالق اليوسف

26 شعبان 1434- 4 يوليــو2013

موقف حزب النور من الانقلاب العسكري رؤية شرعية واقعية

بقلم فضيلة الشيخ: علوي عبدالقادر السقاف

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد محمدًا عبده ورسوله.أمَّا بعد:فإنَّ المنهج السَّلفيَّ هو منهج أهل السُّنة والجماعة، والذي هو في حقيقته يمثِّل الإسلام المحض، فكلُّ مَن اعتنقه فهو سلفيٌّ، وهو ليس حِكرًا على حزب، أو جماعة بعينها، فكلُّ مَن اتَّبعه وانتهجه وانتسب إليه فله نصيبٌ من هذا بقدْر اتباعه لقواعده وأصوله، وبقدْر قُربه وبُعده، وإصابته وخَطئه، ومِن القواعد الأساسيَّة لهذا المنهج: (أنَّ كلَّ أحد يُؤخذ من قوله ويرد إلَّا النبيَّ المعصوم صلَّى الله عليه وسلَّم)، وعلى هذا سار عملُ العلماء والأئمَّة في كلِّ وعصر ومِصر؛ قال ابن القيِّم رحمه الله - بعدما اعترض على رأي لشيخ الإسلام الهرويِّ -: (شيخُ الإسلام حبيبٌ إلينا، والحقُّ أحبُّ إلينا منه، وكلُّ مَن عدا المعصوم صلَّى الله عليه وسلَّم فمأخوذٌ من قوله ومتروك،....) ثم قال: (ولولا أنَّ حقَّ الحقِّ أوجب من حقِّ الخَلق، لكان في الإمساك فُسحةٌ ومتَّسع) ((مدارج السالكين)).وهذه المقالة هي من هذا الباب؛ فلولا أنَّ حقَّ الحقِّ أوجب من حقِّ الخلق، لكان في الإمساك فسحةٌ ومتَّسع، لكن - وبعد تجاوزات تلوَ تجاوزات من بعض المنتسبين للمنهج السلفيِّ - ما بات السُّكوت يسع بلْ ما بات يجوز، وتخطئة حزب أو جماعة، أو عالم أو شيخ أو داعية، لا يَعني اتِّهامه في دينه أو غير ذلك، وفرْقٌ بين المتأوِّل وغيره، ولا يلزم من حُسن الظنِّ السُّكوتُ عن الخطأ؛ وخطأ العالم أو المنتسب للمنهج السلفيِّ أعظمُ من غيره؛ لما فيه من تضليل العامَّة، وإساءة ظنِّهم

بالمنهج، كما أنَّ خطأ الواحد منهم لا يصحُّ (بل لا يجوز) أن يُنسب لكلِّ مَن يَنتسب للمنهج، فضلًا عن أن يُنسب للمنهج نفسه!ومن قواعد المنهج السلفيِّ البدهيَّة: أنَّ الرُّجوع إلى الحقِّ واجب، والاستمرار على الخطأ بعد وضوحه وظهوره أعظمُ خطأً وخطيئةً من الخطأ الأوَّل، وعُذره أصعبُ!ومِن أمثلة مَن وقع في الخطأ حزب النور السَّلفي التابع لجماعة الدَّعوة السلفيَّة بالإسكندرية في مصر، منذ دخول الحزب في اللُّعبة السِّياسيَّة وتأييده لليبرولإسلامي عبدالمنعم أبو الفتوح، وانتهاءً بمساهمته في وضع خارطة مستقبل مصر والإطاحة بالرَّئيس الشرعي المنتخَب محمَّد مرسي، وأمور أخرى بينهما كثيرة.وقد استمعتُ قبل يومين كلمةً للشيخ ياسر برهامي - أحد أكبر زعماء الدَّعوة السلفيَّة مظلَّة حزب النور - يُبرِّر فيها موقف الحزب، والذي شارك ممثِّل منه (جلال مرة - أمين الحزب) مع شيخ الأزهر، وبابا الأقباط، والبرادعي، وذلك تحت إشراف القائد العامِّ للقوات المسلَّحة الفريق أوَّل عبدالفتاح السِّيسي، ولقد هالني ما سمعتُه من الشَّيخ ياسر في كلمته المشار إليها من تبريرات واهية، وأسباب غير مقنِعة، تجاهل فيها أنَّ مِثل هذا التصرُّف يُزعزع رابطتَه بالمنهج السلفيِّ، ويَقلعها من جذورها!وسوف أُجمل ما ذكره الشَّيخ في تِسع نقاط، وأُبيِّن خطورتها ومزالقها:أولًا: برَّر الشيخُ فِعلَهم هذا أنَّه جاء حقنًا لدماء المسلمين، وردَّده كثيرًا، واستشهد بأحاديثَ عن حُرمة دم المسلم، وحمَّل جميع الأحزاب السِّياسيَّة والجماعات الإسلاميَّة المؤيِّدة للرئيس كلَّ قطرة دم تسقُط؛ بسبب عدم قَبولهم وخضوعهم لإرادة الشَّعب الذي نزل معارضًا للرئيس.وقد نسي الشيخُ - أو تناسى- الدِّماء التي ستُسفك بسبب الانقلاب العسكريِّ الذي شارك فيه الحزبُ، والتي بدأنا نسمع عنها من اليوم الأوَّل الذي وقع فيه الانقلاب؛ فهل سيتحمَّل حزب النور كلَّ قطرة دم تسقط بسبب مشاركتهم الظالمة في هذا الانقلاب؟! وماذا لو سبَّب هذا الانقلابُ - لا قدَّر الله - المئات أو الآلافَ من القتْلى، أو حربًا أهليَّة طويلة المدى؟ ألا يتحمَّل الحزبُ وِزرَه؟!ثانيًا: ذكر الشيخ أنَّ العسكر قد تعهَّد لهم بعدم مسِّ الشريعة.وغريبٌ أن يصدُر هذا من زعيم لتيَّار سلفي عريض في مصر، وقد تناقض الشيخُ في كلمته هذه القصيرة؛ حيث ذكر هنا أنَّ الجيش تعهَّد بعدم مسِّ الشريعة، وبعدها بدقائق ذكَر وهو يعدِّد فائدة وجودهم في الاجتماع: أنَّهم أقنعوا الحضور بتعطيل الدستور مؤقَّتًا بدلًا من إلغائه كليَّةً، وهذا يعني أنَّ هذا الجيش الذي تعهَّد

بعدم مسِّ الشريعة أراد أن ينقُض الدستور الذي فيه رائحةُ الشَّريعة! بل نقضَه وعطَّله مؤقتًا، وبهذا يكون قد مسَّ الشريعة قبل أن ينفضَّ الاجتماع. ثم إنَّ المجلس العسكريَّ حَكم مصر قرابة عام ونِصف؛ هل حَكم فيها بالشَّريعة؟! وإبرازه لبابا الأقباط والبرادعي المصرِّحينِ برفض الشَّريعة، قرينةٌ واضحة على موقفهم من تطبيق الشَّريعة، ثمَّ ألا يعلم الشيخ أنَّ المؤسَّسة العسكرية المصريَّة مؤسسة قديمة لها مشروعها المتناغم مع الغرب ولها كثيرٌ من المصالح في داخل البلاد وخارجها والتي ستصطدم حتمًا مع أي مشروع آخر يدعو إلى تغيير الحال في مصر إن تمكن من ذلك؟! فكيف يُوثَق بمن هذا حاله؟! وهل سيترك الجيش مشروعهم القديم المتجذر في المؤسسة لينفِّذوا رغبة الشعب حال خروجهم في الميادين، أم أنه سيستغل الشعب وبعض التيارات الوطنيَّة والإسلامية لتحقيق أهدافه؟!ثالثًا: ثم تحدَّث الشيح عن نزول ملايين المعارضين، وذكَر أنَّهم ليسوا كلُّهم فلولًا **ولا** علمانيِّين، وأنَّه كان **لا** بدَّ من النُّزول على رغبة هذه الجماهير، وإلَّا سُفكت دماء ... إلخ.وهذا الكلام فيه صواب، وفيه مغالطة فأمَّا الصَّواب: فنعَمْ خرجت أعدادٌ كبيرة من المصريِّين تطالب بإسقاط الرِّئاسة، ونعم ليسوا كلُّهم فلولًا ولا علمانيِّينوأمَّا المغالطة هنا - والتي أهملها الشيخ تمامًا - فهي: مَن الذي أخرج هذه الجماهير؟ ومَن الذي جيَّش لها، وأنفق عليها ملايين الجنيهات منذ أشهر، بل وتوعَّد بها؟ وماذا عن الجماهير **الأ**خرى المضادَّة لهم والمؤيِّدة لشرعيَّة الرَّئيس؛ أليست أكثرَ بشهادة كلِّ مبصِر، وخاصَّة في اليوم التالي؟! بل لو أنَّ قائلًا قال: إنَّ الانقلاب العسكريَّ قد يكون هو السببَ الأقوى والمباشر في سفك الدِّماء؛ لأنَّ الملايين المحتشدة المؤيِّدة لمرسي قبل الانقلاب لا يمكن أن ترضَى بالانقلاب، وسيقاومونه كثيرًا - لَمَا جانب هذا القائل الصَّواب، بل الواقع التالي للانقلاب شاهدٌ لصحَّته.رابعًا: ذكر الشَّيخ أنَّهم سَعَوا في إقناعهم بتعطيل الدستور مؤقَّتًا بد**لاً** من إلغائه، وأنَّ هذه إحدى مناقب المشاركة في وضْع خارطة المستقبل.وقد ذكرتُ التناقض بين هذا وبين تعهُّد العسكر بعدم مسِّ الشريعة، وأضيف هنا: أنَّه ليس هناك فرقٌ ألبتةَ بين تعطيل الدُّستور مؤقَّتًا وبين إلغائه؛ **لأ**نَّ القوم لو أرادوا تطبيق الدستور لما عطَّلوه مؤقَّتًا، لكنَّهم وافقوا على تعطيله مؤقَّتًا لامتصاصِ غضبة الجماهير، وبعد **الا**نتخابات سيأتي رئيسٌ جديد، وحكومة جديدة، ودستور جديد.خامسًا: استشهد الشيخ بحادثة مقتل عثمان رضي الله عنه، وأنَّه منَع الصَّحابة

من الدِّفاع عنه؛ خشيةَ إراقة الدِّماء، وأنَّه كان يجب على الرئيس مرسي فِعل ذلك.وهذا استشهاد مع الفارق، بل الفوارق، وخشية الإطالة أكتفي بفارق جوهريٍّ واحد، وهو: أنَّ عثمان رضي الله عنه رضِيَ أن يُقتل؛ حتى لا يَقتتل المسلمون بسببه لا بسبب الدِّين، فهو على يقين أنَّ حُكم الشَّرع في زمنه ليس متوقِّفًا على حياته، وأنه إذا قُتل لن يأتي كافر أو زِنديق يحكُم المسلمين وفيهم أكابرُ الصَّحابة، وفي مُقدِّمتهم عليٌّ رضي الله عنه، أمَّا في حادثة مصر هذه، فالأمر مختلف تمامًا؛ فعزْلُ مرسي الآن يعني إقصاءَ الحُكم الإسلاميِّ في هذه المرحلة، نعَمْ لو كان الخلاف بين مجموعة من الإسلاميِّين الذين يرغبون في تطبيق الشَّرع، وكان الحُكم بينهم لا يخرج عنهم، لصحَّ الاستشهاد، ولقلنا: لا يجوز أن تُسفك الدِّماء بسبب فلان أو فلان، لكن ما أحوجَنا إلى دقَّة الفقه والاستنباط، وخاصَّة عندما تدلهِمُّ الخطوب، وتُثار الفتن!ثم إنَّ هذا استشهاد غير موفَّق وفي غير محلِّه، بل الصَّواب أنَّه يُستشهد بفِعل عثمان رضي الله عنه على صِحَّة ما فعَلَه الرئيس، لا على خِلافه كما زعم الشَّيخ؛ فمُحمَّد مرسي سلَك مسلك الخليفة الراشد عثمان بن عفَّان رضي الله عنه في رفْضِه التنازُل عن الحُكم، ولو أدَّى هذا إلى سَجنه أو حتَّى قتْله، وحزب النُّور أقربُ في موقفه هذا إلى موقف قتَلَة عثمانَ رضي الله عنه.سادسًا: تحدَّث الشيخ عن أنَّهم عرَضوا على الرِّئاسة حكومة ائتلاف تُرضي الجميع، فرفضتْ الرِّئاسة ذلك.ومعنى حكومة ائتلاف (وهو مطلب غربيٌّ كما في سوريا الآن) أن تتشكَّل الحكومة من جميع أطياف المجتمع: الإخوان، والسلفيِّين، والليبراليِّين، والعلمانيِّين، والأقباط، والمستقلِّين، ومن الأحزاب الأخرى اليَساريَّة وغيرها؛ فكيف يصدُر هذا من زعيم وقائد أكبر حِزب أو جماعة سلفيَّة في مصر، مع تنافي هذا الأمر مع ثوابت المنهج السَّلفيِّ مِن أنَّه لا يجوز تولية الكافر على المؤمن ولايةً عامَّة؟! فإنْ كان ذلك من باب أخفِّ الضَّررين؛ فهل هذا أخفُّ ضررًا أم بقاءِ الرئيس محمَّد مرسي على ما في فترة حُكمه من أخطاء أو مؤاخذات؟!سابعًا: تحدَّث الشَّيخ عن استمساكهم بالشَّريعة، وقال: لم نتنازل عن الشَّريعة.ولا أدري عن أيِّ شريعة يتحدَّث؟! فإذا كان الدُّستور الذي ينصُّ على تطبيق الشريعة - على ما فيه من مخالفات جِسام - قد عُطِّل العمل به بموافقتهم! وإذا كان الرئيس الجديد الذي توافقوا عليه مجهولًا لا يُعرف حاله، وإذا كانت خُطَّة المستقبل وضعها خائنٌ، وعلمانيٌّ، ونصرانيٌّ؛ فعن أيِّ شريعة يتحدَّث

الشَّيخ؟! لكن من باب حُسن الظن الواجب نقول: لعلَّه يعني لم يتنازلوا عن الشَّريعة نظريًّا واعتقادًا؛ **لأ**نَّ هذا الفِعل كفر ورِدَّة، أمَّا عمليًّا وتطبيقًا، فلا شكَّ أنَّهم - بفعلهم هذا ومشاركتهم هذه - أسْهموا في تقويض محاولة تطبيق الشَّريعة.ثامنًا: تحدَّث الشيخ عن المصالح والمفاسد، وأنَّ ما فعلوه كان لتقليل المفاسد والشُّرور.ومبدأ تقليل المفاسد والشُّرور مبدأ إسلاميٌّ أصيل، لا نختلف عليه، لكنْ أيُّ مصلحة في خَلْع رئيس مسلِم تمَّتْ بيعته من قِبل المصريِّين، والبديل علمانيٌّ أو ليبراليٌّ؟! وأيُّ مصلحة في وَأْد التَّجرِبة الإسلاميَّة السياسيَّة؟! وأيُّ مصلحة في تعطيل أفضل دُستور مرَّ على مصر في الزَّمن الحاضر؟!تاسعًا: ثمَّ ذكر أنَّهم اتُّهموا بموالاة أعداء الله، ونفَى عن نفسه وحزبه هذه التُّهمة.ورغم أنَّ الواجب حسن الظنِّ بهم، إلَّا أنَّ **الا**جتماع مع أعداء الله من النَّصارى والعلمانيِّين، ووضْع خُطَّة - أو على **الأ**قلِّ الموافقة على خُطة - تنصُّ على عزل رئيس مسلِم بُويع من قِبل الشَّعب، مقابلَ الإتيان برئيس أحسن أحواله أنَّه مجهولٌ وغامض، ومعيَّن من قِبل العسكر، لا يمكن أن يُفسَّر إلَّا أنَّه موا**لا**ة، بل قد يكون فيه نوعُ مُظاهرة **لأ**عداء الله على المؤمنين، وفي المظاهَرة معنى النُّصرة، وهي أعظمُ من الموا**لا**ة، ولكنَّنا نتأوَّل لهم، غفَر الله لنا ولهم.وقد كان بإمكان حِزب النُّور اعتزالُ هذا **الأ**مر إنْ كان اشتبه عليهم، ولم يعرفوا فيه الحقَّ من الباطل، كما فعل بعض **الإ**سلاميِّين وبعض طلبة العلم السلفيِّين.ولا أدري كيف غابت المعاني القرآنية عن الشَّيخ وزعماء الحزب، وأعداء الله تعالى هم هم؛ {يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ} [آل عمران: 167] فـ {كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ} [التوبة: 8]، وينفقون أموالهم، ويتَّخذون كلَّ وسيلة، ويمكرون كلَّ مكرٍ وحيلة؛ لأنَّهم {يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ} [الصف: 8]؟! ولكن الله تعالى لهم بالمرصاد، وهو سبحانه {مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ} [الصف: 8].وكيف غاب عنهم ما استقرَّ من منهج أهل السُّنة والجماعة من عدم جواز الخُروج على الحاكِم المسلم الذي لم يُرَ منه كفرٌ بواح؟! وهو مَن رضي به المسلمون، واستتبَّ له الأمر، سواء بالتغلُّب أو الانتخاب أو التَّعيين.لكن قد يغترُّ إنسانٌ بقوَّته أو ماله، وتغترُّ جماعة بكثرة أتباعها، ويغترُّ حزب بفوزه في انتخابات، فيُنسي هذا الاغترارُ مثلَ تلك المعاني الربَّانيَّة، والأصول المستقرَّة.وممَّا يوجب على المرء الكتابة في هذا الموضوع ما لاكتْه بعضُ

الألسن، ودنَّست به الأوراقَ أحبارُ بعض الأقلام باتِّهام المنهج السَّلفي والتيَّارات السلفيَّة في مصر الحبيبة بما أقدم عليه حزبُ النور، مع العِلم أنَّه مجرَّد حزبٍ سلفيٍّ من أحزاب سلفيَّة أخرى، صحيح أنَّه أكبر الأحزاب السَّلفيَّة في مصر، لكن بمجموع الأحزاب والجماعات والأفراد السلفيِّين في مصر ليس هو أكثرَها، فالمنهج السلفيُّ في مصر تيَّار جارف، والحمد لله، وأتباعه كثيرون، ولا يُمكن لحزب أن يحتكرَه لنفسه؛ فمِن الهيئات والجماعات والأحزاب السَّلفية في مصر، والتي لا تؤيِّد حزب النور في سعيه للانقلاب العسكريِّ، ويؤيِّدون شرعيَّة الرَّئيس المنتخَب (على اختلاف بينهم في بعض الرُّؤى والتوجُّهات):1- الهيئة الشرعيَّة للحقوق والإصلاح، ومن أبرز علمائها السلفيِّين:على السالوس، وطلعت عفيفي، ونشأت أحمد، وعُمر بن عبد العزيز القريشي، ومحمَّد عبد المقصود عفيفي، والسيِّد العربي، ومحمَّد يُسري، وحازم أبو إسماعيل وقد أصبح الآن يتبعه جموعٌ غفيرة.2- جبهة علماء الأزهر، وفيها كوكبةٌ من علماء الأزهر الشُّرفاء.3- مجلس شورى العلماء (وفيهم عددٌ من علماء أنصار السنة المحمدية بمصر)، ومن أبرز أعضاء المجلس: جمال المراكبي، وعبد الله شاكر، ومصطفى العدوي، ووحيد عبد السَّلام بالي، وسعيد عبد العظيم، وأبو إسحاق الحويني، ومحمَّد حسان، ومحمَّد حسين يعقوب.4- الجبهة السلفيَّة (وهي رابطة تضمُّ عدَّة رموز إسلاميَّة وسلفيَّة مستقلَّة، كما تضمُّ عدَّة تكتُّلات دعوية من نفس الاتجاه، ينتمون إلى محافظات مختلفة في جمهورية مصر العربية)، ومن أبرزهم: خالد السَّعيد، وهشام كمال.5- الجماعة الإسلاميَّة (حزب البناء والتنمية)، ومن أبرز قادتهم: كرم زهدي، وعبود الزُّمر، وطارق الزُّمر، وصفوت عبد الغني، وأسامة حافظ، وعصام دربالة، وعاصم عبد الماجد، وعبد الآخر حماد، وغيرهم.6- حزب الأصالة السلفي: ويرأسه حاليًّا إيهاب شيحة.7- حزب الوطن السلفي: ويرأسه عماد عبد الغفور ونائبه يسري حماد.8- التيار الإسلامي العام: ورئيسه حسام أبو البخاري.9- كثير من أهل سيناء، والذين يغلب عليهم المنهج السَّلفي، مثل: تحالف القوى الإسلاميَّة والوطنيَّة والسياسيَّة والثوريَّة بشمال سيناء.10- سلفيون انشقُّوا عن حزب النور وخالفوا آراء الحزب: كعضو الهيئة العليا للحزب محمَّد عمارة، وإيهاب عُمر مسؤول الدعوة السلفيَّة في شمال سيناء الذي انضم إلى المتظاهرين المؤيدين للرئيس محمد مرسي، وأحمد أبو العنين رئيس الدعوه السلفيه بمحافظة الدقهليه، الذي صرَّح

أن انشقاقه من الحزب بسبب تعاونه مع النصارى والعلمانيين ضد الإسلام.11- كما أنَّ هناك قوى وتحالفات وطنيَّة غير الإخوان والسلفيِّين شكَّلت (الائتلاف الإسلامي)، ويضمُّ جميع الأحزاب الإسلاميَّة عدَا حزب النور، وهدف الائتلاف كما نصُّوا عليه: حماية الشَّرعيَّة، وعودة الرئيس محمَّد مرسى إلى منصبه؛ لأنَّه الرئيس الشرعيُّ للبلاد.هذا داخل مصر، أمَّا خارجها فجمهور علماء أهل السُّنة ودُعاتهم لا يقرُّون حزب النور فيما ذهب إليه، يُعرف ذلك من تصريحاتهم وخُطبهم وكتاباتهم وتغريداتهم على (تويتر).وختامًا: ليُعلم أنَّه ليس فيما ذكرته تزكية للعملية الديمقراطية، ولا لجماعة الإخوان المسلمين أو حزب الحرية والعدالة أو محمد مرسي أو الدستور الأخير بل لأن هذه المعركة الشَّرسة، وهذا التَّخطيط الإبليسي المقصود منه مواجهة التيَّار الإسلامي ككلٍّ، وإحباط المشروع الإسلامي برُمَّته، وإفشال أوَّل تجرِبة في هذا العصر لإقامة حُكم إسلاميٍّ في مصر.ولا شكَّ أنَّ دين الله تعالى ظاهر منصور، والله غالب على أمره، {وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ}[الصافات: 171 - 173].والواجب على المسلمين وعلى الدُّعاة إلى الله في كلِّ حين، وفي مِثل هذه الأوقات على وجه الخصوص أنْ يتذكروا النُّصوص الآمرة بالاجتماع على الحقِّ، والنَّاهية عن الفُرقة، وأن يتعالَوْا على مصالحهم الحزبيَّة وعلى خلافاتهم الشخصيَّة، وأن يتَّهم الفردُ نفسه، وتتهم الجماعة رأيَها في الفُرقة، وأن تصحِّح نظرتها ومنطلقاتها وموقفها بالاستماع إلى غيرها من أهل الغَيرة على الإسلام، وأن يُطبِّقوا حقيقة فقه الأولويات، ومعرفة خير الخيرين من شرِّ الشرَّين، فالمسلم خيرٌ من العلمانيِّ، والحاكمُ الذي تتحقَّق فيه شروط الولاية خيرٌ من الحاكم الذي لا يَستوفي هذه الشُّروط، بل قد يستجمع نواقضَها! ومن القواعد الفقهيَّة المقرَّرة: أنَّ الخير الناجز لا يُترك لمفسدة متوهَّمة، و لا يُترك حقٌّ ثابت لمتُوهَّم.وكلمةٌ أخيرة لعلماء وقادة الدعوة السلفية بالإسكندرية:إنَّ أشدَّ ما نخشاه هو أن يؤثِّر هذا الموقف السياسي الأخير لحزب النور على الدعوة السَّلفية التي كانت لها جهودٌ عظيمة وآثارٌ طيبة ليس في الإسكندرية فقط بل في مختلف أنحاء مصر وخارجها، ونؤكد على ضرورة استمرار الدعوة السلفية في الجانب الدعوي والتربوي مع استدراك الأخطاءِ التي وقعوا فيها في العمل السياسي والرجوع لأهل العلم واستشارتهم في المسائل الجسام التي تتعلق بالأمة.كما ندعوهم إلى الانضمام إلى

مؤيدي الشَّرعية من الإسلاميين وغيرهم، والسرعة في تدارك الأخطاء قبل فوات الأوان لتجنب مزيد من الخسائر، والمبادرة بإعلان رفض الانقلاب على الرئيس المنتخب بعد أن ظهرت بوادر الاستبداد والإقصاء للإسلاميين بغلق القنوات الفضائية المؤيدة للشرعية، والاعتقالات، وترشيح رموز العلمنة لرئاسة الحكومة، وغير ذلك، فهؤلاء القوم لا عهدَ لهم ولا أيمانَ لهم، وما اتَّخذوهم إلَّا كغطاء لما يكيدونه لمصر، وكلُّنا أملٌ في أوبةٍ حميدة لإخواننا وهذا هو الظنُّ بهم أنَّهم رجَّاعون للحقِّ، وقَّافون عند حدود الشَّرع، وبما لهم من سابقة في الدَّعوة إلى الله تعالى، وتعليم النَّاس الخير، وهذا من محاسن المنهج الذي ينتسبون إليه.اللهمَّ اجمع كلمة المسلمين على الحقِّ.والحمد لله ربِّ العالمين.

تقرير منظمة العفو الدولية

تشير أدلة جمعتها منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن قد استخدمت القوة المفرطة ضد مؤيدي الرئيس المعزول، محمد مرسي. فمنذ الجمعة الماضية، لقي ما لا يقل عن 88 شخصاً مصرعهم أثناء الاحتجاجات وما رافقها من عنف سياسي، بينهم ثلاثة من رجال الأمن، بينما وصل عدد الجرحى إلى حوالي 1,500. بينما قُتل ما لا يقل عن 51 من أنصار مرسي أمس أثناء الاشتباكات أمام دار الحرس الجمهوري. وتعليقاً على ما حدث، قالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنه "على الرغم من ادعاءات الجيش بأن المحتجين كانوا البادئين بالهجوم أثناء اشتباكات الاثنين، وبأنه لم يصب نساء أو أطفال، تشير الروايات التي جمعتها منظمة العفو الدولية بشكل مباشر إلى صورة مغايرة تماماً. فحتى وإن كان بعض المحتجين قد استعملوا العنف، إلا أن الرد كان غير متناسب وأدى إلى خسائر في الأرواح وإلى إصابات في صفوف المحتجين السلميين". وقد قال الجيش ومصادر وزارة الداخلية أمس إن العنف أعقب قيام المحتجين بهجوم في محيط "دار الحرس الجمهوري"، وأعلنا أن ضابطاً في الجيش واثنين من المنتسبين لقوات الأمن قد قتلوا. يد أن روايات بشأن ما حدث تم جمعها من شهود عيان تناقض هذه الرواية. وقد زارت منظمة العفو الدولية غرفاً لحفظ الجثث ومستشفيات ومواقع حدثت فيها اشتباكات في القاهرة والإسكندرية لجمع شهادات المحتجين الجرحى وأقارب الضحايا. وتشير المعطيات التي توصلت إليها إلى استخدام قوات الأمن القوة غير المتناسبة، بما في ذلك الاستخدام المتعمد للقوة المميتة. كما كانت نجمت إصابات العديد ممن لقوا مصرعهم وجرحوا في الرأس والجزء العلوي من الجسم، جراء إصابتهم بشظايا أعيرة الخرطوش والذخيرة الحية.

وقالت حسيبة حاج صحراوي: "يتعين على السلطات المصرية وضع حد لاستخدام الجيش والشرطة القوة غير المتناسبة على هذا الشكل المريع. فحتى عندما يقوم محتجون أفراد باستخدام العنف، يتعين على الجيش الرد على نحو متناسب، دون أن يؤدي ذلك إلى قتل وإصابة من لا يشكلون خطراً على حياة أفراد قوات الأمن أو الآخرين. ويجب على هذه السلطات أن تضمن إجراء تحقيقات على وجه السرعة ترى جميع الأطراف أنها مستقلة ومحايدة، لضمان عدم التستر على أية انتهاكات مزعومة ارتكبها الجيش. "ويتعين على السلطات المصرية أن تضمن أيضاً إجراء تشريح مناسب للجثث وإصدار تقارير طبية تسهِّل توصل التحقيقات إلى معطيات وافية تضمن العدالة والإنصاف للضحايا." وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من تصاعد احتمالات سفك المزيد من الدماء مع ما يطلقه قادة الإخوان المسلمين من تصريحات تدعو مؤيديهم إلى "الانتفاضة"، رغم استمرار الوفيات والإصابات. ومضت حسيبة حاج صحراوي إلى القول: "بينما يثرثر السياسيون حول من الذي بدأ بالعنف، بات من الواضح أنه ما لم يتم كبح جماح قوات الأمن وإصدار أوامر واضحة لها بشأن استخدام القوة، فإننا بصدد وصفة لوقوع كارثة". وفي وصف ما حدث، قالت امرأة في الأربعينيات من عمرها جرحت يوم الاثنين إن العنف بدأ عندما انتهت من صلاتها بجانب خيمة تضم نساء وأطفال: "رأيت رجالاً يركضون نحونا، ثم بدأ الغاز المسيل للدموع بالتساقط. لم أعرف ماذا يجب أن أفعل، أو إلى أين آخذ الأطفال. لم يكن باستطاعتي العودة إلى الخيام لأن ذلك سيؤدي إلى اختناقنا، ولم أعرف إلى أين أهرب بسبب إطلاق النار... كانت هناك طلقات وعبوات غاز مسيل للدموع تأتي من جميع الاتجاهات... وكان هناك رجال ملقون على الأرض وسط برك من الدماء أمامي، فبقيت في مكاني تحت الشجرة ورحت أصلّي... واعتقدت أن ساعتي قد حلت." وفي نهاية المطاف، تمكّنت من النجاة والذهاب إلى شارع فرعي. وقابلت منظمة العفو الدولية عدة نساء أخريات أصبن بجروح في الجزء العلوي من أجسامهن بسبب شظايا الخرطوش، بما في ذلك في الظهر، بينما أصيب طفل كان يرقد في مستشفى بالقاهرة بجروح في رأسه ووجهه وساقيه. وجاءت وفيات، عقب إطلاق النار في 5 يوليو/تموز، عندما قتل خمسة أشخاص على يد قوات الأمن أثناء احتجاجات أمام "الحرس الجمهوري". ووجدت المنظمة أيضاً أن قوات الأمن

قد تدخلت في وقت متأخر، أو لم تتدخل أبداً، أثناء اشتباكات وقعت بين مؤيدين لمرسي ومناهضين له في القاهرة والإسكندرية في 5 يوليو/تموز، ما أدى إلى خسائر في الأرواح من الجانبين. واختتمت حسيبة حاج صحراوي بالقول: "إن الحفاظ على الأمن وحماية الأرواح من مسؤولية قوات الأمن. ولكن عوضاً عن منع وقوع المزيد من سفك الدماء، أسهمت قوات الأمن، على ما يبدو، في ذلك باستخدامها القوة المفرطة وتجاهلها دعوات الناس لها طلباً للمساعدة. وإن من هاجموا خصومهم، باستخدام العنف، يجب أن يخضعوا للمحاسبة، مهما كانت انتماءاتهم السياسية". هام: تحذر منظمة العفو الدولية من قمع أنصار محمد مرسي، وذلك في أعقاب توثيق حصول موجة جديدة من الاعتقالات في صفوف قادة جماعة الإخوان المسلمين، ومداهمة مقار وسائل الإعلام، ومقتل أحد المحتجين بالذخير الحية من قبل الجيش. وفي معرض تعليقها على هذه التطورات، قالت نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية، حسيبة حاج صحراوي: "نخشى أن ينتشر العنف الذي شهدته الأيام القليلة الماضية ويتوسع ليتخذ شكل موجة جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان". وفي ظل التقارير التي تحدثت عن تعرض المحتجين من أنصار مرسي لإطلاق النار عليهم لدى سيرهم باتجاه مقر الحرس الجمهوري في القاهرة اليوم، أضافت حاج صحراوي قائلةً: "تعيد أعمال العنف هذه إلى الأذهان السجل الرديء الذي يمتلكه الجيش في مجال حقوق الإنسان". ولقد تحققت منظمة العفو الدولية من وفاة أحد المحتجين البالغ من العمر 20 عاماً عقب إصابته برصاصة في الرأس، فيما جُرح ثلاثة آخرين على الأقل. وكانت آثار الدماء لا تزال واضحة على الأرض أمام بوابة المجمع صبيحة يوم 4 يوليو. وتحدثت منظمة العفو الدولية مع شهود العيان في المستشفى التي أُدخلوا إليها عقب إطلاق النار عليهم. وقال الشهود إن الجيش قد شرع بإطلاق النار بشكل عشوائي من داخل المجمع الواقع على مقربة من الميدان. وقد أُصيبأحدهم أثناء وقوفه وسط الطريق بعيداً عن البوابة؛ ووصف ذلك الشخص الأمر لمنظمة العفو الدولية قائلاً: "لقد رأيت الجنود خلف البوابة وهم يطلقون النار باتجاهي". كما ذكر أنه قد شاهد أيضاً أحدهم وقد أُصيب في رأسه على الرغم من أنه كان يقف على الجانب المقابل من الشارع.

وقال شاهد عيان آخر كان متواجداً في عين المكان: "لقد رأيت قناصة على سطح أحد المباني داخل المجمع العسكري".

وتضيف حسيبة حاج صحراوي قائلةً: "يجب أن تتوقف قوات الجيش والأمن فوراً عن استخدام الذخيرة الحية ضد الذين لا يشكلون خطراً على حياة عناصرها؛ ويتعين عليها أن تلزم جانب الحياد، وأن تبذل قصارى جهدها كي تحول دون إراقة الدماء لا أن تتسبب هي بإراقتها، كما عليها أن تحترم حق الجميع دون تمييز في الاحتجاج السلمي". وبمقتضى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فلا يجوز لموظفي أجهزة إنفاذ القانون استخدام الأسلحة النارية إلا في الحالات التي يواجهون فيها خطراً محدقاً بالتعرض للقتل أو الإصابة الخطيرة، وعلى أن يكون ذلك الإجراء بمثابة إجراء الملاذ الأخير فقط. وينبغي أن يقتصر الاستخدام المقصود للقوة المميتة على الحالات التي تنعدم فيها الوسيلة لحماية أرواح عناصر قوات الأمن.

التقرير الأول : السيسي يعزل مرسي

إنما هو عام وثمان وأربعون ساعة .. ثم .. لم يعد الرئيس المدني المصري المنتخب محمد محمد مرسي .. رئيسا لمصر .. وكُتب له أنه أول رئيس مدني منتخب بعد الثورة، لكنه أقل الرؤساء في مصر حكما.

عُزل الرئيس بعد مهلة الثماني وأربعين ساعة .. .. ببيان عسكري ، وبمباركة أزهرية كنيسية .. ومن البرادعي الممثل للقوى المعارضة والحاضر في مكان قراءة البيان البيان وآخرون ..
عطل الدستور الذي استفتى عليه الشعب وحظي بنحوي ثلثين من الأصوات وقرارات كثرة ، شكلت خريطة طريق سياسية لمصر ، غير تلك التي وافق عليها الشعب في ما مضى..
السيسي " تعطيل العمل بالدستور .. يؤدي رئيس المحكمة اليمين .. إجراء انتخبابات رئاسية مبكرة .. الخ "

شطر بيان السيسي التاريخي وربما الأهم في تاريخ القوات المسلحة المصرية منذ زمن .. شطر الشعب المصري نصفين تماما .. وفتح مستقبلا آخر لمصر لا يعرف وجهه بدقة.
" هتافات ضد الإخوان "
المؤيدون لخطاب السيسي .. كانوا في ميدان التحرير الذي امتلأ بالحشود .. كان البيان لهم بمثابة الحياة الجديدة .. هو بلا شك يشبه فرحتهم ذات يوم ببيان تنحي حسني مبارك عن السلطة .. كانت الأجواء متشابهة .. في التحرير وبمحافظات

مصرية عدة ..

لكن ميادين أخرى نزل عليها البيان كالصاعقة .. كانت كذلك في معظم محافظات مصر ..." صوت طبيعي للغضب الشعبي "

كان البيان عندهم انقلابا .. انقلابا على مرسي .. وعلى شرعية مرسي .. وعلى دستور الشعب .. أو ربما على معظم الإسلاميين في مصر .. لا سيما جماعة الإخوان المسلمون وأنصارهم .
اصطفاف مصري عميق للغاية .. والرئيس مرسي غُيب عن الأجواء ..
سربت ردة فعله مباشرة ، في البداية .. عبارات قالها على مواقع التواصل الاجتماعي إنه مازال الرئيس الشرعي المنتخب ، وإنه يأمر قيادات الجيش بحماية الشعب .

ثم بعدها بقليل خرج له تسجيل ، بدى وكأنه مسرب ، أو صور من هاتف محمول ، أوصى بعدم العنف ، ووجوب حقن دماء الشعب المصري ، فهي الأهم ، ودعا إلى التمسك بشرعيته من أجل مستقبل مصر
محمد مرسي " هناك محاولات مستميتة لكي تسرق هذه الثورة لنعود للمربع الأول ونبدأ من جديد الأمر الذي أرفضه تماما "

الجيش المصري يمسك الآن بلاشك بكل مفاصل الدولة المصرية ، وقد نشر وحداته العسكرية في مناطق حيوية مهمة ، لا سيما بالقرب من ميادين تؤيد الرئيس مرسي ، لكنه لم يقترب منهم ، وسمح لهم بالمظاهرات .. وبالمقابل .. قطع عن المظاهرات الإرسال التلفزيوني ، وأقفل معظم القنوات المؤيدة لمرسي بقطع بثها تماما .. فبقيت الجماهير المؤيدة لمرسي في الشوارع ، وصار نقل الصورة المباشِرة التلفزيوينة عن ردة فعلها صعبا أو مستحيلا من هناك . بينما بدأت حملة اعتقالات طالت قيادات في جماعة الإخوان المسلمين .

***

التقرير الثاني : الارتباك في العملية السياسية المعينة من السيسي

محمد البرادعي رئيسا للوزراء ، ثم بعدها بساعات معدودة .. البرادعي ليس هو رئيس الوزراء .. ثم بعدها بدقائق .. البرادعي مازال مرشحا قويا لرئاسة حكومة جديدة.
لم تكن تلك تسريبات فحسب، فقد نُشرت أخبارها على التلفزيون الرسمي ومواقع رسمية لمن التقى بالرئيس المؤقت عدلي منصور، ثم بثته وكالة الانباء الرسمية قبل أن تسحبه بعدها بقليل.
صوت متحدث الرئاسة .
في الكواليس يقولون إن حزب النور السلفي وضع خطا أحمر على البرادعي .. فإما أن ينسحب حزب النور من كل ما حدث منذ أيام بعزل مرسي، أو أن البرادعي لا يرأس الوزارة..

تمضي خريطة الطريق التي وضعها المجلس العسكري وشيخ الأزهر وبابا الكنيسة ، وحل مجلس الشورى بناء عليها بعد تعطيل الدستور، وما زالت القرارات تتوالى لتنتهي تقريبا كل مؤسسة منتخبة في مصر..

في هذه الأثناء يواصل مؤيدون للرئيس المصري اعتصامهم في مناطق عدة ودعوا إلى تظاهرة مليونية تحت اسم " استعادة الثورة" مؤكدين أنهم لن يتركوا الميادين قبل عودة الرئيس المعزول محمد مرسي إلى منصبه..هكذا رددوا منذ عزل مرسي، واحتجازه في منشاة تابعة للحرس الجمهوري كما يعتقدون.

***

التقرير الثالث : بعد دقائق من مجزرة الحرس بث التقرير، وفيه صور نادرة من امتداد جماهيري مهيب
باسم الشعب .. كل من الطرفين يقول إنه الشعب .. وفي مصر يبدو الانقسام عميقا وواضحا بين الشعب.
المؤيديون لمرسي .. تراهم في حشود على مد البصر .. يعتقدون أن بينهم وبين الرئيس المنتخب جدران مقر الحرس فقط .. وإذ هم معتصمون ،فوجئوا بإطلاق النار

عليهم عند أدائهم لصلاة الفجر وأطلق عليهم الغاز المسيل. ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات منهم

قرب مقر الحرس أذاعوا أن المعتصمين .. قد ارتبطوا بسلسلة بشرية بميدان رابعة القريب

وهذا هو ميدان رابعة .. بين الاعتصامين كليومترات قليلة .. يقول المعتصمون إن الجماهير ارتبطت بعضها ببعض ما يعني لديهم أن العدد صار بالملايين حسب ما يقولون وأنهم باقون هنا منذ أيام وسيستمرون .

ولمؤيدي مرسي اعتصام آخر في ميدان نهضة مصر وقرب الجامعة .. وآخر جديد قرب وزارة الدفاع ولكل مكان رسالة ..

في الطرف الآخر .. يحشد أنصار السيسي ومن يدعمون ما يطلقون عليه شرعية الشعب .. يحتشدون في ميدان التحرير، وقرب قصر الاتحادية .. لكن أعدادهم بدت اقل من أعدادهم يوم عزل مرسي .

من الواضح أن الأمر في معظم محافظات مصر وكأنه سوق بشري يعبرعن نفسه ، ولكنه يجر خلفه أحيانا اشتباكات هنا وهناك ، وخروقات أمنية كما حصل في الاسكندرية وغيرها، ومع ذلك فإن هناك فئة كبيرة من الشعب لا إلى مرسي ولا إلى السيسي .. يجلسون في البيوت وينتظرون مستقبلا غامضا لبلدهم.

وبعيدا عن هولاء .. تمضي عملية سياسية أو خريطة طريق أسس لها السيسي نفسه ، وبدى وكأنها ستسير سريعا وبسهولة باعتبار أن لامعارضة داخلها، لكنها سجلت ارتباكات في مشهدها السياسي .. لا سيما بعد حادثة إطلاق النار على المعتصمين ، حيث تسارعت الإدانات السياسية ، من عبد المنعم أبو الفتوح رئيس مصر القوية الذي طالب باستقالة الرئيس المؤقت .. كما أعلن حزب النور السلفي انسحابه من خارطة الطريق التي وضعها السيسي

***

التقرير الرابع : منشورات الجيش

من فوق ميدان رابعة .. حلقت طائرات الجيش المصري ..

لم يكن هدفها هذه المرة تصوير الحشود المؤيدة للرئيس المعزول مرسي ، والممتدة

في ميادين مصر كما فعلت قبل عزله بتصوير معارضيه وتوزيع صورهم على التلفزيونات.. لقد ألقت الطائرات هذه المرة، على الحشود بيانا رفضه المعتصمون من ساعته..

في البيان جاءت عبارة شباب التيار الديني، وهو ما أثار استهجان المعتصمين، فهم يمثلون كل أطياف المجتمع .. كما رفضوا فك اعتصامهم ، إلا بشروط بات لافتا أنها لم تعد قاصرة على عودة مرسي إلى منصبه.

البلتاجي يتحدث .. " لا تلزمنا هذه الأوراق ويجب على القوات المسلحة 1- اعادة الرئيس 2- العمل بالدستور 3- اعادة مجلس الشورى .. تنحية السيسي "

في عدة ميادين رئيسية بالقاهرة الكبري .. في رابعة والنهضة ورمسيس القريب من التحرير ، ثم قرب الاتحادية والحرس الجمهوري كانت حشود المؤيدين لمرسي .. ونشر الجيش حواجز في الطرق المؤدية لوزارة الدفاع لمنع المظاهرات من الوصول إليها. وامتدت المظاهرات المؤيدة للشرعية ولعودة الرئيس المعزول مرسي إلى منصبه معظم محافظات مصر فوصلت إلى أسيوط جنوبا وشمال سيناء في أقصى الشمال.

في الطرف الآخر ، بدا ميدان التحرير على غير عادته خلال الأسبوع المنصرم، ، فقد قلت فيه أعداد الحاضرين رغم دعوات ما وصف بلم الشمل من المؤيدين للإطاحة بمرسي وهي الجهات عينها التي دعت إلى الحشد قبل أسبوعين لكن الجماهير قلت بشكل واضح، لكن ذلك لم يمنع استمرار الجهات المعارضة لمرسي من انتهاج طريقتها في التقليل من مظاهرات المؤيدين لمرسي

صوت من جبهة الانقاذ " ضد مرسي " الأمر مستتب ونحن لم نعتقد أن الإحخوان سيسكتون عن ما جرى ... الخ "

المؤيدون لمرسي أعلنوا أن موعدهم القادم يوم الاثنين بمسيرات حاشدة في مختلف ميادين مصر.. وهو ما يلقي بظلال متزايدة على خريطة الطريق التي يسعى الجيش والرئيس الانتقالي لتحقيقها.

طريقان لزوال إسرائيل

بقلم الدكتور أنيس مصطفى القاسم
نُشِرَ في: جريدة الشعب الجديد - 4 ديسمبر 2012

ونورده تأكيداً لما قلناه حول نبوأة التلمود في زوال اسرائيل ، وأننا لم ننفرد بذلك

طريقان لزوال "اسرائيل" : طريق كيسنجر وست عشرة وكالة استخبارات امريكية وطريق الشرعية الفلسطينية.

أولا: طريق كسنجر والوكالات الاستخبارية الامريكية:
1 ـ نبدأ بهذا الطريق لأنه امريكي محض في تحليله، ولكنه، في رأيي، لن يتحقق إذا أدخل رد الفعل العربي عاملا من عوامل المعادلة التي تحكمه. في هذا الطريق يتفق كسنجر، وهو من هو، مع استنتاج ورد في تقرير لست عشرة وكالة من وكالات الاستخبارات الامريكية من أن منطقة الشرق الاوسط ستكون خالية من شيء اسمه اسرائيل بحلول عام 2022، أي بعد عشر سنوات. ذلك ما صرح به لصحيفة نيويورك بوست الامريكية بتاريخ 30 أغسطس الماضي. ووجه الاستغراب أساسا هو إجماع هذه الوكالات الستة عشر على ما وصلت اليه بشأن اسرائيل، وهي وكالات ميزانيتها السنوية تبلغ سبعين بليون دولار فقط لا غير، وأنها أعدت تقريرها بناء على تكليف من وكالة الاستخبارات المركزية (ال سي. آي. إيه).. هذا التقرير الذي يقع في اثنتين وثمانين صفحة استعرض الاسباب التي أوصلت واضعيه الى ما توصلوا اليه، ولكن يبدو أنه قد غاب عنه عنصر واحد، وهو دور المقاومة الفلسطينية في ذلك كله. كما يبدو أنه افترض أن ردود فعل الانظمة العربية والاسلامية للمواقف الاسرائيلية تخضع لنفس المعايير المنطقية التي تحكم ردود فعلٍ متوقعة من النظم التي تحرص على مصالحها، ونخشى أن يفقد جميع من شاركوا في وضع التقرير وظائفهم عندما يطلع رؤساؤهم على الحقيقة. التقرير ما زال مشروع تقرير قُدم للرئيس اوباما الذي لم

يقره بعد، ولذا فإنه لم ينشر حتى كتابة هذا المقال ليصبح في متناول الجميع. غير أن أمره انفضح حيث أن الرئيس، وفقا للاجراءات المتبعة، قام بتوزيعه على عدد محدود من كبار رجال الكونغرس. والكونغرس، كما هو معروف، يخضع للاحتلال الاسرائيلي. فوصل التقرير لاسرائيل وأنصارها، فثارت ثائرتهم. وهكذا عرف أمره، وبدأت الاقلام تتناوله بقدر ما عَلِمَتْ عن مضمونه. ونحن في هذا المقال نعتمد غلى ما عثرنا عليه عند البحث عنه في الشبكة العنكبوتية، والتي كان من بين أوفاها بحث للدكتور كفين باريت Kevin Barrett . ويحمل التقرير اسم 'الاعداد لشرقِ أوسط من بعد اسرائيل'(Preparing for a post-Israel Middle East) وللقارئ ان يطلع على ما كتب عنه ونُقِلَ منه في الشبكة العنكبوتية تحت هذا الاسم. وهذا ما فعلناه للتعريف به، حيث أن تقريرا يتفق عليه هذا العدد من وكالات الاستخبارات الامريكية يجدر بنا أن نحاول التعرف عليه قدر ما تسمح به الظروف. .

2 ـ النتيجة التي توصل لها التقرير هي 'أن المصلحة الامريكية الوطنية تتعارض تعارضا جذريا مع اسرائيل الصهيونية' وأن 'اسرائيل هي في الوقت الحاضر أكبر تهديد للمصالح الامريكية الوطنية لأنها بطبيعتها وأفعالها تحول دون وجود علاقات عادية بين الولايات المتحدة والاقطار العربية والاسلامية، ولدرجة متنامية، بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الاكبر'. وأول ما تجب ملاحظته هو أن النتيجة التي نقلناها فيما تقدم تحدثت عن اسرائيل 'الصهيونية' وليس عن اسرائيل على اطلاقها، وهذا يعني أن النتيجة التي توصل اليها قد لا تتحقق اذا تخلت اسرائيل عن العقيدة الصهيونية التي تسيطر عليها. ولذا واستنادا الى هذا المنطق يكون الزوال المتوقع مرهونا باستمرار اسرائيل ملتزمة بعقيدة الصهيونية، وهذا هو المتوقع.
3 ـ التقربر لم يحصر الآثار السيئة لِ 'طبيعة اسرائيل وأفعالها' في العلاقة الامريكية الاسرائيلية مع الاقطار العربية والاسلامية وانما أشار أيضا الى أن ذلك يحول، لدرجة متنامية، دون وجود علاقات عادية بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. أمريكا تجد نفسها بشكل متنام في عزلة في المجتمع الدولي، خاصة في مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة، والوكالات الاممية المتخصصة بسبب ارتهانها بالمواقف الاسرائيلية التي تتعارض والقانون الدولي و/ أو القيم والمبادئ التي تدعي الولايات المتحدة أنها حريصة على التمسك بها ونشرها. وإذن القلق الامريكي له جانبان: المصالح الامريكية في العالمين العربي والاسلامي والحرج المتنامي في

المجتمع الدولي.

4 ـ والاسباب التي يوردها التقرير هي:

أولا- هناك سبعمائة الف مستوطن غير شرعي معتدون على ارض ليست لهم سرقت في العام 1967، ويتفق العالم كله على أنها تخص فلسطين لا اسرائيل. الا أن المستوطنين لن يحملوا امتعتهم ويغادروها بسلام. وحيث ان العالم لن يعترف ابدا باستمرار وجودهم على هذه الارض المسروقة، فإن اسرائيل يصبح وضعها كما كان وضع جنوبي افريقيا في أواخر عام 1980. أي أن اسرائيل ستنهار كما انهارت جنوبي افريقيا.
ثانيا- الإئتلاف الليكودي المتطرف الذي يحكم اسرائيل يغمض عينيه ويدعم بشكل متزايد العنف المفرط والهمجية من جانب المستوطنين غير الشرعيين. هذا بالاضافة الى البنية التحتية العنصرية، بما في ذلك جدار الفصل العنصري ونظام الحواجز ونقاط التفتيش المتنامي في وحشيته، وهي أمور لا يمكن الدفاع عنها أو الابقاء عليها وتتناقض مع القيم الامريكية.

ثالثا- ويقول التقرير إن اسرائيل لن تتمكن من الصمود أمام ثقل الربيع العربي واليقظة الاسلامية القادمَيْنِ والداعِمَيْن لفلسطين، ونهضة الجمهورية الايرانية كذلك. ويقول التقرير في هذا الخصوص، حسبما أورده المعلقون:
'في الماضي، كانت الدكتاتوريات في المنطقة (أي الشرق الاوسط) تقفل الطريق أمام تطلعات شعوبها المؤيدة للفلسطينيين.غير أن تلك الدكتاتوريات أخذت تتهاوى بسقوط شاه ايران الموالي لاسرائيل في عام 1979 وقيام الجمهورية الاسلامية الديموقراطية التي لم يكن امام حكومتها من خيار متاح سوى أن تتبنى معارضة شعبها لاسرائيل. والعملية ذاتها، أي تساقط الدكتاتوريين الذين تعاملوا مع اسرائيل أو على الأقل احتملوها، هي الآن عملية متسارعة في جميع أرجاء المنطقة. والنتيجة ستكون حكومات أكثرَ ديموقراطيةً وأكثرَ اسلاماً وبُعْداً عن أن تكون صديقة لاسرائيل'.
5 ـ ويقول المعلقون على هذا التقرير وعلى موقف كسنجر بأن الغريب في الامر هو ان كليهما لا يبديان اي اسف على ما يسميه البعض 'وفاة' اسرائيل. ويفسرون ذلك، بأن

جميع الامريكيين، بما فيهم الذين يعملون في وكالات المخابرات، كانوا متأثرين بالاعلام المنحاز بقوة لاسرائيل، ولكنهم بدأوا يخرجون من عباءة ذلك الاعلام ولم يعودوا يكترثون لزوال اسرائيل، للأسباب التالية :
أ- الامريكيون الذين يهتمون بالشؤون الدولية، وكسنجر والعاملون في وكالات الاستخبارات هم كذلك، قد مَلُّوا العدوانية والتطرف الاسرائيليين.
ب- تزايد شعور الامتعاض لدى كثير من الامريكيين لسيطرة اللوبي الاسرائيلي على الحوار العام في امريكا ومعاقبته لمن يخرج عن الخط الصهيوني، مثل ما حصل مع عميدة الصحفيين الامريكيين في البيت الابيض السيدة هيلين توماس، اللبنانية الأصل وغيرها من رجال الصحافة والاعلام.

ج- لم يعد اليهود في امريكا متحدين في دعمهم لاسرائيل، ولم يعد الشباب اليهودي في امريكا يكترث بما يجري لاسرائيل.

د- وهو أقل الأسباب وضوحا، حسب أقوال المعلقين، ولكنه سبب قوي لأمثال كسنجر ووكالات الاستخبارات الامريكية، وهذا السبب هو أن المعلومات بدأت تتكشف بان اسرائيل، لا القاعدة، هي التي كانت وراء عملية تفجير برجي المركز التجاري في نيو يورك أو منفذتها المباشرة، وهذه الحقيقة بدأت تتحدث عنها وسائل الاعلام وتبناها علنا أحد المرشحين للرئاسة الامريكية هو ميرلين ميلر، ويقول معلقون أمريكيون بأن النهاية المؤكدة للعلاقات الامريكية الاسرائيلية ستأتي أذا شاعت هذه المعلومة ووصلت الى المواطن العادي الامريكي. الحقائق العلمية بدأت تنتشر وكلها تؤكد ان اصطدام طائرة ركاب ببرج كأبراج المركز التجاري لا يمكن له ان يدمره ويذيب الخرسانة المسلحة التي بني بها.

والخلاصة
1 ـ لعل هذه هي المرة الاولى التي يُعترف فيها في وثيقة رسمية، لأسباب موضوعية، بأن المصلحة القومية الامريكية تتعارض مع دعم أمريكا لاسرائيل، ولأول مرة تشترك 16 وكالة استخبارات في تقرير يتحدث عن شرق أوسط بدون اسرائيل ويتوقع أن يحدث ذلك خلال عشر سنوات، ويقترح سياسة امريكية جديدة. طبعا من السابق لأوانه الحديث عنه وكأن توصياته أصبحت سياسة رسمية للولايات المتحدة مع أنه في رئاسته الثانية، وهذه فرصة نادرة أتاح له فيها التقرير فرصة انقاذ امريكا من مخالب الهيونية،سنرى.

2 ـ أننا نتردد كثيرا في قبول النتائج التي توصل اليها التقرير فيما يخص العلاقات الامريكية العربية والاسلامية وارتباط هذه العلاقات بالعلاقات الامريكية الاسرائيلية. فعلى ما يقارب سبعة عقود والعلاقات الامريكية الاسرائيلية تزداد عمقا وتتزايد معها سيطرة اسرائيل على السياسة الامريكية فيما يتعلق بالعالمين العربي والاسلامي، وتتعمق في الوقت ذاته العلاقات الاسرائيلية بالكثير من الانظمة العربية والاسلامية، بل إن طبيعة اسرائيل وأفعالها لم تقف حائلا دون تقارب متلاحق بين عدد من الانظمة العربية واسرائيل لدرجة أن وزير خارجية دولة عربية صرح أن بلاده ستطلب حماية القنبلة الذرية الاسرائيلية في مواجهة ايران. وفي هذه الفترة كذلك تعمقت العلاقات الامريكية مع دول عربية فأقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية في ارتضيها وتحالفت معها ضد الارهاب الاسلامي كما تراه الولايات المتحدة.ولذا فاننا نستبعد أي تغيير في المواقف الامريكية مالم يؤد الربيع العربي الى تغيير مؤثر ومتجانس إن لم يكن موحدا في موقف الانظمة العربية من اسرائيل ومن حليفتها الولايات المتحدة.

3 ـ يستطيع الربيع العربي المساهمة في اتخاذ القرار، وهذا النصر الذي حققته المقاومة الفلسطينية في غزة قادر على تسريع تحويل المسار.

4 ـ يلاحـظ أن التقـرير يتحدث عن العنصـرية الصهيونية ووحشية المستوطنين ويُذكِّر باجراءات الفصل العنصري التي تتخذها اسرائيل والتي كان لها مثيلاتها في جنوبي افريقيا، وادت في النهاية الى انهيار تلقائي لنظام الابارثيد وزوال جنوبي افريقيا كدولة عنصرية. ويتوقع التقرير نفس المصير بالنسبة لاسرائيل. وهنا للعرب دور يستطيعون استرداده بعد دورهم المتهالك في الموافقة على الغاء القرار الذي اعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري، وبعد أن ساهموا مساهمة مخزية في دفن المحاولة الشجاعة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الانسان لإعادة الامور الى وضعها السليم.

تقرير مؤسسة راند الأميركية:
بناء شبكات إسلامية معتدلة

بقلم الباحثة الأميركية شيرلي بينارد

اسم البحث باللغة الإنجليزية:

Civil Democratic Islam: Partners, Resources and Startegies

ننوه بأن ترجمة هذا البحث للغة العربية منشورة في الإنترنت ، في منتدى "ملتقى البشارة الدعوي" - اسم المترجم: إدريسي ، وننشر هنا جزءاً من التقارير المذكور، ويمكن العودة للمنتدى لقراءة كامل نص الترجمة

أوجه المقارنة بين الحرب الباردة وتحديات العالم الإسلامي اليوم

توجد ثلاث تشابهات متسعة بارزة بين بيئة الحرب الباردة والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة والغرب في العالم الإسلامي في هذه الأيام .

أولاً ، أثناء أواخر الأربعينيات ، كانت الولايات المتحدة تواجه بيئة جغرافية سياسية مشوشة مصحوبة بتهديدات أمنية جديدة . وفي الأربعينيات ، كان التهديد قادم من جهة الاتحاد السوفيتي وقد زاد الأمر تعقيداً أنه كان مصحوبا باحتمالات هجوم مدمر بالأسلحة النووية . فقد كان الاتحاد السوفيتي ، الذي كان يدعم كما أنه كان يتلقى دعما من دول عميلة وحركات دولية حافزها الرئيسي هو الأيديولوجية العدائية ، هو القوى العظمى التي هاجمت الديمقراطية الغربية من خلال الطرق السرية والعلنية. واليوم تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها تهديد من حركة الجهاد العالمية

التي لها دوافع أيديولوجية والتي تهاجم بأعمال إرهابية وتسعى للانقلاب على النظام العالمي .
ثانيا: ويكمن وجه الشبه الآخر في خلق بيريوقراطيات حكومية جديدة ضخمة لمواجهة هذه التهديدات . فقد تم تأسيس كل من وزارة الدفاع و NSC و CIA في عام 1947 لأن الولايات المتحدة كانت تعد نفسها للدور الجديد الذي ستقوم به كقائدة للمعسكر الغربي . وفي عام 2002 ، تم إنشاء وزارة الأمن القومي لمواجهة التهديدات التي تتلقاها الولايات المتحدة من الإرهابيين الدوليين . كما أنه تم إطلاق برامج جديدة مثل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (اللجنة القومية لأوربا المتحررة) لتشكيل بيئة لها في الشرق الأوسط . وقد كان هناك أيضا اعتراف بالحاجة لإعادة توجيه مؤسسة مخابرات الولايات المتحدة لتواجه بشكل أكثر فعالية هذه التهديدات الجديدة ، ففي عام 2004 وافق الكونجرس على إعادة التنظيم الضخم لمؤسسة المخابرات القومية منذ بداية CIA .
ثالثا: وأخيراً ، وهو الشيء الأكثر أهمية بالنسبة لهذا المخطط أثناء بداية الحرب الباردة أنه كان هناك وعي بأن الولايات المتحدة وحلفاؤها كانو مشتركين في الصراع الأيديولوجي بين الديمقراطية الليبرالية والشيوعية . وقد فهم صناع السياسة أن هذا الصراع الأيديولوجي قد يتم تفنيده من خلال الأبعاد النفسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية . وهذه كانت معركة تمس قلوب وعقول العديد من المستمعين . وقد كان من بين الأشياء المهمة الاجماع على رأي عام خلف الستار الحديدي وفي أوروبا الغربية . واليوم وبعد أن تم الاعتراف بذلك من قبل وزراة الدفاع في مجلة وزارة الدفاع التي تصدر كل أربع سنوات ، تكون الولايات المتحدة مشتركة في حرب "هي حرب أسلحة وحرب أفكار في نفس الوقت" وهي

الحرب التي سوف يتم فيها تحقيق النصر النهائي فقط "عندما يتم رفض أيديولوجيات المتطرفين في عيون شعوبهم والمدعمين لهم" .

بالطبع ومع وجود كل التشابهات الجزئية التاريخية من المهم ملاحظة الفروق الرئيسية وأوجه التشابه بين الماضي والحاضر . إن الاتحاد السوفيتي، لأنه عبارة عن دولة قومية ، كان له مصالح قومية يجب حمايتها وحدود جغرافية محددة وهيكل حكومي واضح . وهذا يعني أنه كان من الممكن أن يتم إرعاب الاتحاد السوفيتي من أفعال محددة مثل الهجوم على الولايات المتحدة أو حلفاؤها من خلال التهديد بالانتقام العسكري ضد قيادتها وشعبها وعسكريتها . وقد كان من الممكن أيضا التفاوض مع السوفيتين حيث أن الاتحاد السوفيتي قد تصرف ، على الأقل في السنوات الأخيرة مثل أي دولة قومية أخرى حيث كان يسعى إلى تعظيم قوته ومركزه على المستوى الدولي .

وفي حربها العالمية ضد الإرهاب ، تواجه الولايات المتحدة نوع آخر مختلف جداً من الأعداء: ممثلين دوليين مبهمين غير خاضعين للطرق التقليدية من الإرهاب . ولأنهم لم يستطيعوا السيطرة على المنطقة (على الرغم من أن البعض كان قادر على إيجاد ملجأ خارج نطاق سيطرة الدولة)، فقد بات غير واضحا ما هي الأهداف ، إذا وجدت ، التي من الممكن أن تكثل خطرا عند رد الهجوم . إن الأهداف الاستراتيجية لخصومنا الحاليين غير واضحة في الغالب وترفض مبادئ النظام الدولي .

ومن الناحية التاريخية ، كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية جداً في أوروبا الغربية ، فأثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تمتلك مؤسسة وقفية تبني عليها الشبكات الديمقراطية . أما في العالم الإسلامي- ولا سيما في الشرق الأوسط- تسعى مؤسسات المجتمع المدني في عملية

التطوير مما يجعل من مهمة بناء الشبكات الديمقراطية شيء أكثر صعوبة . وقد كانت الروابط الفكرية والتاريخية بالطبع أقوى بين أوروبا والولايات المتحدة . فلقد كانت جذور الثقافة السياسية الأمريكية منبعها في الغرب ومن خلال التطوير المؤسسي والقانوني البريطاني وفي أفكار التطوير . وقد سهلت هذه التجارب والقيم المشتركة من اشتراك الولايات المتحدة في حرب الأفكار . فبينما تعمقت جذور الأفكار الليبرالية الغربية في بعض الدول وبين بعض القطاعات في العالم الإسلامي- ومن المحتمل أكثر مما تم تقييمه بشكل عام- إلا أن الفارق التاريخي والثقافي بين الولايات المتحدة والدول المشاركة لها من المسلمين المعتدلين أكبر من الفارق الذي بين الولايات المتحدة وأوروبا أثناء الحرب الباردة .

الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتوقيف المد الراديكالي

لقد كانت الهجمات الإرهابية التي حدثت في 11 سبتمبر 2001 حافزا لإعادة تنظيم وتقييم الولايات المتحدة لبرامج الأمن القومي لديها. ففي البداية، تم تخصيص الكثير من الموارد والرعاية للأمن المادي للمواطنين الأمريكيين والمنطقة. كما أن النفقات التي تنفقها الحكومة التالية آخذة في الازدياد وقد تم عمل إعادة هيكلة تنظيمية من أجل دعم قدرة وفعالية النشاطات المخابراتية والعسكرية والنشاطات المبذولة من أجل تنفيذ القانون في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا في النهاية إلى تأسيس وزارة الأمن القومي كما أدى إلى حدوث تغييرات رئيسية في نظام الاستخبارات. وفي نفس الوقت، ومع الاعتراف بأن محاربة الإرهاب لم تكن فقط مسألة تقديم الإرهابيين للعدالة وإضعاف قوتهم، كان هناك مجهود مبذول لفهم ودراسة الموارد الغامضة للإرهاب. وقد وضحت وثيقة سبتمبر 2002

لاستراتيجية الأمن القومي المفهوم الدقيق للأمن والذي يؤكد على أهمية الظروف الداخلية للدول الأخرى: "سوف تشجع أمريكا التقدم الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي لأن هذه تعد أساسيات للاستقرار المحلي والنظام الدولي". وكان يجب تدعيم هذه القضية على مدار السنوات العديدة التالية أي من صدور التقرير النهائي للجنة القومية الخاصة بدراسة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11/9 حتى خطاب تولي الرئيس بوش لفترة رئاسة ثانية.

لقد عمل بروز وظهور "أجندة الحرية" التي قدمها الرئيس بوش بشكل بلاغي من زيادة التوقعات بأن السياسة الماضية التي انتهجتها الولايات المتحدة في الأمن القومي للعمل على الاستقرار قد تغيرت بشكل كافي لتشكل تحديات أمام النظم الحاكمة القمعية والأوتوقراطية. ومع ذلك، فإن تشجيع الحرية والديمقراطية يمثل بالفعل في أحسن الأحوال خطوات تنموية نادرا ما تشتمل على تحديات صريحة للنظم الليبرالية. فعلى الرغم من وجود مؤشرات واعدة بالإصلاح تنعكس من خلال المزيد من حرية التعبير وتطور منظمات غير حكومية مؤيدة للديمقراطية في العالم الإسلامي إلا أن حلفاء أمريكا الرئيسيين في "الحرب على الإرهاب" مثل مصر وباكستان لم يظهروا تقدما ملموسا نحو نتائج ديمقراطية ليبرالية.

منذ ظهورها من خلال سلسلة من الأحاديث والوثائق ذات المرجعية العالية، يمكن اعتبار "أجندة الحرية" هي "الاستراتيجية العليا" للولايات المتحدة. ومع ذلك، كان يجب عمل إعلان محدد لأهداف السياسة الخارجية المتعلقة بالموضوع، كما كان يجب تحديد الحلفاء في "حرب الأفكار" وأساليب إدراجهم في الحملة الشاملة. وبالتالي تظل العلاقة بين بناء شبكات إسلامية معتدلة والمكونات الأمنية لـ "الحرب على الإرهاب"

علاقة غير واضحة. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يبدوا هدف الأمن على الأمد القصير للحط من قدرة الإرهابيين والهدف الذي على الأمد الطويل الذي يسعى إلى تعزيز الديمقراطية، في وضع تصارع لا سيما فيما يتعلق بتعاون الولايات المتحدة مع الدول الصديقة، والتي تكون في نفس الوقت دول فاشيستية، بشأن قضايا الأمن.

برامج حكومة الولايات المتحدة والتحديات التي تواجهها في المستقبل

يركز هذا التقرير على بناء شبكات للمسلمين الليبراليين والمعتدلين، ولكن المشكلة الموضحة أعلاه تلقي الضوء على حقيقة أن حكومة الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى ليس لديها بالنسبة لهذا الأمر وجهة نظر ثابتة حول من هم المعتدلون وكيف تقوم ببناء الشبكات في أحسن شكل. ولأنه لا توجد استراتيجية واضحة ومفهومة عالميا، لذا يتم السعي نحو اشتراك الولايات المتحدة في "حرب الأفكار" بشكل متكرر بأسلوب مقسم إلى أجزاء يركز على جهود الدولة المحددة وجهود المؤسسات، حيث تم ابتكار هذا الأسلوب عبر الطرق البرامجية التقليدية: إضفاء الصبغة الديمقراطية والسيطرة والمجتمع المدني والتطور الاقتصادي والتبادلات الثقافية والتعليمية وحق تفويض المرأة. والولايات المتحدة تحاول في العديد من هذه المجالات أن تحدد الأفراد والمؤسسات الموجودين حاليا والذين ينطبق عليهم صفة الاعتدال وتقوم بتقديم الدعم الفني والسياسي لهم. ومع ذلك، يعد بناء الشبكات من بين هذه المكونات المتباينة هدف واضح بشكل بسيط. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أهدافهم الجيدة، تؤدي القليل من تلك الجهود إلى مقاييس موضوعية للنجاح تتيح إعداد ووضع ميزانية لرأس المال السياسي والبشري والمالي.

وبذلك تعرض الولايات المتحدة نفسها لثلاث مخاطر ويشكل كل منها

عقبة نحو تحقيق البناء الناجح للشبكات: (1) التضليل، و(2) جهود ضائعة بسبب الازدواجية ، و (3) فرص ضائعة. ففي الحالة الأولى، قد تعمل الولايات المتحدة من خلال برامج أو محادثين ينقصهم المصداقية المطلوبة لمناصرة القيم الليبرالية أو الذين قد يعارضوها بالفعل، مثال حزب العدالة والتنمية بالمغرب (PJD) أو الإخوان المسلمون الأردنيون (المعروفة أيضا باسم جبهة الحركة الإسلامية). وفي الحالة الثانية، قد تنفق المؤسسات المختلفة وحتى المكاتب داخل نفس المؤسسة الموارد وراء تحقيق نفس الهدف. وبدون وسائل الاتصال والتحكم والأمر الكافي داخل حكومة الولايات المتحدة، قد تتشابك وتداخل الجهود مسببة بذلك استهلاك نفقات على فرص غير ضرورية. وأخيرا، لأن عملية اختيار ودعم الشركاء تعرض كلا من الولايات المتحدة وشركائها لبعض المخاطر، قد يمنع المعدل الطبيعي لمقت المخاطر في البيروقراطيات الحكومية الدعم الفعال للمعتدلين والإصلاحيين مما يزيد من خطورة الإحساس بالعزلة الذي يشعر به المعتدلون الذين ينقصهم الدعم الذاتي. ومن أجل الأغراض التحليلية، من الممكن القول أن بناء الشبكات المعتدلة تتطور على ثلاث مستويات: (1) دعم وتعزيز الشبكات الحالية، و(2) تحديد الشبكات الممكنة وتعزيز بدايتها ونموها، و (3) تشجيع الظروف الرئيسية للتعددية والتسامح التي قد تثبت أنها مفضلة بشكل أكثر عن تنمية وتطوير هذه الشبكات. على الرغم من وجود عدد من برامج حكومة الولايات المتحدة لها آثار إيجابية في المستويين الأولين، تكمن معظم جهود الولايات المتحدة للتحديث في المستوى الثالث لأن البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف العامة تكون أكثر استقرارا من خلال الثقافات البيروقراطية- حيث من الممكن تطبيقها بشكل أسهل على إجراءات العمل القياسية كما

أنها تواجه مستوى أقل من المخاطر.

فعلى سبيل المثال، قد أصبح استخدام الدبلوماسية العامة التقليدية في توضيح وتوصيل سياسة الولايات المتحدة هو المصدر الذي تستعين به وزارة الخارجية (وحديثا وكالة الاستخبارات الأمريكية) في تنفيذ نشاطاتها في خلال العقود العديدة الأخيرة حيث أن هذه هي الطريقة التي تطمئن لها الوكالة بشكل أكبر. بالإضافة إلى تفضيل الأفراد والمنظمات للبرامج التي تقع في المستوى الثالث، كما لوحظ مسبقا، يوجد الآن في العديد من مناطق العالم الإسلامي القليل من المؤسسات والشبكات المعتدلة القائمة بالفعل التي من الممكن أن تكون الولايات المتحدة شريكة فيها. ولسوء الحظ، عند تحديد فرص تشجيع تكوين شبكات معتدلة، يجب على الولايات المتحدة أن تصارع البيئات القمعية والمستويات العالية من المعاداة لأمريكا.

نشر الديمقراطية

لقد ازدادت عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي بشكل مثير خلال القرن الماضي على الرغم من أن الشرق الأوسط ما زال يعاني من "قلة الديمقراطية". فمن خلال مجتمع السياسة، يبدوا أن هناك إجماع على أن العمل على ضمان حدوث انتخابات حرة وعادلة هي خطوة ضرورية، لكنها غير كافية، نحو تحقيق الديمقراطية حيث أن كلا من حرية التعبير وحرية الدين وحرية التجمع وحرية المطالبة تتطلب تأسيس مؤسسات بها دعم ذاتي مؤسسة طبقا لقواعد القانون وحماية حقوق الأقليات والأجناس والشفافية في الحكومة. ومع ذلك فقد كان هناك حديثا "حركة ارتجاعية" ضد نشر وتعزيز الديمقراطية من بعض النظم الغير ليبرالية والشعوب التي تجمع، وإن يكن لأسباب مختلفة، بين خوف واستياء من التأثير الخارجي.

تتعارض الصعوبات حتى في المناخ الجيد وجهود دعم الديمقراطية، لا سيما في الشرق الأوسط بشكل متكرر مع النظم الحاكمة التي تخشى من الديمقراطية لأن فيها تهديد لمصالحها السياسية ولأنها تعارضها من خلال القوانين التي تمنع تأسيس أحزاب سياسية معارضة أو التخويف من أي نشاط غير حكومي مؤيد للديمقراطية. وتواجه جهود دعم وتعزيز الديمقراطية أيضا مقاومة من جماعات أخرى تشمل الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعد من أشهر هذه الجماعات. فعلى الجانب المحلي، أدت قلة الميزانية الفيدرالية والمقاومة العنيفة للجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة لتدعيم الديمقراطية في العراق وأفغانستان إلى تقليل الدعم بين الكونجرس والرأي العام الأمريكي لما يعتبره الكثير مهمة صعبة جدا ستؤدي إلى القليل من النتائج الملموسة. أضف إلى ذلك أنه بسبب أن العملية الليبرالية لنشر الديمقراطية من الممكن أن تقود إلى نتائج انتخابية غير ليبرالية، وهذا ملاحظ بشكل كبير في النصر الحديث الذي حظيت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك حذر متزايد بشأن الفاشستيين العلمانيين الضاغطين لفتح نظمهم السياسية عند وجود مخاطر من أن الإسلاميين المتطرفين سوف يحلوا محلهم.

خارطة طريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي

تحديد المستمعين والمشاركين الرئيسيين:

إن الجزء الهام والحرج من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لبناء الشبكات والجهود التي تبذلها في سياسة الاتصال الاستراتيجي والدبلوماسية العامة هي تحديد الشركاء والمستمعين. وتشكل الصعوبة في تمييز الحلفاء الممكنين من الأعداء مشكلة رئيسية للمؤسسات والحكومات الغربية التي تحاول تنظيم دعم للمسلمين المعتدلين. ولقد بدأ

العمل الذي تقوم به مؤسسة راند – كما في كتاب تشيريل بينارد تحت عنوان " الإسلام الديمقراطي المدني" وكتاب أنجيل راباسا وآخرون تحت عنوان، "العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر"- في وضع إطار لتحديد النزعات الأيديولوجية في العالم الإسلامي وهذا يعد ضروري من أجل تحديد القطاعات التي من الممكن أن تكون فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها مؤثرين بشكل أكبر في نشر الديمقراطية والاستقرار لمواجهة تأثير الجماعات المتطرفة وجماعات العنف.

يختلف المسلمون بشكل أساسي في كل أنحاء العالم ليس فقط في وجهات نظرهم الدينية لكن في توجههم السياسي والاجتماعي بما في ذلك مفاهيمهم المتعلقة بالحكومة؛ وفي وأرائهم حول أولوية الشريعة (القانون الإسلامي) المصادر الأخرى للقانون وأرائهم حول حقوق الإنسان ولا سيما حقوق المرأة والأقليات الدينية؛ وما إذا كانوا سيدعموا أو يبرؤا أو يتسامحوا مع العنف الذي يرتكب

بسبب إحراز تقدم في الأجندة السياسية والدينية. ونحن نشير إلى هذه الأشياء بأنها "القضايا البارزة" ويتيح وضع الجماعات أو الأفراد فيها تصنيف دقيق بشكل أكثر لهذه الجماعات في ضوء صلتها بالتعددية والديمقراطية.

سمات المسلمين المعتدلين

من أجل تحقيق أغراض هذه الدراسة، من الممكن تعريف المسلمين المعتدلين بأنهم هؤلاء الذين يشاركوا في الأبعاد الرئيسية للثقافة الديمقراطية. وتشمل هذه الأبعاد دعم ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا (بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحرية العبادة) واحترام التنوع والاختلاف وقبول المصادر الغير متعصبة للقانون ومعارضة

الإرهاب والأشكال الأخرى غير الشرعية للعنف.

1. الديمقراطية

إن المقصود بالديمقراطية كما هو مفهوم في التقليد والاتفاق الغربي الليبرالي هو أن الشرعية السياسية تنشأ من إرادة الشعب المعبر عنها من خلال انتخابات ديمقراطية وحرة في القضية البارزة الرئيسية في تحديد المسلمين المعتدلين. يأخذ بعض المسلمين بالرؤية العامة في الغرب القائلة بأن القيم الديمقراطية هي قيم عالمية وليست مشروطة بسياقات دينية وثقافية خاصة. ومع ذلك يأخذ مسلمون معتدلون آخرون بوجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي يجب أن تعتمد على النصوص والتقاليد الإسلامية. فهم يسعوا إلى وضع سياق لهذه النصوص بطرق تدعم القيم الديمقراطية وتجد مصادر من الكتب المقدسة تتعلق بالديمقراطية كما هو الحال في الأمر القرءاني القائل بأن المسلمين يجب أن يخضعوا جميع أمورهم للاستشارة (الشورى). في أي من الحالات، كيف تكون النتائج. سواء ما إذا كانت الفلسفة السياسية مشتقة من مصادر غربية أوقرآنية حتى يجب دراستها، فلابد أن تدعم بشكل حاسم التعددية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

ويتضمن دعم الديمقراطية معارضة مفاهيم الدولة الإسلامية- ولا سيما تلك التي تتضمن ممارسة السلطة السياسية بواسطة صفوة من كهنوتيين معينين بشكل ذاتي كما في حالة إيران. يتمسك المسلمون المعتدلون بالرؤية القائلة بأنه لا يمكن لأحد أن يتحدث باسم الرب. بل على العكس من ذلك، إن اتفاق المجتمع أو الجماعة (الإجماع)، كما انعكس ذلك في الأراء العامة المعبر عنها بحرية،

هو الذي يقرر إرادة الرب في كل حالة. فمن خلال الاسلام الذي ينتهجه

الشيعة الإثنا عشرية توجد تقاليد قديمة وطويلة للتصوف، وهو التقليد الديني الشيعي الذي يخشى السلطة السياسية ويرى أنه ينقصها القانون الإلهي في غياب الإمام. وهذا التقليد قد تم إفساده بواسطة الأمم الخمينية الثيوقرطية في إيران وفي الأماكن الأخرى حيث تؤثر نظم الحكم الإيرانية ومع ذلك فهي مازالت تثابر في العراق وفي الأماكن الأخرى كأساس ممكن للتطور الديمقراطي.

2. قبول مصادر القانون غير المتطرفة

إن الخط القاسم بين المسلمين المعتدلين والإسلاميين المتطرفين في الدول التي يكون بها نظم قانونية معتمدة على النظم القانونية الغربية (وهذا هو الحال في أغلبية دول العالم الإسلامي) هو ما إذا كان يجب تطبيق الشريعة أم لا. وتكون التفسيرات التحفظية والمقاومة للتغيير للشريعة غير متطابقة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، وهذا لأن، كما أشار المفكر السوداني الليبرالي عبدالله النعيم، الرجال والنساء والمؤمنون وغير المؤمنون لا يكون لهم حقوق متساوية طبقا للشريعة. أضف إلى ذلك أنه بسبب تنوع الأراء في القانون الإسلامي، قد يعني أي تشريع للمبادئ الإسلامية وجعلها قانونا فرض الإرادة السياسية بالقوة لمن يكونوا في السلطة باختيار بعض الآراء وترك الأراء الأخرى وبذلك تجاهل المؤمنين وحريات الاختيار الأخرى.

3. احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية

المسلمين المعتدلين مؤيدين للمساواة بين الجنسين ومنفتحين على التعددية الدينية والحوار فيما بين العقائد والأديان. فعلى سبيل المثال، يحتج المسلمون المعتدلون بأن الأوامر المتعلقة بوضع المرأة داخل المجتمع والعائلة، والتي تدعو إلى التمييز في القرآن والسنة

(فعلى سبيل المثال، إرث الإبنة يجب أن يكون نصف ميراث الإبن) يجب إعادة تفسيرها على أساس أن الظروف الحالية ليست هي نفس الظروف التي كانت سائدة في عصر النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ويدافع المعتدلون أيضا عن حق المرأة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية وحقها في المشاركة الكاملة في العملية السياسية بما في ذلك حقها في أن تتقلد المناصب السياسية. وعلى نحو مشابه، يدافع المعتدلون أيضا عن المواطنة والحقوق القانونية لغير المسلمين.

4. نبذ الإرهاب والعنف الغير مشروع

وقد فهم المسلمون المعتدلون، مثل أي من الملتزمين بالتقاليد الدينية الأخرى، وأخذو بمفهوم الحرب العادلة. فطبقاً لما قاله منصور إيسكوديرو، قائد الاتحاد الأسباني للمؤسسات الدينية الإسلامية (FEERI)، قد يكون من الخطأ القول بأن الإسلام لم يتدبر ويدرس قضية العنف. فالشيء المهم هو تحديد المبادئ الأخلاقية التي تضبط قضية العنف: ما هي أنواع العنف الشرعية وأنواع العنف غير الشرعية ؟ كيف وبأي شكل يكون العنف الذي يكون له أهمية قصوى مهم في تحديد ما إذا كان عنف شرعي أم لا. فاستخدام العنف ضد المدنيين والعمليات الانتحارية التي يطلق عليها الإرهاب تعد غير شرعية. ومع ذلك إنه لشيء شرعي أن تستخدم العنف بشكل دفاعي لحماية المسلمين من المعتدين. إن العنف المشروع لابد أن يحترم الحدود المعيارية مثل استخدام الحد الأدنى من القوة المطلوبة واحترام حياة الغير مقاتلين وتجنب الكمائن والاغتيالات.

تطبيق المعايير

يترتب مما سبق أنه ليس كافياً أن تعلن جماعة أنها جماعة ديمقراطية بمجرد تفضيلها واختيارها للانتخابات كوسيلة لتشكيل الحكومة وهذا ما

حدث مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر. حيث أنه من المهم لكي تكون ديمقراطي أن تحترم حرية التعبير والاجتماع وحرية الدين (وحرية أن لا يكون لك دين أصلا): وهذا هو ما أُطلق عليه بعد أحداث 11سبتمبر بـ"البنية التحتية للعمليات السياسية الديمقراطية". ولذلك عند تحديد ما إذا كانت الجماعة أو الحركة تتفق مع هذا التوصيف للاعتدال، فعليها أن تقدم صورة كاملة عقلانية لآرائها العالمية. ومن الممكن أن تتضح لنا هذه الصورة من خلال الإجابة على هذه الأسئلة التالية:-

- هل هذه الجماعة (أو الفرد) قامت بدعم العنف أو التسامح بشأن من يقوم يأعمال العنف ؟ وإذا لم تكن تقوم بتدعيم العنف أو التسامح فيه في وقتنا الراهن، فهل قامت بدعمه أو التسامح بشأنه في الماضي ؟

- هل تقوم هذه الجماعة أو الفرد بتدعيم الديمقراطية ؟ وفي هذه الحالة، هل تعرف هذه الجماعة الديمقراطية بشكل متسع في ضوء الحقوق الفردية؟

-وهل تقوم بدعم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ؟

-وهل تقوم بعمل أي استثناءات (على سبيل المثال استثناءات تتعلق بحرية الأديان) ؟

-وهل تؤمن بأن تغيير الديانة هو حق من حقوق الأفراد ؟

-وهل تعتقد أن الدولة يجب أن تطبق مبادئ القانون الجنائي للشريعة الإسلامية وتجعلها محلاً للتنفيذ ؟

-وهل تعتقد أنها يجب أن تطبق مبادئ القانون المدني للشريعة وتجعلها محلاً للتنفيذ ؟ أو هل تعتقد أنه يجب أن لا يجب أن يكون هناك خيارات خلاف الشريعة لهؤلاء الذين يفضلون أن يتم نظر الأمور الخاصة بالقانون المدني تحت نظام قانوني علماني ؟

-وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم نفس حقوق المسلمين ؟
-وهل تعتقد أن الأقليات الدينية من الممكن أن يتقلد أحد من أفرادها منصب سياسي عالي في دولة بها أكثرية من المسلمين ؟
-وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم الحق ومخولين لبناء وإدارة مؤسسات دينية خاصة بهم (مثال الكنائس والمعابد الصهيونية) بالبلدان التي يكون غالبية سكانها من المسلمين ؟
-وهل تقبل تطبيق النظام التشريعي (القانوني) الذي يركز على المبادىء والأسس القضائية الغير طائفية ؟
بعيداً عن الأيدلوجية، من الضروري أيضاً أن نسأل بعضاً من الأسئلة حول علاقات هذه الجماعات مع ممثلين سياسيين أخريين، ونتائج وتأثيرات هذه العلاقات. فعلى سبيل المثال، هل هم متحالفون في صورة جبهات سياسية مع الجماعات (الراديكالية)؟ وهل يقوموابتلقي دعم من مؤسسات راديكالية أو يقوم بتمويل مثل هذه المؤسسات ؟

المشاركون المرتقبون

وعلى وجه العموم، يبدوا أن هناك ثلاث قطاعات واسعة خلال نطاق النزعات الأيديولوجية على مستوى العالم الإسلامي حيث تستطيع الولايات المتحدة والعالم الغربي أن تجد مشاركين من بينهم في مجهوداتهم للتغلب على التطرف الإسلامي وهذه القطاعات تتكون من: العلمانيين والمسلمين الليبراليين والمعتدلين التقليديين ، بما فيهم الصوفية.

1. العلمانيون

لقد كانت العلمانية بأشكالها المتنوعة صياغة سائدة لمفهوم العلاقة بين الدين والدولة بين نخبة من السياسيين أثناء السنوات التي تشكلت فيها

معظم البلدان الإسلامية الحديثة.ومع ذلك فقد حدث في السنوات الأخيرة أن فقدت العلمانية الأساس الذي تستند عليه. والسبب في هذا يرجع بشكل جزئي إلى ظهور وازدهار الإسلاميين في العقود الثلاثة الأخيرة فى الكثير من بلدان العالم الإسلامي ويرجع من ناحية أخرى إلى أن العلمانية قد أصبحت مرتبطة (لا سيما في العالم العربي) لا بالنماذج الغربية الديموقراطية الليبرالية، ولكن بالأجهزة السياسية الفاشلة المؤيدة لهذا المبدأ. وعليه،فعند نشر البدائل العلمانية للجماعات الإسلامية، من الضروري إجراء بعضاً من التفريق أو التمييز. فالعلمانيين في العالم الإسلامي يندرجوا تحت ثلاثة تصنيفات: العلمانيين الليبراليين و" العلمانيين الغير مؤيدين للإكليريكية" والعلمانيين الفاشستيين.

فالعلمانيين الليبراليين يدعموا القانون العلماني والتعليمات المرتبطة به من خلال بيئة المجتمع الديمقراطي. حيث أنهم يتبنون للقيم الليبرالية أو للقيم الديموقراطية- الاجتماعية، والتي هي بمثابة الأساس أو الجوهر للأسلوب الغربي " الديانة المدنية ". حيث أنهم يؤمنون بالفصل بين المناخ الديني والمناخ السياسي، ولكنهم لم يكونوا غير معادين للدين في حد ذاته، أو للمظاهر العامة للدين. وقيم العلمانيين الليبراليين تكون هي الأقرب أو الأكثر قرباً من القيم السياسية الغربية، ولكن هذه الجماعة تمثل الأقلية في العالم الإسلامي. ومع هذا، فإن دراستنا الخاصة بالعلمانيين من المسلمين قد أوضحت أنه، على النقيض لما تم افتراضه بصفة عامة، فإنه لم يتم النظر إليهم أو اعتبارهم ظاهرة جديدة أو غير جديرة بالاهتمام في العالم الإسلامي (راجع الفصل التاسع).

كما أنه توجد مدرسة أخرى للعلمانية، وهي الأقرب ما يكون لوجهة نظر المذهب (الأتاتوركي) ، والتقليد الفرنسي الخاص بال (الدولة العلمانية)،

ولعدم وجود مصطلح أدق، فقد أشرنا إلى هذا النوع على أنهم " العلمانيين الغير مؤيدين للإكليريكية" (على الرغم من أن المسلمين السنة ليس لديهم رؤساء من رجال دين). وفي هذا النوع-الذي على الرغم من أنه يعتبر ضعيف،إلا أنه مازال سائداً بتركيا - تكون الدولة علمانية بشكل عدواني حيث يتم حظر العروض المفتوحة للكيانات الدينية في المدارس أو الأماكن الرسمية الأخرى. فالحرب أو النزاع بشأن ارتداء المرأة للحجاب (المعروف بغطاء الرأس) في بلدان مثل فرنسا، وتونس وتركيا وسنغافورا، تعتبر من مظاهر الصدام بين ال الدولة العلمانية والمظاهر المؤكدة على (التقوى).

أما الجماعة الثالثة من جماعات العلمانية تتمثل في العلمانيين المؤيدين لمبدأ العلمانية: حيث تضم كلاً من البهائيين والناصريين، والشيوعيين المعاصرين ، والمناصرين للنزعات الأخرى من الفاشستية. وعلى الرغم من أن القادة العلمانيين الفاشستيين معادين للإسلاميين من الناحية النظريةً، إلا أنهم ً أحيانا ما يحاولوا استخدام رموزاً وشعارات إسلامية عندما يكون ذلك في صالح الأهداف السياسية. وهذا ما حدث مع الرئيس صدام حسين في السنوات الأخيرة له في السلطة. كما يُعرَف أيضاً أنهمتعاونوا وتحالفوا مع الإسلاميين ضد المصلحين الديمقراطيين. ويتضح من خلال الشرح أن الأفراد والجماعات التي تنتمي لهذه الفئة من العلمانية قد لا يكونوا شركاء مناسبين للديمقراطيين من الولايات المتحدة والدول الغربية.

2. المسلمون الليبراليون

يختلف المسلمون الليبراليون عن العلمانيين في أن أيديولوجيتهم لهاأساس ديني- شبيه بالديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين- ولكنهم يدافعوا عن

أجندة متوافقة الأمم الغربية التي تدعو إلى التعددية والديمقراطية.قد يكون الإسلاميون الليبراليون متمسكين بأعراف إسلامية مختلفة، فقد يكونوا من الميالين للعصرية؛ وهم الذين يسعوا إلى التنسيق بين القيم الأساسية للإسلام والعالم العصري، كما هو الحال مع الناشط الإسلامي الأندونيسي الليبرالي يوليل أبشر عبدالله والذي يتزعم شبكة إسلامية معتدلة. وقد يكون المسلمون المتحررون من الذين لهم خلفيات تقليدية.

فما يشترك فيه المسلمين الليبراليين هو الإعتقاد بأن القيم الإسلامية تتماشى ومبادىء الديموقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان ، والحريات الشخصية (لدى الأفراد)، طبقاً للمشار إليه في هذا التعريف من واقع الإسلاميين الليبراليين.

إن مصطلح (المذهب الإسلامي الليبرالي) يوضح المبادىء الرئيسية أوالجوهرية التي نتمسك بها: حيث أنه يشير إلى المنهج الإسلامي الذي يؤكد على " الحريات الشخصية " (طبقاً لمذهب المعتزلة حيث يراعى " حريات الإنسان ") و" تحرر " البنية السياسية الاجتماعية – السياسي من السيطرة الفاسدة والقمعية. حيث أن كلمة " ليبرالي " تحمل معنيين مختلفين. أولها ليبرالي (بمعنى كون الشخص حر) والثاني بمعنى "محرراً". لذا يجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نؤمن بالإسلام ومبادئه كما هوعليه – دون إعطاءه أي صفة أووصف كما عبر بذلك بعضاً من الأفراد. حيث أن الإسلام يكون غير ممكناً دون إعطائه أوإرتباطه بوصفاً، ففي حقيقة الأمر فإن الإسلام قد تم تفسيره بالعديد من الطرق طبقاً لحاجة المفسرين. كما أننا نختار نوعاً من التفسير، و بهذه الطريقة، فإننا نكون قد اخترنا وصفاً للإسلام، بأنه " ليبرالى ".

فالمسلمون الليبراليون يكونوا معادين لمفهوم " الدولة الإسلامية ".وكما

لاحظ الأندونيسيين الميالين للعصرية وكما أشار رئيس مجلس " المحمدية " السابق أحمد سيفيى معرف، لا توجد آية واحدة في القرآن الكريم تشير إلى تنظيم الدولة.

كما أن المسلمين الليبراليين قد أكدوا على جذور الديموقراطية الإسلامية من خلال إستشهادهم بمفهوم (الشورى) المذكور في القرآن، والذي أدى بهم إلى الإعتقاد والإيمان بالنظام السياسي القائل بالمساواة. ومن خلال وجهة النظر هذه، فإن الحكومة الإسلامية يجب أن تكون في طابعها ديمقراطية. ولا ينبغى أن تكون ملكية (خلال إنتقال الحكم من سلالة أوأفراد معينين) والذى يعد حياداً خطيراً عن التعاليم الإسلامية، تبعاً لوجهة نظر (سيافى معرف): وبهذا المعنى المتضمن فإن حكومة المملكة العربية السعودية لم تكن بهذه الطريقة إسلامية (أوتتبع للشريعة الإسلامية) وحتى ولوكان دستورها القرآن.

ووجهة النظر الثابتة في فكر المسلمين المعتدلين الليبراليين هي التي تقول أن الشريعة تعد نتاجاً للظروف التاريخية في الفترة الخاصة بظروف نشأتها وأن عناصرها – مثل العقاب البدنى – لم تعد متماشية مع البيئة والظروف وعليه فإنها في حاجة إلى التحديث.في كتاب تحت عنوان "الإسلام والحريات: سوء الفهم التاريخي" يحتج المفكر التونسي محمد شرفي،المناهض للعصرية بأنالنظام الإسلامي الحاكم في العصر العباسي والأموي نشأ في بيئة كان فيها تحالف وتشارك بين رجال الدين ورجال السياسة. تبعاً للمفكر المعاصر (المتزعم لحركة التحديث) فقد عبر أنه في ظل حكم الأمويين والعباسيين فإن القانون الإسلامي قد تم إستنباطه من خلال سياق التحالف بين اللاهوتيين ورجال السياسة. وعلى الرغم من أن القانون كان يرتدى لثوب الدين، إلا أنه تم كتابته وتنظيمه ليتناسب

والمتطلبات السياسية الخاصة بالحكام. وفي وقت ما كانت نظرية الدولة مبنية على الفاشستية حيث لم يكن هناك مساواة بين النساء والرجال واشتمل النظام القانوني على العقاب الجسدي. ويحتج تشارفي بأن هذه الظروف كانت موجودة في كل مكان أيضا "ولكن اشتملت على أشياء أخرى".

3. الصوفية والمعتدلين المتمسكين بالتقاليد

يشكل الصوفية والمسلمين المتمسكين بالتقاليد الأغلبية العظمى من المسلمين. فهم يكونوا في الغالب وليس دائما مسلمون محافظون يتمسكوا بمعتقدات وتقاليد مر عليها قرون- 1400 عام من الأعراف والتقاليد الإسلامية والتعلق بالقيم الروحية المعادية للأيديولوجية المتعصبة، هذا طبقا لما قاله عبد الرحمن وحيد. وتشمل هذه التقاليد تبجيل الشيوخ (والصلاة عند قبورهم) وممارسات أخرى يبغضها الوهابيون. فهم يفسروا الكتب المقدسة على أساس تعاليم المدارس للتشريعات (المذهب) المؤسس في القرون الأولى من الإسلام كما أنهم لا يشتركوا في التفسير الغير وسطي للقرآن والحديث (تقاليد وأفعال النبي محمد) مثلما يفعل السلفيين والمؤيدين للعصرية. ويضم العديد من المسلمين الملتزمين بالتقاليد عناصر من تعاليم الصوفية- التصوف الإسلامي الذي يركز على التجارب الشخصية والوحي- في ممارستهم لتعاليم الإسلام.

وقريب من هذه الدراسة تلك الحقيقة القائلة بأن السلفيين والوهابيين هم أعداء أشداء للصوفية والمتمسكين بالتقاليد. وعندما اكتسبت الحركات الإسلامية المتطرفة قوة، سعوا إلى قمع ممارسة تقاليد الإسلام الصوفي والتقليدي كما حدث في التخريب المشهور للآثار الإسلامية في السعودية. وبسبب التضحية بهم بواسطة السلفيين والوهابيين، يعتبر الصوفية

والمتمسكين بالتقاليد هم الحلفاء الطبيعيين للغرب لدرجة أنه من الممكن تأسيس أساس مشترك فيما بينهم.

كما اكتشفنا إمكانية عمل شراكات مع الصوفية والمتمسكين بالتقاليد، من المهم أن نتذكر أن هناك تنوع واسع في هذه الفرق. ففي بلاد مثل البوسنا وسوريا وإيران وكازخستان وأندونيسيا، يكون الإسلام الذي يتم ممارسته هناك في المجتمع المحلي عبارة عن اسلام صوفي أو متأثر بالصوفية ولكنه ظاهرة منتشرة. وفي بلاد أخرى مثل الأراضي الألبانية والمغرب وتركيا والهند وماليزيا، توجد الصوفية في شكل منظم ومنضبط. على الرغم من أن الصوفيين واجهوا في بعض الحالات نزعات راديكالية وقاموا بدعم جماعات عسكرية، فعلى وجه العموم تنتمي الجماعات الصوفية للجانب المعتدل من هذا القسم. وبعض الحركات الصوفية معتدلة من الناحية العسكرية، فعلى سبيل المثال تؤكد جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية بلبنان على الاعتدال والتسامح ومعارضة النشاطات السياسية واستخدام العنف.

ويشجع القائد الديني التركي (فتح الله جولن) الإسلام الصوفي الحديث المعتدل، حيث أنه يعارض تنفيذ الدولة للقانون الإسلامي مشيراً إلى أن معظم اللوائح الإسلامية تتعلق بالحياة الخاصة بالأفراد ويهتم القليل منها بأمور الحكم. فالدولة كما يعتقد هو لا ينبغي أن تطبق أوتنفذ الشريعة الإسلامية: لأن الدين يعد مسألة شخصية، فقوانين ومتطلبات عقيدة بعينها لا ينبغي أن يتم فرضها على السكان ككل. كما وسع جولن من فكرته الخاصة والمتعلقة بمبدأ التسامح والحوار المتبادل مع كلاً من المسيحيين واليهود: حيث تقابل مرتين مع البطريارك بارثولوميوس، رئيس البطرياركية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية (Ecumenical Patriarchate) باسطنبول،

كما زار البابا في روما عام 1998وتلقى دعوة بزيارة الحاخام الإسرائيلى.
حيث يؤكد جولن على تماشي مبادىء الدين الإسلامي مع مبادىء الديمقراطية كما يقبل الحجة القائلة بأن فكرة المذهب الجمهوري تتطابق بشكل كبير مع المفاهيم الإسلامية للشورى.. وقد كان جولن من المعارضين لأياً من الأنظمة (الديكتاتورية) المؤيدة لإخضاع الفرد وحقوقه إخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة والتي ربما تفرض قيوداً على الأفكار كما أنه كان شديد النقض لكلاً من النظام الإيراني والنظام بالمملكة العربية السعودية. كما دأب على وجهة نظره الخاصة بأن التفسير التركي وخبرتها عن الإسلام تختلف عن البلدان الأخرى خاصةً البلاد العربية. كما كتب جولن عن "الإسلام الأناضولي" والذي يرتكز فيه على مبادىء التسامح والبعد عن فرض قيود مشددة أو التعصب.

هل كان يجب إشراك الجماعات الإسلامية(الإسلاميين)؟

هناك نقاش محتدم داخل المجتمعات السياسية والأكاديمية بالولايات المتحدة وأوربا حول ما إذا كان يجب إشراك الجماعات الإسلامية كشركاءِ أم لا. وقبل إلقاء الضوء على شقيَّ هذا النقاش فنحن في حاجة أولاً إلى تعريف مفهوم (الجماعات الإسلامية) أوالإسلاميين. فأحد هذه التعريفات تشير إلى أن الجماعات الإسلامية هي ببساطه تمثل لجماعة المسلمين الذين يكون لديهم مخططاً إسلامياً أوأجندة سياسية خاصة بهم. وهذا التعريف يكون أكثر فائدة على النطاق الشمولى أو/و الأوسع حيث أنه يشمل أياً من الأفراد المشاركين في السياسات الخاصة بالعالم الإسلامي. وعلى نطاق أضيق فإن من أفضل التعريفات هي التي تشير إلى أن الجماعات الإسلامية أو(الإسلاميين) هم هؤلاءِ الذين يرفضون فكرة فصل

السلطة عن الدين. حيث أن الإسلاميين يسعون إلى إصدار بعضاً من الكتابات الخاصة عن الدولة الإسلامية، أوعلى الأقل التعريف بالشريعة كأساس لسن القوانين.

والحجة التي تؤيد إشراك الإسلاميين لها ثلاث أسباب يمكن الرجوع إليها: أولا:-يعتبر الإسلاميين هم البديل الحقيق الوحيد الذي له شعبية والذي من الممكن أن يحل محل النظم الفاشستية في العالم الإسلامي. ثانياً: إن الجماعات الإسلامية مثال الأخوان المسلمين في مصر قد تمَّ انضمامهم لدعم الديمقراطية التعددية، وحقوق المرأة.... إلخ، والشكل الثالث يتمثل في أن الإسلاميين من المحتمل بدرجة كبيرة أن يثبتوا ويؤكدوا على نجاحهم في توعية ونصحالإرهابيين المتوقعينحتى لا يقوموا بارتكاب العنف ويقوموا بذلك أكثر من رجال الدين المسيطرين.

وطبقا لما قاله عمرو حمزاوى، في دول مثل مصر كان هناك تقارب الليبراليين المعتمدين على اليسار والإسلاميين المعتدلين على قواعد الديمقراطية والتقارب الجيد ومقاومة الفساد. وأقر حمزاوي بأنه منذ فترة التسعينات، وأخذ الإخوان المسلمون في مصر إعادة مراجعة مفاهيمهم الخاصة بالسياسة والمجتمع. حيث أن نشوءهم اشتمل على تراجع عن هدف الدولة الإسلامية وتحول من المفاهيم التحفظية إلى مفاهيم أقل تحفظية بالنسبة للمجتمع: فعلى سبيل المثال وجهة النظر الأكثر معاصرة الخاصة بحقوق المرأة. حيث يسلم حمزاوى بأن المناطق الأقل تقدماً مازالت مرهونة بوجود الإخوان المسلمين. والمسلمين المعتدلين لم يكونوا ليبراليين، ولكنهم يضمروا داخل أنفسهم وجهات نظر (المحافظينِ)، ومع ذلك فإنه يعتقد أن هناك فرصة سانحة أمام الولايات المتحدة رغم الصعوبة التي ستواجهها فالتواصل مع الإسلاميين المعتدلين، وأنه خلال هذا

التواصل فإن الولايات المتحدة يمكنها التأثير عليهم.
وقد مولت مساهمات CSID التي تعتمد على واشنطن في هذه الطريقة، حيث أن CSID تهدف إلى تضافر جهود كلاً من العلماء والناشطين السياسيين معاً لنشر الديمقراطية بالعالم الإسلامي - فمركز المساهمين يمثل كلاً من العلمانيين والإسلاميين التقدميين الذين يؤمنون بالديمقراطية ونبذ العنف وقد ضم المركز هذه الجماعات في نقاشات حول مفاهيم الديمقراطية وطرق تطبيقها في بلادهم ومجالات الاتفاق ودعم الاتفاق، وما إذا كانوا يستطيعوا العمل سويا في قضايا يتفقوا عليها.
وهناك بعض الحكومات الأوروبية المستعدة للاعتراف بالإسلاميين وتشجيعهم على الرغم من أن هذا يبدوا في بعض الحالات مسببا للكثير من المشاكل التي تتعلق بعدم التمكن من التفريق بين الإسلاميين والمسلمين المتحررين وهذا أكثر من الوعي السياسي. فعلى سبيل المثال، يترأس المجلس الإسلامي لبريطانيا العظمى (وهي المؤسسة الرئيسية المعترف بها حكوميا في المملكة المتحدة) أعضاء من الإسلاميين. وفي أسبانيا، كان لقادة اتحاد الجمعيات الإسلامية الأسباني (UCIDE) (وهو واحد من فيدراليتين تكونان اللجنة الإسلامية الأسبانية المعترف بها حكوميا) علاقات وطيدة الإخوان المسلمون في سوريا. وفي فرنسا، تحكم الراديكاليون في المؤسسة الجديدة التي ترعاها الحكومة، وهو المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، وهذا حدث عقب الانتخابات التي عقدت في أبريل 2003 في مساجد يتحكم بها الراديكاليون.
ومثل الحجة التي تطالب بمشاركة الإسلاميين، تضم الحجة التي ترفض اشتراكهم ثلاث أجزاء. أولا ، أننا لا نعرف ما إذا كان الخطاب البلاغي والأكثر اعتدالا تقريبا قبل الديمقراطية يمثل تحول تكتيكي أو استراتيجي أم

لا. هل توقفا عن أن يكونوا إسلاميين بالفعل، بمعنى أنهم قبلوا بالفصل بين الدين والدولة ؟ أو هل يقوموا ببساطة من التقليل من صورة أحد الأهداف (إنشاء دولة إسلامية) والتأكيد على أجندة أقل إثارة للنقاش وأكثر تفضيلا ؟ وبدون تغيير جوهري أو مؤثر، ما هي الضمانات الموجودة التي تضمن أن الإسلاميين إذا وصلوا للسلطة قد لا يعودوا إلى أجندة أكثر راديكالية ؟ وتعتبر إيران مثال للتحذير من هذا الوضع.

الحجة الثانية هي أنه إذا كان الإسلاميون أكثر تأثيرا على المدى القصير في منع الحركات الجهادية المرتقبة من ارتكاب أعمال إرهابية (وهو اقتراح مطروح للتساؤل للبدء به)، قد يدعم الاعتراف الرسمي والدعم من مصداقيتهم ويمكنهم من التأثير بشكل فعال في المجتمع. وعلى المدى الطويل، قد تكون التكاليف الاجتماعية التي تكلفت لنشر الحركة السلفية للشعوب كبيرة جداً.

ثالثا، إذا سلم أحد في العديد من الأجزاء أن الجماعات الإسلامية والمعتدلة في العالم الإسلامي ضعيفة تنظيميا وحتى غير قادرة على تكوين دوائر انتخابية رئيسية، فعلى الغرب، حتى يتجنبوت هذه الجماعات لصالح المتحدثين الإسلاميين، أن يقوم ببساطة بتخليد هذا الضعف. والافتراض الوحيد في هذه الدراسة هو نقطة الضعف الرئيسية عند هذه الجماعات كانت من الناحية التنظيمية وأن الذي قد يربطهم سويا في بناء شبكات قوية قد يوسع من رسالتهم ويوسع من تفضيلهم بين المجتمعات ويمكنهم من التنافس بشكل أكثر فعال مع الجماعات الإسلامية في السوق السياسية.

وليس معنى هذا أن نقول أن الولايات المتحدة وحلفاؤها لا يجب أن يدخلوا في حوار مع الإسلاميين المعتدلين؛ فمثل هذ الحوار من الممكن

أن يكون بناء في توضيح وضع كلا الجهتين. ومع ذلك، يتم توجيه الموارد والبرامج والإمكانيات بشكل أحسن في بناء المؤسسات الإسلامية المتحررة والمعتدلة.

عوائق نشر الاسلام المعتدل في الشرق الأوسط

أن العائق الرئيسي لبناء شبكة مسلمة معتدلة في الشرق الأوسط هو غياب وجود حركات تحررية واسعة الانتشار لربطها. يوجد اليوم فقط مجموعات وافراد مبعثرين . نفلا عن المسلمين المتحررين في الشرق الأوسط، لكسب المعركة للإسلام لابد من عمل مجموعات تحررية" لاستعادة الإسلام من الخاطفين" كان هناك قدر معين من الشمولية السياسية تحت الحكم الملكى العراقى والمصرى . ولكن هذا تم سحقه امن قبل الانظمة العسكرية التي تلت الاطاحة بهمافى 1950. في مصر يوجد شكل وليس جوهر لحكومة برلمانية (وذلك ليس حتى موجود في العراق تحت حكم صدام حسين). في ظل غياب الحركات التحررية والمجتمعات المدنية، الاسلاميون والمساجد هم فقط قناة للمعارضة السياسية . في الحوارات التي اقيمت مع المثقفين التحرريين المصريين قالوا انه من المهم أن تقوم الولايات المتحدة بتقوية هذه الاصوات وبفعل هذا قد يزيد من وضوحها في الوطن ودوليا. احد التحرريين المصريين اقترح أن تقوم الولايات المتحدة بتطوير مكافئ ثقافى لمنتدى دافوس الاقتصادى العالمى وبناء موقع الكتروني"تحررى عالمى" لتقديم الدعم المعنوى، يربط بمواقع الكترونية ومنتديات أخرى لتسهيل التفاعل بين التحرريين.

كان هناك اجماع في الاراء بين المحاورين المصريين على أن الإسلام المصرى في جوهره معتدل، العديدون ابرزوا تباينه عن الشكل السعودى

للإسلام.

احدهم علق أن احد أسباب هزيمة "الجماعة الإسلامية" احد فروع "الإخوان المسلمين" المصرية هو شروعها في التدخل في عادات وتقاليد الناس. بينما لغياب المنافذ السياسية المعتدلة البديلة فان عدم رضاء العامة عن الوضع الراهن يوصل عن طريق الإخوان المسلمين والاحزاب المسلمة الاخرى.

المجتمع الاردنى يمكنه أن يوفر منبر مناسب والذي منه يمكنبناء شبكات معتدلة في العالم العربي. د."مصطفى حمارانه" مدير "مركز الدراسات الاستراتيجية" بعمان اخبر احد باحثى (راند)في 2003 أن "المجتمع أكثر نضجا من الحكومة " وان الاردن عند مفترق وان احد خياراته هو اعادة الهيكلة والديموقراطية سريعا. كعلامة على هذا النضج قال د."حمارانه" أن المسلمين يصوتون للمرشحون حسب القضايا وليس للتبعية الدينية. وبهذا الخصوص فان نتائج على السلوكيات المؤثرة على التصويت التي تشاركت فيها (راند) بواسطة د."فليز برايزت" المدير السياسى"لمركز الدراسات الاستراتيجية" في جامعة الاردن اظهرت أن الكفاءة الشخصية والتبعية القبلية والخبرة السياسية أتت قبل الدين.

الإسلام المعتدل هو المعيار في العديد من دول الخليج الصغرى مثل الكويت ،البحرين، ودبى و ابوظبى في الامارات. لكن لا يوجد شبكات منظمة معتدلة. الجماعات الأكثر تنظيما هم السلفيون والوهابيون والذين يقومون بغزو تلك الدول.خاصة في القطاعات التعليمية والمالية.على سبيل المثال. الإخوان المسلمون يتحكمون في ادارة الجامعة الكويتية وبيت التمويل الكويتى . ومع ذلك ورغم العوائق التنظيمية ،فان التحرريين الكويتيين يناضلون للترويج للديموقراطية والشمولية والاعتدال الديني . من

ابرز التحرريين الكويتيين بشارة السكرتير العام لحركة الكويت القومية الديموقراطية ،د.شملان العيسى مدير "المركز الاستراتيجى للدراسات المستقبلية" جامعة الكويت ومحمد الجاسم رئيس تحرير أكثر صحيفة كويتية متداولة "الوطن". وبخصوص تنمية المجتمع المدني ، أكثر البلدان الواعدة بالإضافة للكويت هي البحرين والإمارات البحرين عندها مجتمع مدني نشط . في 2002 أقامت البلد أول انتخابات برلمانية منذ 30 عام وهى أيضا اول انتخابات يسمح فيها بالانتخاب وترشيح نفسها (بالرغم من عدم انتخاب اى واحدة) .بينما الاحزاب الإسلامية اصالة السلفية وكتلة شيعة الإسلام والإخوان المسلمين هيمنوا على في البرلمان. أكثر حزب تحررى وهو كتلة الاقتصاديين والذي يدافع عن حقوق الإنسان والديموقراطية و اقتصاد السوق الحر. في قطاع المجتمع المدني اتحاد نساء البحرين والذي يتكون من حوالي درزينة من الجمعيات النسائية تم الاعتراف به قانونيا في 2006. بعض الامارات في الامارات العربية المتحدة خاصة دبى وابو ظبى متحررين اجتماعيا وليس سياسيا. نقلا عن محاور اماراتى .يوجد كتلة مهمة من المفكرين التحرريين في الإمارات معظم في عالم التدريس لكن مع الاستثناء في جمعية إعادة هيكلة دبى وحقوق الإنسان الإماراتية لا يوجد لديهم صيغة منظمية. من بين المثقفين الامارتيين الواعدين محمد المنصورى و عبد الله الشمسى أعضاء في مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان الإماراتية. ورجل الأعمال خليفة المدافع عن حقوق الإنسان بخيت الفلاسى.

بناء مخططات ديمقراطية

العديد من المؤسسات الغربية تقيم مشروعات لبناء الديموقراطية في الشرق الأوسط . صندوق تمويل ابن رشد لحرية الفكر المسجل في ألمانيا يدعم

الأفراد المفكرين التقدميين المستقلين في العالم العربي. تم انشاء صندوق التمويل في 1998. في الذكرى الثمانمائة لوفاة الفيلسوف العربي ابن رشد(افيروس) والذكرى الخمسين لاعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. صندوق التمويل يمنح جوائز للأفراد الذين ساهموا في الحرية والديموقراطية في العالم العربى.

"مركز دراسات الإسلام والديموقراطية"ناقش سابقا في التقرير مساعى لربط الإسلاميين العلمانيين والمعتدلين في شبكات من المسلمين الديموقراطيين.

"مركز دراسات الإسلام والديموقراطية" تشارك مع "قانون الشارع" -وهى منظمة امريكية غير حكومية مقرها الرئيسي واشنطن لتطوير مواد مناهج دراسية وتقدم تدريب على القانون والديموقراطية وحقوق الإنسان - للعمل مع قادة المجتمع في المغرب والجزائر والاردن ومصر لتطوير مواد واستراتيجيات لاظهار الصلة بين الإسلام ومبادئ الديموقراطية. لتطبيق هذا البرنامج استخدم المشروع مؤلفون محليون لاعادة كتابة كتب "قانون الشارع" لوضعها في سياق مسلم.

"مركز دراسات الإسلام والديموقراطية"نظم ورش عمل في العديد من بلدان الشرق الأوسط بما في ذلك الاردن ومصر والمغرب وتونس ونيجيريا و تركيا وايران والعراق.أن طريقة "مركز دراسات الإسلام والديموقراطية" هو الجمع بين الناشطين من مختلف المذاهب والقناعات الفكرية وحثهم على ايجاد منطقة مشتركة. كما ينص الموقع الالكترونى للمنظمة لا يوجد اختبار حقيقى للاشتراك في نشاطات "مركز دراسات الإسلام والديموقراطية". "مركز دراسات الإسلام والديموقراطية"يعمل على توضيح إلى اى مدى تتطابق مبادئ الديموقراطية الغربية مع المعايير الإسلامية. مشاريع "مركز دراسات الإسلام والديموقراطية" المستقبلية عمل مجلد

بالمسلمين الديموقراطيين واقامة مؤتمرات وورش عمل تدريبية للتلاميذ المسلمين في الولايات المتحدة وتوفير تعليم وتدريب ديموقراطي للائمة المسلمين في الولايات المتحدة.

المجهودات الإقليمية لبناء الشبكة

لا يوجد حاليا شبكة مسلمة معتدلة في الشرق الأوسط، بالرغم من أن "مركز دراسات الإسلام والديموقراطية" يخطط لانشاء مكاتب في المغرب و الاردن لعمل شبكة من المسلمين الديموقراطيين في كل بلد. هذه الشبكات القومية يمكن بعد ذلك دمجها في شبكة اقليمية. مجموعات معتدلة (آو على الاقل غير وهابية) تم ربطها بشبكة عن طريق مجتمع"الدعوة الإسلامية" مقره في طرابلس وهى منظمة غير حكومية تميلها ليبى والتي تتنافس مع المؤسسات السعودية لتوفير دعم للبرامج التعليمية والاجتماعية والصحية الإسلامية في العالم المسلم. المجتمع أيضا يروج للحوار بين الأديان مع الكنيسة الكاثوليكية والمجلس العالمى للكنائس.

المسلمون العلمانيون: بعد منسي في حرب الأفكار

عندما يناقش خبراء الغرب حرب الأفكار الدائرة في العالم الاسلامى - الصراع الفكري بين الأسلمة ومقترحي الحداثة والاعتدال- فإنهم يميلون لافتراض أن المسلمون العلمانيون ليس بمتنافسين خطرين ،هذا ينبع من الاعتقاد واسع الانتشار أن المجتمع المسلم يشكله الدين بشكل عميق من أن ينقاد بسهولة بفلسفة علمانية بحتة في هذا الوقت. واكثر من ذلك أن العلاقة بين الدين والسياسة مختلفة بشكل جذرى عن مثيلتها في الغرب لدرجة أن فكرة فصل الكنيسة عن الحالة الايمانية غير قابلة للنقل حضاريا.

أن وجود مسلم علمانى في الشرق الأوسط او التشتت يفترضان انهم اشكال هامشية ليس لها تاثير آو جاذبية. هذا الفصل هو الشائع لدرجة عدم وجود دبلوماسية تركز على علمانية المسلم ومناصريها.

قبل التوجه للسؤال الخاص عن العلمانية والاسلام بعض الملاحظات اتلعامة يجب اخذها. ما الذي يمكن وضعه ضمن العنوان الرئيسي لمكونات العلمانية في السياق التاريخى كما في النقاش الحالى بالنسبة للخيوط المختلفة لكن المترابطة.

العلمانية السياسية تدعو إلى الفصل بين الدين والدولة، والدولة كما يراها التحريون العلمانيون كادارة محايدة للحياة اليومية والحكم مصدر للسيادة العالمية للقانون العلمانيون التحرريون يعاملون الدين كمسالة روحانية شخصيةاو في بعض الحالات مسالة مجتمعية (لكن يجب إبقاءها منفصلة عن المجال السياسي).

العلمانية التسلطية التي تتجلى على سبيل المثال في الأحزاب الحاكمة في سوريا ومصر وتونس أخضعت الدين والمؤسسات الاجتماعية الأخرى لأغراض الدولة والحزب الحاكم. عندما نتحدث عن العلمانيين المسلمين كشريك محتمل في مبادرة بناء الشبكة نحن بالطبع نقصد العلمانيون التحرريون. العلمانيون التسلطيون ليس فقط لهم أهداف تتعارف مع الغرض ممن القيم التي نريد الترويج لها لكن غالبا ما يكون لهم مصالح استراتيجية مشتركة مع الإسلاميين.(خذ على سبيل المثال وضع الحكومة المصرية والإخوان المسلمين أن الضحية السياسية الحقيقية للقمع السياسى في مصر لم يكن الإخوان بل القطاعات المعاكسة من المسلمين التحرريين .)

بالرغم من أن العمل السابق لـ (راند) شكك في مقياس أن تكون العلمانية غير مقبولة بشكل كبير للمجتمعات الإسلامية، فان دورها تطرق اليه بصورة

طفيفة. ولاحظنا أن من المصطلحات الفكرة البحتة أن العلمانية التحررية هي الأكثر توافقا مع القيم الغربية السياسية والاجتماعية. كما لاحظنا أن "الانظمة السياسية العلمانية قد تمكنت من التمسك بالنفوذ والشرعية بل حتى بالشعبية والحركات العلمانية اكتسبت الكثير من التابعين. واحد من أكثر دول الإسلام نجاحا هي تركيا حققت التقدم من خلال العلمانية المكافحة". واخيرا لاحظنا أن العلمانية التحررية المسلمة لم تكن فقط غير ممولة بل ينقصها البرنامج السياسى المتنافس مع الإسلاميين كما انه ينظر لها بشك من قبل الحكومات الغربية كان هناك اعتراضان رئيسيان لمساندة هذه الجماعات : الاعتقاد أن العلمانيون ليس لديهم التاييد في العالم المسلم والقلق من صلاتهم مع اليساريين والقطاعات المناهضة للامريكان. وفى ذلك الحين لم نجرى بحث أكثر جدية في طبيعة تاثير وخلفية العلمانيون والعلمانية في العالم المسلم.

كما أننا لم نرغب بفعل ذلك في المشاريع الحالية. المسلمين العلمانيين تم شملهم من روح العناية الواجبة لأننا اردنا أن نكون متفهمين نظرتنا العامة لدورهم. ولم نتوقع أن يكون العلمانيون المسلمون قوة هامة. عوضا عن ذلك افترضنا أن المسلمين التحرريين والمعتدلين سيملأون الجزء الأكبر من دراستنا. ما وجدناه بدلامن ذلك أن لاشئ من الافتراضات السائدة صمد أمام الفحص الدقيق . العلمانية ليست متلائمة مع الغرب. وهى ليست غائبة آو غير متوافقة آو غريبة عن الإسلام والعلمانيون ليسوا ظاهرة جديدة أو مهملة في الشرق الأوسط.

واكتشفنا أن الافتراض السائد أن العلمانية ليس لها صلة بالسياق الاسلامى هو نمط أكثر منه حقيقة. تاريخيا وثقافيا فان دور العلمانية في التقاليد الإسلامية أكثر أهمية مما يعتقده عامة المحللون وصانعي السياسات. وأكثر

من ذلك فان العلمانية الآن في العالم المسلم تبدو في الطور الاولى للنمو. بمجموعة متطورة من القادة والشبكات الممتدة. نواة من الكتاب والمفكرين ظهرت حديثا. ويمدوا بعضهم بالبرامج السياسية والدعم وتساع من قبل العقول التي تشبهها في الغرب. وبفعل هذا فانهم يبنون تقليد مزدوج : واحد في الخيوط العميقة لفكرة العقلانية والإنسانية الموجودة تاريخيا في التفكير والفلسفة الإسلامية. وفى الحركات العلمانية في القرن الأخير.

العلمانية قد تكون وضع خطر للمسلم سواء بالممارسة آو بعدم المشاركة آو تخلى بوضوح آو بحق عن الإيمان.

الحالة الأخيرة ليس معترف بها آو مسموحة من قبل الأصوليين المسلمين. الانصراف عن أم حتى انتقاد أركان أساسية معينة في الإسلام يعتبر ردة من معظم الإسلاميين. وهى تهمة الموت هو عقابها المناسب.

الأوضاع المثيرة للجدل - والتي يمكنها أن تولد موقف به خطورة شخصية لاى فرد تصدر منه – والتي تتضمن النقد المباشر للحقيقة الحرفية والغير متغيرة للقرآن والإسلام. الاعتقاد بأنه يجب السماح بترك الإسلام واعتناق الإلحاد آو الوجودية آو تبنى دين مختلف . وفى بعض الدول بان اعتناق الإسلام يجب أن يكون في نطاق خاص وان القانون المدني يجب أن يتخطى الشريعة.

بعض العلمانيين المنشقين يعملون تحت اسم مستعار ويتجنبون الظهور العلني واحد الأمثلة البارزة هو المؤلف الذي يكتب تحت اسم مستعار "ابن ورق" من (لماذا أنا لست مسلما) ومؤخرا "ترك الإسلام" "المرتدون يتكلمون". "ابن ورق" مصاحب لعدد من المبادرات العلمانية بما في ذلك مؤسسة"من اجل علمنة المجتمع المسلم" والذي هو مؤسسها.

آخرون يتكلمون علنا ويستمرون حتى لو كان هناك تهديدات لهم. هذه المجموعة تتضمن ناشطين سياسيين رفيعو المستوى مثل الصومالية المولد البرلمانية السابقة"ايان هرسى على" ومقتل شريكها "ثيو فان جوخ" والتهديدات الصادقة ضدها. والتي تطلب منها تغيير عناوينها والاحتفا بحرس شخصى دائم. لم يمنعها من من استمرارها في نقد الإسلام ولا من نيتها لتصوير القسم الثانى من نفس الفيلم الوثائقى الذي اغضب بشدة قاتلى فن جوخ.

السورية الأمريكية وفاء سلطان والتي كانت متأكدة تماما من النتائج المحتملة لكلماتها عندما أصدرت تصريح على تلفاز الجزيرة والتي لم تكن خطرة بحق الأصوليين فقط بل الإسلام. لنقول كما تقول هي "التشكيك في تعليم من تعاليم كتابنا المقدس" ولنحث على تبنى القيم الغربية والحضارة الغربية نحن مرتبطون باستلهام ما تبع ذلك من اتهامات بالردة وتهديدات بالموت. مع الشهرة المفاجئة والتوسع الهائل في المستمعين لارائها.

الإبادة السياسية.. إعلان الحرب الأهلية

بقلم الدكتور رفيق حبيب

تمثل المذابح المتتالية، ذروة مشهد عملية الإقصاء الدموي، والإبادة السياسية، والتي تمثل جوهر مخطط الانقلاب العسكري، الهادف أصلا لاستئصال قوى التيار الإسلامي، خاصة جماعة الإخوان المسلمين.

وحتى يتم ترسيخ أركان الانقلاب العسكري، يبحث قادة الانقلاب عن مبررات وغطاء، حتى يمكن الاستمرار في مخططات الانقلاب العسكري. والانقلابات العسكرية، تبحث عن عناوين لجذب قطاع من المجتمع، حتى تعطي لنسفها غطا ء شعبيا، يساعدها على استكمال أهدافها، والوصول إلى عسكرة الدولة. ولأن العنوان الأبرز لأي انقلاب عسكري، هو حماية الأمن القومي، لذا يحاول قادة الانقلاب، تصوير الوضع وكأن الأمن القومي مهدد، وكأن الديمقراطية وما ينتج عنها، تمثل تهديدا للأمن القومي. ولا مخرج للانقلاب العسكري، حتى يؤمن مساره، إلا بإشعال موجات عنف، مفترضة أو مدبرة، وإذكاء حالة من النزاع الأهلي، تصل لحد التهديد بحرب أهلية، حتى يصبح الحكم العسكري، هو الملاذ الأخير للمجتمع. فيقبل المجتمع الحكم العسكري، ظنا منه أنه مؤقت ولظروف طارئة، وقبل أن يفيق المجتمع أو بعضه، يجد نفسه أمام حكم عسكري مستمر وراسخ، ويصعب الوقوف أمامه.

ومنذ اليوم الأول للانقلاب العسكري، نجده يتذرع بما وصلت له مصر من حالة انقسام سياسي حاد، وفي نفس الوقت، نجد أن سياسات

الانقلاب العسكري، ومنذ اللحظات الأولى، قد أدت عمليا إلى تحويل الانقسام السياسي، إلى نزاع أهلي.

فقد وقف الجيش المصري، للمرة الأولى في تاريخه، مع فريق من المجتمع ضد فريق آخر؛ ومارس بحق الفريق الذي وقف ضده، سياسات قمعية منهجية منذ اللحظة الأولى، فأصبح الفريق المؤيد للانقلاب العسكري، مشارك ضمنيا في كل السياسات القمعية الدموية، التي مارسها الانقلاب ضد فريق من المجتمع. وأصبح القتل المنهجي لأنصار الشرعية والقوى الإسلامية، يعمق الفجوة كل يوم، بينهم وبين من يؤيد الانقلاب العسكري.

وقد عمد قادة الانقلاب العسكري، إلى توريط القطاعات التي أيدت الانقلاب، حيث أتخذوها ذريعة لكل ما يقومون به، بما في ذلك سياسات القتل والاعتقال والمصادرة. بما جعل فريق من المجتمع، يمثل غطا ء شعبيا، لما يقوم به الانقلاب العسكري، ضد فريق آخر.

وبهذا وصلنا عمليا، إلى مرحلة نزاع أهلي، سوف تستمر سنوات، لأنها تمثل أكبر جرح غائر في بنية المجتمع، خاصة مع وقوف القوات المسلحة المصرية مع فريق من أبناء مصر، ضد فريق آخر من أبناء مصر.

ولكن مشهد النزاع الأهلي لم يكن كافيا، ويبدو أن الغطاء الشعبي للانقلاب بدأ في التقلص، كما يبدو أن مسار الانقلاب أصبح مهددا، ربما منذ الأيام الأولى، لذا تزايدت السياسات القمعية، ولجأ قادة الانقلاب العسكري للتصعيد المستمر. حتى وصلنا إلى مرحلة إعلان بداية الحرب الأهلية، بقرار رسمي علني، في سابقة تاريخية أخرى.

وكأن مصير الانقلاب العسكري، بات مرتبطا بدخول مصر إلى هاوية العنف، حتى يصبح للانقلاب مبررات، يستخدمها لشن سياسات قمعية

دموية شاملة، ويفرض سيطرته بالكامل على مصر، حتى يقيم دولة عسكرية قمعية، ويحقق أهداف الانقلاب الأساسية.

إقصاء الإخوان

يدرك قادة الانقلاب أن استمراره رهن، بتوقف حركة مناهضة الانقلاب. ولكن توقف هذه الحركة، إن حدث، لن يحقق للانقلاب الاستقرار الهادئ الذي يمكنه من السيطرة على النظام السياسي، وتحقيق كل أهدافه. فقادة الانقلاب، يدركون أن القوى الإسلامية، تمثل عقبة أساسية أمام تحقيق أهداف الانقلاب، لذا يتجه قائد الانقلاب ومنذ اليوم الأولى، لتنفيذ خطة إقصاء لجماعة الإخوان المسلمين، وقوى إسلامية أخرى، في خطة متصاعدة، تحاول تحقيق أكبر درجات الإقصاء، أو حتى الاستئصال. فقائد الانقلاب، لا يريد فقط إنهاء موجة الرفض للانقلاب، ولكن يريد إخراج القوى الإسلامية من العملية السياسية بالكامل، لأنه يدرك أن تلك القوى سوف تفشل مخططات الانقلاب في النهاية. لذا يواجه قائد الانقلاب معضلة، لأنه يحاول أن يعطي لنفسه غطا ء شعبيا، ويحاول رسم مسار يبدو وكأنه ديمقراطي، وفي نفس الوقت، ينفذ سياسات قمعية وغير ديمقراطية، ولا يمكن أن تجد قبولا شعبيا.

اللجوء للعنف

خطة الانقلاب تعتمد على استراتيجية تفجير حالة عنف، ومعها توسيع حملة تخويف وترهيب للمجتمع كله. فمن جانب، يحاول إعلام الانقلاب، إلصاق تهمة العنف بجماعة الإخوان المسلمين، منذ اليوم الأول للانقلاب، حتى يمهد عمليا لحملة تخويف واسعة للمجتمع من جماعة الإخوان المسلمين، ثم يستخدم تلك الحملة كغطاء لشن حملة قمعية دموية ضد الجماعة. وبعد ساعات من مظاهرات تفويض قائد

الانقلاب، كانت مذبحة رابعة العدوية، كواحدة من جرائم الحرب والإبادة الجماعية. وجماعة الإخوان المسلمين، ولأنها تنظيم شعبي متجذر في المجتمع، تعتمد أساسا على قدرتها على التعبئة والحشد الجماهيري. وسر قوتها الحقيقي، في انتشارها المجتمعي، وقدرتها على كسب الأنصار والمؤيدين، وفي قدراتها الحركية الشعبية المنظمة. مما يعني، أن السلمية هي واقعيا تمثل مركز قوة جماعة الإخوان المسلمين، في مواجهة الانقلاب. وقادة الانقلاب يدركون، أن جماعة الإخوان المسلمين، جماعة سلمية، ولن تنزلق للعنف، ويدركون أيضا، أن سلمية الجماعة هي أهم مصدر لقوتها في مواجهة الانقلاب.

فالحراك السلمي للجماعة، يعضد موضعها الشعبي، ويحمي تجذرها في المجتمع، ويعضد توسع دائرة التأييد الشعبي لها، في حين أن العنف يهدم كل ما تريد الجماعة تحقيقه. فبالسلمية، تكسب جماعة الإخوان المسلمين، وأنصار الشرعية، المعركة مع الانقلاب العسكري. ولكن بالعنف، يسكب قادة الانقلاب. لذا فإن تمسك جماعة الإخوان المسلمين بالسلمية، هو أهم أسباب قوتها. ولكن قائد الانقلاب يريد دفع الجماعة إلى الانزلاق في العنف، فيمارس عنف منهجي ضد مظاهرات أنصار الشرعية، أسقط مئات القتلى في مذابح مروعة متتالية، في محاولة لدفع جماعة الإخوان إلى الزاوية الضيقة، فإما تخرج من الشارع وتستلم، أو تضطر لمقاومة العنف، فتنزلق إلى مربع العنف.

وجماعة الإخوان المسلمين، ترفض بإصرار أن تخرج من الشارع، كما ترفض أيضا أي انزلاق للعنف. وتدرك الجماعة، ما يدركه قادة الانقلاب أنفسهم، أن سلمية الجماعة هي مصدر قوتها، وأن خروجها من الشارع

مستحيل، لأنها إذا خرجت من الشارع، سوف تبدأ مرحلة الإقصاء الدموي للجماعة. فلم يبقى أمام الجماعة إلا البقاء في الميادين، حتى تجهض الانقلاب، وهو ما يجعلها تواجه عمليات قتل ومذابح جماعية، لأنها إذا خرجت من الميادين، سوف تواجه عملية إقصاء دموية. وفي كل الحالات، فإن قادة الانقلاب يريدون التخلص من جماعة الإخوان المسلمين، حتى يستقر الحكم العسكري.

إلصاق تهمة العنف

الحملة الإعلامية المكثفة، والتي تحاول إلصاق تهمة العنف بجماعة الإخوان المسلمين، تهدف أساسا، لتجهيز المسرح لحملة عنف منهجي ضد الجماعة، وضد كل القوى التي تقف ضد الانقلاب العسكري. وهي حملة سوف تتوسع بعد ذلك، لتشمل كل القوى الإسلامية ذات الحضور الجماهيري. لكن هناك هدف آخر، لحملة إلصاق تهمة العنف لجماعة الإخوان المسلمين، وهو أن يعتقد البعض، أن مصر مقبلة على موجة عنف جديدة، خاصة الكتل التي أيدت الانقلاب، والتي أصبح ترهيبها وتخويفها من موجات عنف جديدة، وسيلة عملية للسيطرة عليها وتوجيهها بالطريقة التي يريدها قادة الانقلاب. فأصبحت بعض الكتل المؤيدة للانقلاب، تحت السيطرة الكاملة لخطاب الانقلاب، ومسلوبة الإرادة بالكامل، تنفذ أوامر قائد الانقلاب، وتتورط كل يوم في حالة نزاع أهلي دموي، وصل لحد الحرب الأهلية، الفعلية أو الضمنية.

وإذا خرجت كتل من حالة الخوف، وأعادت النظر في تأييدها للانقلاب العسكري، وبدأ التأييد الشعبي للانقلاب يتقلص، سوف يحاول قادة الانقلاب اعادت الغطاء الشعبي مرة أخرى، من خلال موجات عنف مدبرة، أو حملات تخويف وترويع.

انحسرت موجات العنف قبل ثورة يناير، بصورة ملحوظة، خاصة بعد مراجعات بعض الجماعات الإسلامية لموقفها، وتخليها عن منهج العنف. وكانت مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية، هي الأبرز في الساحة الإسلامية، وكان لها تأثير واسع، حتى خارج مصر. ولم يعد لجماعات العنف حضور حقيقي داخل مصر، إلا في سيناء. ومنذ ما قبل ثورة يناير، تواجدت عدة جماعات مسلحة في سيناء، لأسباب عدة، أهمها التعامل الأمني مع أهالي سيناء، وأيضا الاختراقات المخابراتية لمنطقة سيناء. والمعلومات المتاحة، تشير لوجود مجموعات تنتمي للسلفية الجهادية، ومجموعات مسلحة مخترقة من أجهزة مخابرات، ومجموعات مسلحة
من الخارجين على القانون. وهذه المجموعات مارست أعمال عنف قبل الثورة وبعدها، وقبل انتخاب الرئيس محمد مرسي وبعد انتخابه، وقبل الانقلاب العسكري وبعده. ومن الواضح، أن العديد من المجموعات المخترقة، تحركت بعد الانقلاب العسكري، لتوفر غطاء عنيفا لما يريد الانقلاب العسكري تحقيقه. وتكررت الهجمات المسلحة في سيناء بصورة غير طبيعية، وتعطي انطباعا أنها عمليات مخطط لها، وكأنها عملية تمهيد لمسرح العمليات، حتى تبدأ مرحلة نشر
حالة الفزع من موجات عنف جديدة، ثم يتم استخدام العنف كمبرر للسياسات القمعية الدموية. وفي نفس الوقت، يتم إلصاق العنف الحادث في سيناء، بجماعة الإخوان المسلمين، كمبرر للتصفية القمعية والدموية للجماعة.

ومن المعروف، أن بين جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات السلفية الجهادية المسلحة، خلاف كبير. وقد تعرضت جماعة الإخوان المسلمين

لهجوم حاد ومستمر، من الجماعات السلفية الجهادية، خاصة تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، أو شبكة القاعدة. ومن المعروف أيضا، أن الجماعات المسلحة، تتبنى منهج التغيير بالقوة، وتعتقد أن التغيير عن طريق الديمقراطية وصناديق الانتخابات، غير ممكن. كما تعتقد الجماعات السلفية الجهادية، أنه غير مسموح للإسلاميين عامة بالوصول للحكم، حتى عن طريق صناديق الاقتراع. وأمام هذه الرؤية، تبنت جماعة الإخوان المسلمين منهجا، يقوم على التغيير السلمي المتدرج، ورأت أن العمل السياسي السلمي، هو الوسيلة الوحيدة للتغيير والإصلاح.

وقد جاء الربيع العربي، والتحول الديمقراطي، ليثبت صحة موقف جماعة الإخوان المسلمين، ويؤكد أن آليات العمل الديمقراطي، تمثل أفضل وسيلة للعمل السياسي السلمي، وتمثل أيضا أفضل وسيلة لتحقيق التغيير والإصلاح. ومع بداية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، واجهت فكرة التغيير بالقوة، والتي تتبناها الجماعات السلفية الجهادية، أكبر تحدي لها، حيث حقق منهج التغيير السلمي، نتائج حقيقية، في حين أن منهج التغيير بالقوة، استنزف المجتمعات، كما استنزف أيضا المجموعات المسلحة نفسها.

ثم جاء الانقلاب العسكري، لينصر فكرة التغيير بالقوة، على فكرة التغيير السلمي، ويقدم دليلا للجماعات المسلحة، على صحة نظريتها، عندما أكد عمليا، على أنه غير مسموح للإسلاميين بالوصول للسلطة، عن الطريق الديمقراطي. فما حققه الإسلاميون عن طريق صندوق الاقتراع، تم إفشاله عن طريق الانقلاب العسكري.

وأتصور، أن هذا كان هدفا مقصودا، وليس مجرد نتيجة جانبية. فالمطلوب هو دفع الجماعات الإسلامية للعنف، لأن مواجهة الجماعات المسلحة

مبرر. فالجماعات التي تتبنى العنف، سرعان ما تفقد الحاضن الاجتماعي الذي يحميها، وسرعان ما تفقد القبول الشعبي، وبهذا تتحول إلى جماعات محدودة، إن كان من الصعب التخلص منها بالكامل، إلا أنها تكون غير قادرة على تغيير المعادلة السياسية. كما إن وجود جماعات إسلامية مسلحة، وفر الذريعة للإدارة الأمريكية لتشن ما أسمته الحرب على الإرهاب، كما وفر الذريعة للحكومات المتحالفة مع الغرب، في المنطقة العربية والإسلامية، حتى تشن حربا على ما تسميه الإرهاب، وفي نفس الوقت، تعضد تحالفها مع أمريكا، وتستخدم العنف كذريعة لفرض نظم حكم عسكرية. مما يعني أن تفجير موجة عنف جديدة، يخدم مصالح الانقلاب العسكري، والمصالح الغربية والأمريكية في المنطقة، ويوفر الذريعة المناسبة، لتأسيس نظم حكم عسكرية، وإجهاض ثورات الربيع العربي. كما إن الغرب أظهر تخوفا واضحا من الحركات الإسلامية الديمقراطية، وحاول إحباط ما تحققه تلك الحركات من مكاسب سياسية، فأصبحت الحركات السياسية السلمية الإسلامية، تمثل خطرا يصعب مواجهته، في حين أن الجماعات الإسلامية العنيفة، تمثل خطرا يمكن مواجهته والحد من تأثيره، بل وتمثل أيضا ذريعة مهمة، لفرض التدخل الغربي الخارجي، وتدمير الدول، وإشاعة حالة من الفوضى، لمنع ظهور أي أنظمة حكم مستقلة، وغير متحالفة مع الغرب.

وفي المقابل، فإن استمرار النضال السلمي في ميادين مصر ضد الانقلاب، يعيد التأكيد على جدوى المسار السياسي السلمي، ويوفر فرصة مهمة، لإعادة انتصار المنهج السلمي على المنهج العنيف. وبقدر ما تستعاد ثورة يناير سلميا، بقدر ما يتراجع الميل للعنف، والذي يحاول الانقلاب العسكري تغذيته، ليستخدمه كذريعة. فالانقلاب العسكري، يستهدف

إضعاف جاذبية جماعة الإخوان المسلمين، كحركة سياسية سلمية، حتى تتزايد جاذبية جماعات العنف، وتجذب الشباب، فتوفر ذريعة للانقلاب العسكري. فككل الانقلابات العسكرية، يحتاج قادة الانقلاب، إلى غطاء مستمر لفترة طويلة، وقد اختاروا عنوانا أمريكيا خالصا، وهو الحرب على الإرهاب. مما يعني، أن إحباط العمل السياسي السلمي، في مصلحة الانقلاب العسكري، وتغذية وتقوية العمل السياسي العنيف في مصلحة الانقلاب أيضا.

الانقلاب على الانقلاب

بدأ الانقلاب العسكري، بدعوى تحقيق حالة سلم أهلي، من خلال تحقيق مطالب شعبية، تريد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة؛ فإذا بالانقلاب العسكري، يتحول سريعا، إلى مبرره الأصلي، وهو إقصاء القوى الإسلامية من ساحة العمل السياسي، حتى وإن تطلب ذلك، الإقصاء الدموي لها. فبعد تنفيذ الانقلاب العسكري، لم يعد هناك حديث عن مطالب الشارع، أو المشكلات التي يعاني منها عامة الناس، وتحول إعلام الانقلاب العسكري، إلى الحديث عن العنف.

واستخدم قادة الانقلاب العسكري، العنف المفرط تجاه أنصار الشرعية، ثم تتهم جماعة الإخوان المسلمين، بممارسة العنف، الذي يقتل منها ومن أنصار الشرعية العشرات، في كل مواجهة. وبهذا، غابت الصورة الأولى للانقلاب سريعا، لتظهر الصورة الحقيقية له، وهي أنه عمل عسكري، يهدف إلى إقصاء قوى التيار الإسلامي بالقوة.

الدعوة للحرب الأهلية

أعتبر قادة الانقلاب أن مظاهرات 21 يونيو تعطي لهم تفويضا شعبيا، لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. فقاموا بتعطيل الدستور، وتعيين رئيس

للبلاد، ووضع خارطة طريق تبدأ بتعديل الدستور، ثم الانتخابات البرلمانية، وأخيرا الانتخابات الرئاسية. مما يعني أن قادة الانقلاب، يحققون خطتهم، بغض النظر عن مطالب الكتل التي أيدت الانقلاب. ولأن ما يقوم به الانقلاب، ليس هو ما طالبت به جماهير تظاهرت في 21 يونيو، أصبح من الضروري، أن يتم توفير غطاء شعبي جديد، يؤيد ما يريد الانقلاب

العسكري القيام به. ولأن الانقلاب العسكري، يستهدف أساسا القيام بعملية إقصاء دموي لجماعة الإخوان المسلمين، وغيرها من القوى الإسلامية الفاعلة؛ لذا أراد قائد الانقلاب الحصول على تفويض شعبي، ليقوم بعملية إقصاء دموي لفصيل من الشعب، لصالح فصيل آخر. مما يعني، أن قادة الانقلاب دفعوا كتل من المجتمع، حتى تخرج مطالبة بتصفية كتل أخرى من المجتمع، أي دفعوا قطاعا من المجتمع، ليعلن عن تأييده، للتصفية الدموية لقطاع آخر من المجتمع. وبهذا أدخلت مصر، في حرب أهلية، غير مسبوقة تاريخيا أيضا. فأصبح في مصر، حرب أهلية بالوكالة، تجري بين فريقين، فريق منهم يفوض القوات المسلحة لشن حرب على الفريق الآخر، فتقوم القوات المسلحة، بإدارة حرب أهلية بالوكالة. فينقسم المجتمع بين جبهتين أو كتلتين بينهما دماء، فيتحول الانقسام السياسي، الذي استغله الانقلاب العسكري، إلى حرب أهلية، ولو معنويا، عمقت الفجوة بين كتلتين في المجتمع، وجعلت بينهما نزاع حقيقي، يستمر سنوات، وقد يستمر عقود.

بعد إعلان الحرب الأهلية، تدخل مصر عمليا في مرحلة الإبادة السياسية، حيث يحاول قادة الانقلاب ، حصر الحرب على جماعة الإخوان المسلمين، حتى يتمكنوا من تنفيذ عملية إبادة سياسية للجماعة، ومن ثم تبدأ مرحلة أخرى في مواجهة بقية الجماعات الإسلامية. ولكن عملية

الإبادة السياسية، تحتاج حتى تحقق النجاح المطلوب لها، أن تحقق عملية إبادة سياسية للفكرة الإسلامية، بعد التخلص من القوى الإسلامية، وهو ما يعني أن عملية الإبادة السياسية، سوف تستمر حتى يتم تجفيف منابع الفكرة الإسلامية، كما حدث في عدة دول أخرى. فالانقلاب العسكري، لا ينجح إذا تم القضاء على القوى الإسلامية المنظمة، لأنه قد يواجه جماهير التيار الإسلامي نفسها، والتي تؤيد القوى التي تم القضاء عليها، والتي يمكن أن تعيد تنظيم نفسها داخل أطر جديدة. لذا فإن الانقلاب العسكري، لن ينجح إلا بإبادة المشروع الإسلامي كفكرة. وهو ما يعني، أن مصر مقدمة حسب مخطط الانقلاب العسكري، على مرحلة تصفية عنصرية سياسية، غير مسبوقة أيضا في التاريخ المصري، ومع ذلك يخطط لها قادة الانقلاب، حتى يتم فرض العلمانية على المجتمع المصري، بعد أن يتحول عمليا إلى مجتمع مفكك، وغارق في النزاعات الأهلية، وليس له أي هوية.

وتقوم مخططات الانقلاب العسكري، على توسيع حالة الغفلة المجتمعية، فيعتقد بعض الناس أن المشكلة في جماعة الإخوان المسلمين، ويتصوروا أنها جماعة عنيفة، فيسكت بعض الناس عن ما يحدث لجماعة الإخوان المسلمين، وقبل أن يفيقوا، تتمدد الحملة سريعا، حتى تصل لكل أرجاء المجتمع، ويخضع المجتمع لسلطة حكم عسكرية. وفي كل مرحلة، سيجد بعض من الناس، أنهم أعطوا غطاء لعمليات إبادة وإقصاء وقتل، ثم يكتشف البعض الآخر أنه استخدم، ثم يدرك أغلب المجتمع، أنه استخدم ضد بعضه البعض، للقضاء على الديمقراطية والحرية السياسية والثورة، والهوية الإسلامية.

مخطط الانقلاب العسكري، يعتمد أساسا على توسيع حالة النزاع الأهلي، حتى لا يتجمع المجتمع ضد الانقلاب العسكري، وحتى يظل المجتمع منقسما. وكلما كان انقسام المجتمع غير كافي لتأمين خطط الانقلاب، يتم تعميق حالة النزاع الأهلي، ثم دفع المجتمع لحالة حرب أهلية، حتى لا يتمكن المجتمع من التجمع ضد الانقلاب.

ويستخدم الانقلاب سياسة التخويف والترهيب، حتى يغرق المجتمع في حالة خوف من بعضه البعض. وكلما تراجعت حالة الخوف، يقوم قادة الانقلاب بتعميق حالة الخوف مرة أخرى. فالمطلوب أن يظل بعض المجتمع خائفا من بعضه الآخر، وبعضه كارها لبعضه الآخر، وبعضه متعاونا لتدمير بعضه الآخر، فلا يمكن للمجتمع أن يواجه مخططات الانقلاب.

وحتى يغرق المجتمع أكثر، يتم تفعيل حالة الحرب الأهلية، حتى تتزايد موجات الكراهية في المجتمع، ويصبح المجتمع أثير حالة كراهية مجتمعية عميقة، فلا يستطيع حل نزاعاته، أو الخروج من حالة النزاع الأهلي، أو حتى تجنب حالة الحرب الأهلية. فيصبح المجتمع واقعيا، في أكثر مراحله تفككا. ولأن سياسة الانقلاب العسكري، تعتمد على الترهيب المزدوج، أي ترهيب المؤيدين له، حتى يظل تأييدهم للانقلاب مستمرا، وترهيب المعارضين له، حتى تتوقف معارضتهم؛ لذا يعمد مخطط الانقلاب على إسالة الدماء، لترهيب الطرفين. وكلما قلت حالة القلق، تعود موجات العنف المخطط، لتسيل الدماء، حتى تتعمق حالة الخوف.

ولأن مخطط الانقلاب بدأ، بإراقة الدماء، لذا لم يترك أمامه من خيار، إلا الاستمرار في مخططه، ولم يعد من الممكن أن يتراجع قادة الانقلاب عن

خطتهم. وكلما زادت عملية إراقة الدماء، يصبح من الصعب على قادة الانقلاب التراجع، ولا يبقى أمامهم إلا المضي قدما في تنفيذ مخطط الإقصاء الدموي. وبهذا، ندخل في دائرة عنف منهجي، لا يمكن الخروج منها، لأن المجتمع لا يملك القدرة على مواجهتها.

هل تغرق مصر؟

كل ملامح الانقلاب من يومه الأول، تدفع مصر بعيدا عن الحرية والديمقراطية، وتجهض كل مكتسبات ثورة يناير، وتدخل مصر في مرحلة حكم عسكري جديد. وكل بوادر الانقلاب من يومه الأول، تدخل مصر في دائرة العنف والنزاع الأهلي، وتدفع البلاد إلى حالة حرب أهلية. ولم يظهر من مخططات الانقلاب، أن لديه أي بدائل، قبل أن يحقق ما يريده، وهو الإبادة السياسية للقوى الإسلامية. فلا يوجد مخرج من تلك الأزمة، إلا بقدر ما تبدأ مرحلة دفاع المجتمع عن نفسه، في وجه الانقلاب. فإذا كانت مخططات الانقلاب العسكري، تهدف أساسا إلى إضعاف المجتمع إلى أقصى درجة ممكنة، فإن المجتمع، الذي أصاب جزء منه حالة غفلة، يفيق على وقع إراقة الدماء.

فالانقلاب بدأ وكأنه موجه لفئة من المجتمع تمثل أقلية، ثم تأكد أنه موجه ضد قطاعات كبيرة في المجتمع، بل وموجه ضد كل جماهير التيار الإسلامي، حتى التي لا تؤيد جماعة الإخوان المسلمين. والانقلاب بدأ أيضا، وكأنه محاولة لتعديل مسار التحول الديمقراطي، فإذ به يوقع بعض المجتمع مع بعضه، حتى داخل الأسرة الواحدة.

والانقلاب العسكري، حاول تقديم نفسه، باعتباره حلا لأزمة سياسية، فإذ به يحول تلك الأزمة إلى نزاع أهلي. وحاول قادة الانقلاب تبرير ما يحدث، بأنه لحماية الأمن القومي المصري، فإذ بهم يهددوا الأمن

المجتمعي كله.

وعندما بدأت مرحلة العد التصاعدي للحرب الأهلية، تصاعد واقعيا العد التنازلي للانقلاب، لأن البعض يكتشف من اللحظة الأولى، أنه مطالب بالمشاركة في قتل أخيه. ثم سيكتشف الجميع، أنهم مطالبون بالمشاركة في قتل بعضهم بعض، حتى يبقى الانقلاب العسكري. وعملية الترهيب والتخويف، اعتمدت أساسا على تخويف المجتمع من بعضه البعض، مما يعني أن عامة الناس لن تتمكن من العيش، وسوف تتوقف حياتها، بقدر تخوفها من بعضها البعض. مما يزيد من شعور عامة الناس، بالخطر الحقيقي الذي يتهدد حياتهم ومجتمعهم، من جراء الانقلاب العسكري. وإذا كانت إراقة الدماء، تكشف وجه الحقيقة، فإن تعميق الكراهية والنزاع، يكشف وجه الحقيقة الآخر. حتى يعرف عامة الناس أو أغلبهم، أنهم يدفعوا للقضاء على بعضهم البعض، فيدرك الجميع أو الأغلبية، أنه يدفعوا لمعركة ليست لصالح طرف ضد آخر، بل لمصلحة الانقلاب العسكري ضد الجميع. وعندما تتحول حالة الانقسام السياسي إلى نزاع أهلي، يظهر الشعور الفطري لدى عامة الناس، تجاه الحفاظ على أمنهم، واستعادة أمنهم الاجتماعي. فالمجتمع لا يستطيع العيش، إذا خاف بعضه من بعض، مما يجعل عامة الناس أو أغلبهم، تندفع مرة أخرى لتعيد ثقتها في بعضها البعض، حتى تستطيع أن تحيا.

الانقلاب المجتمعي

نقطة ضعف الانقلاب العسكري الأساسية، هي أنه يحتاج لتوفير الغطاء الشعبي المستمر له. مما يعني ضمنيا، أن الانقلاب العسكري، يحتاج لمشاركة جزء من المجتمع في كل مخططاته، حتى يحققأهدافه، فالانقلاب العسكري لن يتمكن من تحقيق أهدافه النهائية، بالإبادة

السياسية للقوى الإسلامية، بدون بقاء قطاعات في المجتمع، تناصره وتوفر له الغطاء الشعبي. فالانقلاب العسكري، يحتاج لغطاء شعبي، ليمارس الحرب الأهلية بالوكالة. ولكن يصعب بقاء هذا الغطاء، مع انكشاف سياسات الانقلاب العسكري، مما يعني أن هذا الغطاء الشعبي، سوف يتقلص، حتى لا يبقى إلا من يوافق على الإبادة السياسية للقوى الإسلامية، وعلى عملية الإقصاء الدموي لها. ومع كل تمادي في إراقة الدماء، والتخويف والترهيب، تبدأ عملية الانقلاب المجتمعي على الانقلاب العسكري، والتي تبدأ واقعيا منذ اليوم الأول للانقلاب العسكري، ولكنها لا تظهر عمليا إلا بعد ذلك. فالمجتمع في كل الأحوال، لديه قواعد للحفاظ على بقاءه، وهي تلك القواعد التي أسست كل المجتمعات، ومنعت تدمير المجتمعات لنفسها تاريخيا.

وقد حدث الانقلاب العسكري، حتى يحقق نصرا لفريق ضد آخر، ولكنه سرعان ما توجه لإقصاء فريق لصالح الآخر، ثم تمادى حتى وصل لمرحلة إبادة فريق سياسيا، واستخدم وسائل الإقصاء الدموي، فباتت المسألة، ليست انتصارا سياسيا لفريق على آخر، بل تدميرا ذاتيا للمجتمع. وبقدر إدراك المجتمع، أنه مدفوع لعملية تدمير ذاتي، بقدر ما ينقلب على الانقلاب. وبقدر تراجع القضية السياسية برمتها، وبروز المعركة الدموية، التي تنفذ في الشارع، بقدر ما يصبح المجتمع أمام خطر يتهدد المجتمع كله. ومع إعلان بداية الحرب الأهلية، ظهر واضحا أن المجتمع يدفع لمرحلة تلحق الضرر بكل مكوناته، فلم يعد هناك فريق أو فصيل بمنأى عن الضرر الذي سوف يلحق بالمجتمع. ولأن مخطط الانقلاب يعتمد على إجراء عملية إقصاء دموي وإبادة سياسية، وهي مسألة لا يمكن تحقيقها إلا في وجود حالة نزاع أهلي، أو حرب أهلية، لذا أصبح مخطط الانقلاب لا

يمكن تنفيذه، إلا بتعريض المجتمع كله للخطر. وهنا تتغير المسألة، فلم تعد صراعا سياسيا، بقدر ما أصبحت نزاعا أهليا، يهدد كل المجتمع.
ولأن لا أحد يمكن أن ينجو من هذا الصراع الأهلي، لذا فإن أغلب المجتمع يفيق، ليحمي نفسه، ويحمي معيشته وحياته. وأي فريق، يرى أن هذه الحالة من النزاع الأهلي، لا تؤثر عليه، فإنه يعزل نفسه عمليا عن المجتمع، ويستغرق في تأييد الانقلاب، حتى يجد نفسه في حالة نزاع حقيقية، مع أغلب المجتمع.

لا أساس للحرب الأهلية

يتميز المجتمع المصري بحالة تجانس واسعة، ولا يوجد أي أساس للتقسيم الطائفي، إلا التقسيم الديني، بين مسلم ومسيحي، وحتى التقسيم الديني، ليس له أساس جغرافي. مما يعني أن حالة النزاع الأهلي، ليس لها سند ديمغرافي أو جغرافي، وهو ما يمنع عمليا من تأسيس حالة حرب أهلية. وفي نفس الوقت، فإن حالة التجانس المجتمعي، تعني ضمنا أن الحرب الأهلية في أغلبها، ستكون بين متشابهين، وبين متقاربين، ولا يمكن وضع أسس للتمييز بين عامة الناس، حتى تكون الحرب بين مختلفين ومتمايزين.
ومحاولة تأسيس حالة نزاع أهلي، مع أصحاب السمت الديني، أو المتدينين، وهو ما بدأ من قبل الانقلاب العسكري، تحمل بذور فشلها. لأن توصيف المتدين، بأنه إخواني غير ممكن وغير جائز، وبث الكراهية تجاه أصحاب السمت الديني، هو واقعيا محاولة لتفكيك كل أسرة، وكل بيت في مصر. مما يعني، أن أسس بناء حالة الحرب الأهلية، غير متوفرة في مصر، كما أن أسس تقسيم المجتمع بصورة ظاهرة، غير متوفرة أيضا، إلا في حالة التمايز بين المسلم والمسيحي، وهي حالة لا تكفي وحدها،

لاستخدامها في تقسيم المجتمع، بين مؤيد ومعارض للانقلاب.

السلمية في مواجهة الانقلاب

المقابلة والمواجهة بين حركة مناهضة الانقلاب السلمية، وبين الانقلاب العسكري نفسه، تمثل عنصرا مهما، في كشف حقيقة الانقلاب. كما أن الانقلاب العسكري، لأنه يقوم أساسا على استخدام القوة، لا يقدر على تحمل السلمية لوقت طويل. وإذا كان صمود الميادين، يدفع قادة الانقلاب إلى التمادي في المواجهة العنيفة للقضاء على هذا الصمود، فإن استمرار صمود الميادين أيضا، يلحق هزائم متتالية بمخططات الانقلاب العسكري.

وكلما لجأ قادة الانقلاب إلى إجراء دموي أو إقصائي، دون أن يؤثر ذلك على حركة مناهضة الانقلاب، فإن هذا يلحق فشلا جديدا للانقلاب العسكري. خاصة أن التمادي في الإجراءات الدموية والإقصائية، يعني أن قادة الانقلاب سوف يصلوا لمرحلة، لا يجدوا فيها إجرا ء يمكن الرهان عليه. وكلما أدرك قادة الانقلاب أن إجراءاتهم غير مؤثرة، أصبحوا في الموقف الأضعف. وفي نفس الوقت، فإن محاولة جر المجتمع لحرب أهلية، يقصد بها أيضا، تخويف حركة مناهضة الانقلاب وأنصار الشرعية. وكلما استمرت حركة مناهضة الانقلاب، ولم تخضع لأي عمليات ترهيب أو تخويف، تلفت نظر المجتمع إلى حقيقتها، كما تكشف ضمنيا حقيقة الانقلاب. فالمواجهة بين الانقلاب والحركة المناهضة له، هي مواجهة بين الثورة السلمية، وبين الثورة المضادة العنيفة. ورغم أن بعض الناس شارك في تلك المعركة، ظنا منه أنها معركة سياسية، ينتصر فيها فريق على آخر، على ظهر دبابة، إلا أن المشهد يتضح تدريجيا، وتظهر الصورة الحقيقية للانقلاب العسكري، وهو أنه ثورة مضادة عنيفة، تهدف إلى إجهاض

الثورة السلمية.

ومع استمرار منحى الصمود السلمي من جانب أنصار الشرعية، واستمرار منحى التصعيد الدموي من جانب الانقلاب العسكري، يتغير المشهد، حيث تكسب حركة مناهضة الانقلاب أوراقا جديدة، بصمودها واستمرارها، ويخسر الانقلاب العسكري أوراقا كل يوم، بسبب فشل سياسة التخويف والترهيب، في تحقيق أهدافه. وعندما يصل الانقلاب العسكري، إلى ذروة لحظاته الدامية، تنكشف صورته تماما، وتبدأ مرحلة عكسية لردع الانقلاب. فإن لم يفق المجتمع في اللحظة المناسبة، يفيق عندما تراق الدماء. فلا يمكن للانقلاب العسكري أن ينجح، لأنه ببساطة يدمر المجتمع كله، ولم تكن الدعوة للحرب الأهلية، إلا إعلانا لمشروع تدمير المجتمع والسيطرة عليه، من خلال إضعافه وتفكيكه، حتى يخضع للحكم العسكري. فالانقلاب العسكري، هو خطوة عكس مسار التاريخ، وضد مصلحة المجتمع، ويمثل تهديدا للسلم الاجتماعي، وتهديدا للأمن القومي، كما يمثل تهديدا لتماسك المجتمع، بل ويمثل تهديدا أيضا لبقاء المجتمع. لذا فإن الانقلاب العسكري، يمثل خطرا حقيقيا، ليس على الديمقراطية فقط، ولا على الثورة فقط، بل على المجتمع أيضا. وبقدر ما تنكشف خطورة الانقلاب العسكري، على سلامة المجتمع، بقدر ما ينقلب المجتمع على الانقلاب العسكري.

ـــــــــجمهورية الخوف.. خطة الانقلاب العسكري

بقلم الدكتور رفيق حبيب

على ظهر الدبابة، يقف البعض فرحا، متصورا أنه حقق انتصارا على القوى الإسلامية، وأنه بهذا أصبح يمثل التيار الذي سيحكم مصر، بعد الانقلاب العسكري. وكأنه يمكن أن يأتي رئيس منتخب على ظهر دبابة!

يتصور البعض أن الحشود التي خرجت في 21 يونيو، هي التي غيرت الوضع السياسي، وأصبحت تمثل تيارا أنتصر على تيار آخر، وأصبح مؤهلا لحكم مصر، بسبب قدرته على الحشد. وبعيدا عن جدل أعداد الحشود، فإن من أنتصر في هذه المعركة، ليس تيارا، ولا حشودا، بل أنتصر السلاح على إرادة الشعب وعلى الديمقراطية، وأنتصر النظام السابق على الثورة، وانتصرت ثورة مصنعة على الثورة الحقيقية، مرحليا. فهل يمكن للسلاح أن يهزم ثورة شعبية؟ نعم، في حالة واحدة، إذا عمت حالة الغفلة على أغلبية المجتمع، فسلموا حريتهم لحكم عسكري، وبعد ذلك يكتشفون الحقيقة، بعد أن يكون الحكم العسكري، قد سيطر على مجمل الأوضاع، وأغلق كل سبل التغيير، وأعاد دولة الاستبداد مرة أخرى، ويصبح من الصعب على الشعب أن يسترد حريته مرة أخرى. لذا يصبح من المهم معرفة مخططات الانقلاب العسكري، والسيناريوهات التي يريد تنفيذها على الأرض، حتى لا تضيع الفرصة، وتنتكس الثورة، ويصبح استعادة الثورة أمرا صعبا، قد يستغرق سنوات، أو حتى أجيال.

المخطط الرئيس للانقلاب العسكري، والذي يراهن قادة الانقلاب على نجاحه، ويعطوا له الأولوية، هو إعادة بناء الدولة البوليسية، بشكل كامل. ولأن الانقلاب العسكري، هو عودة للوراء، ومحاولة لإعادة إنتاج الماضي، لذا فإن مخطط الانقلاب العسكري الرئيس، يهدف إلى استعادة دولة المخابرات، من زمن جمال عبد الناصر. ولا نقول استعادة دولة جمال عبد الناصر، ولكن فقط استعادة جانب واحد منها، وهو دولة المخابرات، حيث تسيطر أجهزة الأمن والمخابرات والجيش، على مختلف مناحي الحياة، وتمنع ممارسة الحريات السياسية بشكل كامل. وأول ملامح الدولة البوليسية، تمثل في غلق القنوات الفضائية المناهضة للانقلاب العسكري، أما بقية القنوات المؤيدة للانقلاب العسكري، فهي تدار أساسا من أجهزة الأمن والمخابرات، سواءً قبل الانقلاب أو بعده، ولن يسمح لها بالخروج عن السياسات الأمنية الموضوعة لها، لتصبح مجرد أجهزة توجيه معنوي؛ وأي وسيلة إعلامية سوف تخرج عن النطاق المسموح لها به، سوف تواجه الإغلاق. ومع مرور الوقت، سوف تضييق مساحة الحرية أكثر فأكثر، حتى نصل لسيطرة كاملة على كل وسائل الإعلام، تحت قيادة أمنية مخابراتية مباشرة. ومنذ اللحظة الأولى، بدأت سياسة الاعتقال، تحت مظلة الإجراءات القانونية، والتي تسمح بتوسيع دائرة الاعتقال إلى حدود غير مسبوقة. ومن خلال سيطرة الحاكم العسكري، على كل أجزاء الدولة العميقة، بعد الانقلاب العسكري، أصبح الجناح القضائي للدولة العميقة، في موقف يسمح له باتخاذ إجراءات خارج إطار القانون، وتحت غطاء قانوني شكلي. وقد تأكد ذلك من اللحظة الأولى، حيث بدأت التحقيقات في دعاوى ضد الرئيس محمد مرسي، وقيادات جماعة الإخوان المسلمين،

وقيادات إسلامية أخرى، في محاولة لحصار كل القوى المعارضة للانقلاب، وفتح السجون مرة أخرى، للمئات بل وللألاف.

وهذه السياسة، ستمكن الحاكم العسكري، من الزج بالألاف إلى السجون، لسنوات طويلة، تحت ستار إجراءات قانونية، تبدأ سريعا حتى الحكم بالإدانة والسجن، ثم تتعرقل إجراءات النقض بعد ذلك، حتى يتحقق هدف تلك السياسة، وهو الزج بكل معارض للانقلاب العسكري، إلى السجن.

وكلما تحقق نجاح لتلك السياسة القمعية، تنتقل إلى مرحلة أخرى من القمع، فندخل في مرحلة سياسة الحظر، فيتم حظر الجماعات والأحزاب المعارضة للانقلاب العسكري، وهو ما قد ينتج عنه في النهاية، حظر النشاط الحزبي، والعودة إلى نظام الحزب الواحد. وهو ما يعيد دولة المخابرات مرة أخرى، وتعود معها سياسة التقارير، ونشر شبكة المرشدين، وتتحول مصر فعليا، إلى الحكم المستبد الشامل، تحت قيادة عسكرية مباشرة.

وكل سياسات الانقلاب العسكري، منذ يومه الأول، تشير إلى أنه يجرب هذا السيناريو، ويحاول تحقيقه بالفعل، من خلال عملية واسعة لترهيب المجتمع وتخويفه، حتى يصبح مجتمع الخوف، المسلوب الإرادة، والذي يمكن أن يغفل عما يحدث، حتى تكتمل أركان دولة الاستبداد البوليسية، قبل أن يفيق المجتمع من غفلته، ويخرج من حالة الخوف التي تحاصره. وعندما يفيق المجتمع بعد الغفلة، سيجد أن الدولة البوليسية التي قامت، وساعد بعض المجتمع على قيامها، لا يمكن مواجهتها، إلا بنضال يستمر سنوات أو أجيال.

ويعتمد الانقلاب العسكري، على تخويف المجتمع، ووضعه تحت مخاوف متعددة. فيخاف البعض من القوى الإسلامية، ويخاف البعض الآخر من جماعة الإخوان المسلمين تحديدا، ويخاف البعض الآخر من موجة عنف إرهابية. ومن ليس لديه هذه المخاوف، يحاصر بالترهيب والتخويف من الاعتقال والمنع والمصادرة والتعذيب والقتل، وغيرها. حتى تبقى كل الأطراف، تحت طائلة الخوف، من أيد الانقلاب، ومن عارض الانقلاب. وبقدر نجاح قادة الانقلاب، في نشر حالة من الخوف، بقدر ما يدخل المجتمع في غفلة، تمكن قادة الانقلاب من بناء دولة بوليسية عنيفة، لا يمكن للمجتمع مواجهتها بسهولة، إذا خرج من حالة الخوف.

وقد أدى الانقلاب العسكري، إلى حالة نزاع أهلي عميقة، فككت المجتمع، وجعلت القوات المسلحة مع طرف ضد آخر، مما يشيع حالة من الخوف، بسبب احتمال انزلاق المجتمع في نزاع أهلي طويل وعنيف، وهو ما يؤدي عمليا لنشر حالة من الخوف، تمكن قادة الانقلاب من السيطرة على المجتمع؛ وكأن الحكم العسكري، هو الذي سيمنع الانزلاق في نزاع أهلي عنيف، رغم أنه المتسبب فيه.

هوية الدولة البوليسية

سوف تعتمد مخططات الدولة البوليسية على تغذية الشعور القومي العنصري، إلى أقصى حد ممكن، لنشر حالة من التعصب القومي، التي تفصل مصر عن أي رابط عربي أو إسلامي، وحتى يتم تغذية المجتمع المصري بحالة من التعصب، تمكن قادة الانقلاب، من السيطرة على المجتمع، ودفعه لحالة من التطرف القومي، التي يمكن استخدامها لتمرير مخطط الدولة البوليسية، تحت شعارات حماية الهوية القومية المصرية، من الأخطار التي تتعرض لها، في شكل هو أقرب للدول الفاشية.

لذا، فإن قادة الانقلاب، لديهم هدف مركزي، يراد تحقيقه، وهو فض اعتصامات ومظاهرات أنصار الشرعية، المعارضون للانقلاب العسكري. وبعد فض اعتصاماتهم، سوف تبدأ سياسة أمنية غليظة تجاههم، للتخلص من قياداتهم، والزج بهم إلى غياهب السجون، ثم محاكمة الرئيس محمد مرسي، والحكم عليه بعقوبة، تبقيه في السجن لسنوات طويلة.
وإذا نجحت الخطوات الأولى، للقمع البوليسي، سوف تبدأ مباشرة مرحلة حظر القوى والجماعات الإسلامية، وتقنين تجريم العمل السياسي الإسلامي. ثم بعد ذلك، تبدأ مرحلة السيطرة على كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والذي ستكون السيطرة عليها أمرا سهلا. وبعد ذلك، يفتح الباب أمام قوانين تقنن الاستبداد، وتسمح بالسيطرة على كل أدوات المجتمع، وبصورة أشد قمعية من مرحلة النظام السابق. لأن بعد الثورة، وبعد الحراك الكبير في الشارع، يصبح
من الصعب السيطرة على المجتمع، بدون سياسات قمعية شاملة، تغلق الباب أمام أي مجال للحركة والحراك السياسي، حتى يتم السيطرة على المجتمع بالكامل، وحتى يدفع المجتمع إلى حالة من السلبية الكاملة.
وكل الانقلابات العسكرية، تتخلص أولا من خصومها، ثم بعد ذلك تتخلص من القوى السياسية التي أيدتها، حتى لا تظن أنها سوف تكون شريكة في الحكم، فلا يبقى في النهاية، إلا النظام السابق، والدولة العميقة، التي خططت ونفذت الانقلاب، حتى تحكم منفردة.
وحتى يتحقق هذا المخطط، ستعود عمليات التزوير الواسعة لكل الانتخابات والاستفتاءات، وينتهي عهد الحرية بالكامل، وتنتهي أيضا عملية التداول السلمي للسلطة، والاحتكام لصناديق الاقتراع، بعد أن يكون

الاحتكام للشارع، أصبح أصلا مستحيلا. وفي هذا المخطط، سوف يتم السيطرة بالكامل على كل مؤسسات الدولة، خاصة المؤسسة القضائية، والتي لن تكون إلا ذراعا للحكم العسكري، بلا أي استقلال، مما يجعلها تحت وطأة التدخل المباشر والدائم للحاكم العسكري، في كل القضايا السياسية.

الموقف الخارجي

هذا المخطط سيجد تأييدا من دول إقليمية عربية، كما يجد تأييدا خجولا من الدول الغربية، خاصة أمريكا، وسوف يجد هذا المخطط تأييدا واسعا من الاحتلال الإسرائيلي. ولكن الغرب خاصة، سوف يخشى من فشل هذا المخطط، كما أنه الآن يخشى من فشل الانقلاب العسكري، ولا يريد أن يكون طرفا فيه، حتى لا يتحمل تبعات فشله، رغم أن الانقلاب تم بموافقة أمريكية ضمنية. مما يعني أن الحليف الغربي، سوف يترك الحاكم العسكري، يجرب هذا المخطط، دون أن يعلن تأييده له، حتى إذا فشل تبرأ منه.

الخطة البديلة: الدولة العلمانية العسكرية

إذا لم يتمكن الحاكم العسكري، من إنجاح مخطط استعادة دولة المخابرات من الزمن الناصري، فإن مخطط الانقلاب، سوف يتجه للبديل الثاني، وهو بناء دولة علمانية عسكرية، على نموذج الدولة التركية، التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك، والتي استطاع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، تفكيكها. ولأن الانقلاب العسكري، هو عودة للماضي، لذا فإن كل بدائله، تأتي من الماضي أيضا. وهو بهذا المعنى، فعل ضد حركة التاريخ، ولكنه يستخدم قوة السلاح، ليفرض أوضاعا، تجاوزها التاريخ.
والمقصود بالدولة العلمانية العسكرية، هي دولة تفرض فيها العلمانية بحكم

نص دستوري غير قابل للتعديل أو التغيير، ثم يفرض فيها دور للقوات المسلحة، لحماية علمانية الدولة، بنص دستوري أيضا، غير قابل للتعديل أو التغيير. ويتحقق هذا، من خلال نص يجعل مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وهي مواثيق علمانية في قيمها، هي المرجعية العليا للنظام السياسي، والتي تعلوا على مرجعية الشريعة الإسلامية، مما يجعل الشريعة الإسلامية محكومة بمواثيق حقوق الإنسان الغربية العلمانية. مما يعني، أن المرجعية الإسلامية، تصبح مجرد نص بلا مضمون. وحتى يمكن فرض علمانية، وجعلها مقدسة وغير قابلة للتعديل أو التغيير، وأيضا جعل العلمانية أعلى من الشريعة الإسلامية، يصبح من الضروري، حماية تلك العلمانية المفروضة، من الإرادة الشعبية الحرة، وذلك من خلال نص دستوري، يعطي للقوات المسلحة دورا في حماية الشرعية السياسية والدستورية، أي تصبح القوات المسلحة بسلاحها، هي التي تحمي العلمانية المفروضة على المجتمع. وهو ما يتيح للقوات المسلحة، عزل أي رئيس يأتي من التيار الإسلامي، وأيضا حل أي برلمان، تكون فيه أغلبية من القوى الإسلامية، كما كان يحدث في تركيا. وبهذا تصبح الانقلابات العسكرية، مشهدا متكررا، يفشل النظام السياسي، ويفرغ العملية السياسية من مضمونها، ويجعل الديمقراطية بلا معنى، ويعيد مصر إلى الوراء.

وعندما يفرض نظام علماني عسكري على المجتمع، يصبح المجتمع أمام نظام سياسي، ليس له أي أفق، ولا يسمح فيه بأي تغيير أو إصلاح. مما يعني أن طبقة حكم سوف تحتكر الحكم، وهي تلك الطبقة المتحالفة مع العسكر، والتي تأتمر بأوامر العسكر، وهي ليست إلا الطبقة العلمانية وطبقة النظام السابق، التي تحالفت مع العسكر، وأيدت وشاركت في الانقلاب العسكري. أما القوى أو الأطراف، التي شاركت في تأييد الانقلاب

العسكري، وهي لا تدعم العلمانية، فسوف تكتشف أنها استغلت واستخدمت من أجل علمنة الدولة. والكتل التي أيدت الانقلاب العسكري، وظنت أنه سوف يؤدي إلى تحول ديمقراطي مرة أخرى، سوف تكتشف أنها خدعت، وساهمت في إقامة دولة عسكرية، لا معنى للديمقراطية فيها. ولن يبقى مؤيدا للانقلاب العسكري، إلا الكتل التي تؤيد بالفعل الدولة العلمانية العسكرية.

قومية خالصة

وفي هذا المخطط، سيتم أيضا تغذية النزعة القومية العرقية، إلى أبعد حد. فالعلمانية تستند أساسا على نزعة قومية عرقية، ولا تقوم بغيرها. كما أن فرض علمانية الدولة، تحتاج لتفكيك الروابط العربية والإسلامية، وهو ما يحتاج لنشر نزعة قومية متعصبة ومتطرفة، ونشر حالة من التقوقع القومي العرقي، حتى تتفكك أي روابط أخرى، وتفرض هوية على المجتمع، يغرق فيها، ولا يستطيع الخروج منها. وإذا أفاق المجتمع بعد ذلك، يكون الوقت قد فات، واستقرت دولة علمانية عسكرية، مفروضة على المجتمع، وتحتاج لنضال سياسي لسنوات أو عقود.

مخطط العلمنة

مشكلة مخطط الدولة العلمانية العسكرية، هو أنه يعتمد أساسا على إبقاء حرية الانتخاب والاستفتاء، وحرية تشكيل الأحزاب، ولكن داخل إطار دستوري، يفرض العلمانية على الجميع. مما يعني، أن مخطط الدولة العلمانية العسكرية، يعتمد أساسا على استفتاء عامة الناس على تعديلات دستورية، تقنن المرجعية العلمانية، وتسمح بدور سياسي للجيش، وأيضا تقنن وضعا يجعل كل من الجيش والقضاء، دولة فوق الدولة. مما يجعل

أي سلطة منتخبة، تقع تحت السيطرة المباشرة لمؤسسة الجيش والقضاء، وتحصن تلك المؤسسات من أي دور للسلطة التشريعية أو التنفيذية. بحيث يكون للجيش والقضاء، السلطة الكاملة على التشريعات الخاصة بهما، مما يجعلهما مؤسسات فوق المساءلة والمحاسبة المدنية، من السلطة المنتخبة.

ولكن حتى يتم ذلك، سيكون على قادة الانقلاب العسكري، إجراء استفتاء حر ونزيه، حتى يتم

عسكرة وعلمنة الدولة، بإرادة شعبية. وهو ما يستلزم الاستمرار في سياسة الترهيب والتخويف، حتى يقع المجتمع في حالة خوف، تسلب منه إرادته، بصورة تمكن قادة الانقلاب من فرض التعديلات التي يريدونها، والحصول على موافقة الأغلبية عليها. أما إذا طرحت تعديلات دستورية، تقنن العلمنة والعسكرة، وتم تزوير الاستفتاء، فبهذا نعود للمخطط الأول، وهو مخطط الدولة البوليسية. وإذا استطاع قادة الانقلاب، استلاب الوعي الجمعي، وتمرير تعديلات دستورية، تقنن عسكرة وعلمنة الدولة، فهذا يحقق لهم هيمنة عسكرية على الدولة والنظام السياسي والمجتمع، ولكن بإرادة شعبية، دخلت واقعيا في حالة تغييب وعي كامل. وفي هذه الحالة، فإن أي إفاقة مجتمعية، لن تؤدي إلى خروج سريع من هذا الفخ، إلا بعد نضال سلمي، يستمر سنوات أو عقود.

وإذا كان مخطط الدولة العلمانية العسكرية، أقل بوليسية، من مخطط الدولة البوليسية، إلا أنه يعيد مصر بعد الثورة، إلى مرحلة ما قبل الثورة، ويعيدها عمليا إلى مرحلة استبداد مقنع. فالفرق بين الدولة البوليسية والدولة العلمانية العسكرية، هو أن الأولى دولة استبداد كامل، والثانية دولة استبداد مقنع.

الوضع الخارجي

ليس من الصعب توقع موقف أمريكا من هذا المخطط، فهو بالنسبة لها أفضل سيناريو، خاصة وهي تريد أن تعيد تركيا لما كانت عليه، قبل حكم حزب العدالة والتنمية. أما الدول العربية التي ساندت الانقلاب العسكري، فهي أيضا سوف ترحب بهذا السيناريو، والذي يخلصها من تأثيرات الربيع العربي، وتأثيرات التحول الديمقراطي، وأيضا تأثيرات نجاح نموذج إسلامي ديمقراطي، يهز أركان نموذجها الإسلامي غير الديمقراطي.

الخطة البديلة الثانية: دولة علمانية قضائية

إذا وجد قادة الانقلاب أن وجود دور سياسي للقوات المسلحة في الدستور، يمثل تهديدا صريحا لبنية القوات المسلحة، كمؤسسة محترفة؛ فقد يلجأ الحاكم العسكري إلى صيغة أخرى، حيث يقدم تعديلات دستورية، تفرض علمنة الدولة، وتجعل المؤسسة القضائية ممثلة في المحكمة الدستورية العليا، هي حامية الشرعية الدستورية، ويحصن تلك المحكمة، بل ويحصن أيضا المؤسسة القضائية، ويجعلها دولة فوق الدولة، حتى تكون هي السلطة العليا، على كل سلطة منتخبة. وبهذا، يبقى الجيش كسلطة واقعية وفعلية، ولكن تحت غطاء المحكمة الدستورية العليا، مما يعني أن المحكمة الدستورية العليا، يمكن أن تحكم بعدم شرعية أي رئيس منتخب، أو برلمان منتخب، لخروجه على علمانية الدولة، ويقوم الجيش بتنفيذ حكم المحكمة بالقوة المسلحة، ويسقط أي سلطة منتخبة، تخرج عن إطار العلمانية التي فرضت دستوريا. وفي هذه الحالة أيضا، يحتاج قادة الانقلاب، إلى استلاب وعي وإرادة أغلبية داخل المجتمع، حتى يمكن تمرير التعديلات الدستورية، التي تفرض العلمانية،

وتحصن القضاء، وتجعل المحكمة الدستورية، هي السلطة العليا في البلاد، ويبقى الجيش هو السلطة الواقعية، ولكن من خلف ستار قضائي. وإذا لم يستطع قادة الانقلاب، تضليل الوعي العام، حتى يوافق على هذه التعديلات الدستورية غير الديمقراطية، فسوف يندفع قادة الانقلاب إلى تزوير الاستفتاء، وهو ما يعيدنا مرة أخرى، إلى نموذج الدولة البوليسية، أي الخطة الأصلية.

الخطة الاحتيالـيـة: دولة عسكرية بغطاء إسلامي

إذا واجه قادة الانقلاب صعوبة من تمرير المخطط الأول، وتم إعاقة بناء الدولة البوليسية، ثم واجه قادة الانقلاب رفضا شعبيا لعلمنة الدولة، وظهر أنه لا يمكن فرض العلمانية في الدستور، فسوف يتجه قادة الانقلاب إلى السيناريو أو المخطط الاحتياطي. حيث يتم استعادة نموذج دولة باكستان، باعتباره المخرج من حالة الفشل التي قد تصيب المخطط الأول والثاني بشقيه. وفي هذه الحالة، سوف يعمل قادة الانقلاب، على تمرير تعديلات دستورية، لا تفرض علمنة للدولة، بل تحتفظ بالهوية الإسلامية الموجودة في الدستور الشرعي، ثم تضيف دور سياسي للقوات المسلحة، بحيث يسمح لها بالتدخل لحماية الشرعية الدستورية.

وفي هذه الحالة، سوف تقدم القوات المسلحة نفسها، على أنها حامية للأمن القومي، من خطر الجماعات المتطرفة. وتشن حربا على القوى الإسلامية، تحت غطاء الحرب على الإرهاب، وتقدم مبررات أمنية، بغطاء إسلامي رسمي، لتمرير حربها على القوى الإسلامية، وعلى جمهور التيار الإسلامي أيضا. وبهذا تتمكن قيادات القوات المسلحة، والتي تتبنى نظرية للأمن القومي، تقوم على علمنة الدولة، وعلى أساس القومية العرقية المصرية، المنفصلة بالكامل عن الهوية العربية أو الإسلامية؛ تتمكن من

الوقوف عمليا ضد المرجعية الإسلامية، ولكن بغطاء من هوية إسلامية رسمية، مفرغة من المضمون. فقادة الانقلاب قد يدفعوا في مرحلة من المراحل، إلى التنازل عن علمنة الدولة في الدستور، والحفاظ على عسكرة الدولة فقط، وتمرير مواد الهوية الإسلامية في الدستور، حتى يوافق أغلب الناس على عسكرة الدولة، مما يدفعهم في النهاية، إلى بناء نموذج حكم الجنرال المسلم، كما حدث في باكستان، حيث تصبح السلطة الفعلية للقوات المسلحة.

وتصبح الدولة عمليا، تتبع سياسات علمانية موالية للغرب، خاصة أمريكا، وإن ظل لها هوية إسلامية رسمية معلنة، ولكن بلا مضمون أو تأثير فعلي.

وهذا المخطط يحتاج لسيطرة عسكرية، على المؤسسة القضائية وعلى الأزهر، حتى يحتفظ العسكر بأذرع تمكنهم من فرض هوية إسلامية رسمية، مفرغة من أي مضمون، في مواجهة أي هوية أو مرجعية إسلامية فعلية. وهو ما يجعل الأزهر، هو سلاح المؤسسة العسكرية، ضد القوى الإسلامية، حتى تتمكن من توفير غطاء إسلامي لها، رغم إتباعها لسياسات علمانية.

وفي هذه الحالة، يمكن أن تستمر الانتخابات والاستفتاءات، ويستمر عمل الأحزاب السياسية، ولكن النظام السياسي سوف يعتمد أساسا على الدور العسكري المباشر، مما يجعل كل العملية الديمقراطية، مجرد شكل بلا أي مضمون.

هوية العسكرة بغطاء إسلامي

في هذا المخطط، سوف يعتمد العسكر على زرع هوية إسلامية مصرية قومية عرقية في وقت واحد، أي هوية مصرية إسلامية، لا ترتبط بأي إطار عربي أو إسلامي، بل ترتبط فقط بقومية إسلامية مصرية، مما يعني ضمنا،

فرض حالة إسلامية شكلية، تجعل النزعة الإسلامية، ليست مشروعا حضاريا، ولا مرجعية حضارية، بل تجعلها الجزء البارز من هوية قومية عرقية مصرية، تقوم أيضا على التعصب القومي. وتصبح الهوية الإسلامية من الملامح البارزة للعرق القومي المصري. وهذه الهوية في كل الأحوال، ليست الهوية الإسلامية، لأن الهوية الإسلامية ليست هوية قومية عرقية. فالهوية الإسلامية تقوم أساسا على مرجعية حضارية، وليست هوية عرقية.

الموقف الخارجي

يمكن أن تقبل الدول العربية المساندة للانقلاب هذا التصور، ولكن الدول الغربية سوف تتحفظ عليه، إلا إذا أصبح الحل الوحيد. ولأن الكل غامر بالدخول في نفق الانقلاب العسكري المظلم، لذا فإن الأوضاع سوف تفرض على حلفاء الانقلاب، القبول بما يمكن تحقيقه، حتى وإن لم يكن أفضل سيناريو أريد تحقيقه من الانقلاب العسكري. خاصة وأن الغرب وأمريكا، يفضلون أساسا نموذج الدولة العلمانية العسكرية، أما الدول العربية المساندة للانقلاب ومعها قادة الانقلاب، فيفضلون الدولة البوليسية، مما يعني أن أحدا من شركاء الانقلاب لا يريد نموذج الدولة العسكرية بغطاء إسلامي، وأنه لن يحدث إلا إذا أصبح هو المخرج الوحيد، لإنجاح الانقلاب العسكري.

مخطط العسكرة

إذا وجد رفض شعبي لعلمنة الدولة، فهذا سوف يدفع لعسكرة الدولة، من دون علمنتها، وإن كانت النتيجة واحدة في النهاية. وإذا وجد رفض شعبي لعملية العسكرة، فإن الحل سيكون بمزيد من أسلمة الدستور، من أجل عسكرة الدستور. وفي هذه الحالة، يحتاج قادة الانقلاب إلى إجراء استفتاء نزيه، حتى يكسبوا ما خططوا له، شرعية شعبية. أما إذا تم تزوير الاستفتاء،

فإننا بذلك نعود إلى مخطط الدولة البوليسية، والتي لا يهم فيها أي دستور أو قانون، حيث يصبح الدستور، مجرد حبر على ورق. وإذا استطاع قادة الانقلاب تمرير تعديلات دستورية، تؤدي إلى عسكرة الدولة، والإبقاء على الهوية الإسلامية، سوف نصل أيضا إلى ديمقراطية شكلية، حيث يحكم العسكر عمليا، لا السلطة المنتخبة.

وهو ما يحتاج أيضا إلى جعل المؤسسة العسكرية، ومعها المؤسسة القضائية، كدولة فوق الدولة، حتى يتم تقنين الاستبداد السياسي، وحصر العملية الديمقراطية، والانتخابات والاستفتاء، في مجرد ممارسة شكلية، لا تغير من الأوضاع السياسية، بل ولا تؤثر عليها أصلا. وفي كل الأحوال، فإن الاستبداد أيا كان نوعه أو درجته، هو استبداد بلا مشروع، ولا يحقق التنمية أو التقدم، ولا يعترف بالحرية أو الحقوق، ولا يعرف الديمقراطية. فالاستبداد يحمل أساسا هوية معادية لهوية المجتمع، ومختلفة عنها، لذا ففي كل الأحوال، يكون الاستبداد في مجتمع له هوية إسلامية،علمانيا.

وفي هذا المخطط أيضا، توجد خطة احتياطية بديلة، تتمثل في دولة قضائية بغطاء إسلامي، حيث تكون المحكمة الدستورية العليا، هي الحامية للشرعية الدستورية، ويمكن أن تنزع الشرعية عن أي سلطة منتخبة، بحكم تنفذه القوات المسلحة، حتى تبقى القوات المسلحة هي الحاكم الفعلي، ولكن من وراء ستار قضائي.

الخطة المزعومة: إصلاح مسار المرحلة الانتقالية

يروج قادة الانقلاب لمقولات زائفة، حيث يحاولون تبرير الانقلاب، بحدوث رفض شعبي لما تحقق في المرحلة الانتقالية، لذا وبناء على الرغبة الشعبية، يتم إعادة إنتاج المرحلة الانتقالية من جديد. وإذا صدق هذا، فمعناه أن لا تتم أي محاولة لعسكرة الدولة أو علمنة الدولة، ولا تتم أي

إجراءات استبدادية، تعيد الدولة القمعية مرة أخرى، وهو ما لم يحدث منذ اللحظة الأولى، حيث ظهر الوجه القمعي للانقلاب العسكري. وإذا كان قادة الانقلاب يبررون الإجراءات القمعية، بأنها مجرد إجراءات احترازية مؤقتة، فمعنى هذا، أنه يفترض أن تنتهي سريعا.

ولكن إذا كان الانقلاب لا يهدف لأي مخطط من المخططات السابقة، وسوف يعيد المرحلة الانتقالية فقط، محافظا على الدستور الديمقراطي، ومحافظا على الهوية الإسلامية، والتي لم يخرج ضدها من تظاهر في 21 يونيو، غير قلة منحازة للعلمانية؛ فإن هذا يعني أن الانقلاب العسكري، أستهدف ضرب شعبية القوى الإسلامية، حتى تعاد المرحلة الانتقالية، ويكون الحضور الإسلامي فيها ضعيفا. ورغم أن ضرب شعبية القوى الإسلامية، تم بتخطيط مسبق، إلا أن فكرة تحجيم شعبية القوى الإسلامية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ثم إعادة المرحلة الانتقالية بديمقراطية كاملة، لا يمكن أن تكون سببا في انقلاب عسكري.

ومخطط العرقلة والإفشال، والتي نفذته الدولة العميقة، كان كافيا للحد من شعبية جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، في انتخابات مجلس النواب، التي كان من المفترض أن تجرى بعد شهور. كما إن انخفاض شعبية أي فصيل، إذا حدثت، لا يمكن أن تستمر دائما، حيث يمكن لأي فصيل استعادة شعبيته مرة أخرى. كما أن عدم عسكرة أو علمنة الدولة في الدستور، تعني أن جوهر الدستور سيظل كما هو، مما يعني أنه لا مبرر للانقلاب العسكري أيضا.

يضاف لهذا، أن الانقلاب العسكري في حد ذاته، وما حدث قبله من تخطيط لعمليات العرقلة والإفشال، وحملات التشويه والاشاعات والحرب النفسية الإعلامية، هي أسباب كافية، تكشف مخطط الانقلاب، وتفشل

أهدافه، إذا كانت تلك الأهداف، هي فقط تحجيم القوى الإسلامية، والتي يمكن أن تسترد شعبيتها، إذا كانت فقدتها أصلا، بمجرد انكشاف الانقلاب أمام أغلب الناس. وبهذا يكون الانقلاب العسكري، ليس وسيلة عملية، لتحجيم شعبية القوى الإسلامية.

ولا يمكن أن يحدث انقلاب عسكري، ثم يبقى الدستور كما هو، وتعود القوى الإسلامية، لتحقق الأغلبية البرلمانية، ثم يأتي رئيس منتخب من القوى الإسلامية؛ فإذا حدث هذا، يكون الانقلاب قد فشل، بعد أن ثبت أنه مجرد محاولة فاشلة، للتأثير على الحياة السياسية. وفي كل الأحوال، لا يمكن أن يقوم أحد بانقلاب عسكري، على تحول ديمقراطي، حتى يحقق التحول الديمقراطي مرة أخرى. كما أن القوى الإقليمية والدولية، التي ساندت الانقلاب، لا يمكن أن يكون هدفها، مجرد إعادة مراحل التحول الديمقراطي مرة أخرى، حتى تبنى ديمقراطية صحيحة. لأن أي ديمقراطية صحيحة تقوم، تعني أن الثورة انتصرت، وأن الإرادة الشعبية الحرة انتصرت أيضا. ولا يمكن أن يكون هدف الانقلاب

العسكري، على الإرادة الشعبية الحرة، هو انتصار لها. لذا لا يوجد أي مبرر، لاعتبار الانقلاب العسكري، مجرد محاولة لإعادة خطوات المرحلة الانتقالية، وإجراء عملية تحول ديمقراطي حقيقي. فمجرد الانقلاب على الشرعية المنتخبة، والرئيس المنتخب، والدستور الذي أقر بإرادة شعبية، يعد انقلابا على الإرادة الشعبية، مما يعني أنه يهدف أولا وأخيرا، لتقييد الإرادة الشعبية، بأي صورة من الصور. وكل القطاعات أو الكتل، التي تعتقد أن الانقلاب العسكري، يهدف فقط إلى إعادة إنتاج المرحلة الانتقالية من جديد، بكل حرية ونزاهة وشفافية، غافلة وتم تضليلها، وسوف تكتشف الحقيقة؛ أما الفئات التي أيدت الانقلاب العسكري، وهي تعرف أنه

يهدف لعسكرة وعلمنة الدولة، فهي شريك أصيل في الانقلاب على الديمقراطية، وثورة يناير.

خلاصة مخططات العسكر

ما بين الدولة البوليسية المستبدة، والتي لا تعرف الانتخابات النزيهة، وبين الدولة المستبدة، والتي تعرف الديمقراطية المقيدة، والانتخابات الشكلية، تقع كل مخططات الانقلاب العسكري. فهو في النهاية انقلاب، يهدف إلى تحقيق عسكرة وعلمنة الدولة، إما في دولة بوليسية بالكامل، أو دولة تتبنى الديمقراطية الشكلية والمرجعية العلمانية، أو دولة تتبنى الديمقراطية الشكلية والمرجعية العلمانية، ولكن بغطاء إسلامي.

حسابات الانقلاب

متى ينجح الانقلاب ومتى يفشل؟ تلك هي المسألة. فلا يمكن لانقلاب عسكري أن ينجح، إذا واجهته إرادة شعبية قوية، ووعي عام قوي. ولكن الانقلاب ينجح، إذا غاب الوعي، واستلبت الإرادة الشعبية، وسقط أغلب الناس في غفلة، تسلمهم لحكم عسكري، يكسر إرادتهم الحرة. وفي كل مرحلة من مراحل الانقلاب العسكري، بخططه المختلفة، سوف يواجه تحديا من الإرادة الشعبية الحرة الواعية، والتي تنتفض من أجل حماية حق المجتمع في الحرية، وفي تقرير مصيره. وكلما خرج أنصار الشرعية والديمقراطية وثورة يناير، من أجل حماية الثورة والتحرر المجتمعي والسياسي الكامل، دافعوا عن كل المجتمع، وكل مصر، حتى من أيد الانقلاب، عدا من أيد الانقلاب مستهدفا إقامة حكم عسكري.

وكل من يقبل بخيارات الإرادة الشعبية الحرة، ليس أمامه من طريق لاستعادتها، سوى الدفاع عن الشرعية والديمقراطية وثورة يناير، وكل من يريد سحق الإرادة الشعبية الحرة، ليس أمامه من طريق إلا تأييد الاستبداد.

إذا قامت دولة بوليسية، يكون الانقلاب قد حقق أهدافه كاملة. وإذا قام نظام سياسي قائم على العسكرة والعلمنة أو العلمنة فقط، وباستفتاء حر نزيه، يكون الانقلاب قد حقق هدفا مهما له، وأنه استلب إرادة الأغلبية، وجعلها تسلم حريتها بنفسها للحكم العسكري، وجعلها تختار مرجعية علمانية لا تعبر عن التيار السائد في المجتمع. وإذا قام نظام سياسي، يقوم على العسكرة بدون العلمنة، يكون الانقلاب قد حقق هدفه جزئيا، وسلب إرادة أغلبية في مجتمع، وجعلها تسلم نفسها لحكم عسكري، وإن كان لم يحقق علمنة الدولة ظاهريا، وسوف يحققها من خلال الممارسة، في ظل حكم عسكري، يعرقل الهوية الإسلامية أساسا، ويجعل وجودها شكليا، سواء تحقق الحكم العسكري مباشرة، أو من خلال مظلة قضائية.

أما إذا تمت مرحلة انتقالية جديدة، واستفتاء نزيه، وأيضا انتخابات نزيهة وحرة، ولم تتم عسكرة وعلمنة الدستور، وظل دستورا لنظام ديمقراطي، بمرجعية إسلامية، يكون الانقلاب قد فشل عمليا، ولم يحقق أي هدف من أهدافه. مما يعني أن قيادة الانقلاب العسكري، اضطرت في النهاية للاستسلام للإرادة الشعبية الحرة، ولم تستطع استلاب إرادة المجتمع. مما يعني، أنه قادة الانقلاب لن يطبقوا الخطة المزعومة والمعلنة منهم، بإعادة المرحلة الانتقالية، بإجراءات نزيهة وشفافة، إلا مضطرين ومجبرين، أمام ضغط شعبي واسع ومستمر، ويكون الانقلاب العسكري، قد فشل في تحقيق أي هدف من أهدافه.

أما إذا تم وقف خطة الانقلاب بالكامل، والعودة لمسار الشرعية والديمقراطية، بعودة الدستور الذي استفتى عليه الشعب، والرئيس المنتخب، يكون الانقلاب قد فشل في مهده، ومنع من تحقيق أي من

مخططاته.

الخلاصة: مسار مخططات الانقلاب

مع حالة التدافع المستمرة بين الانقلاب، وحركة الاحتجاج على الانقلاب، تتحدد مسارات مخططات الانقلاب. فقادة الانقلاب، يجربون مخططهم تدريجيا، بدءا من مخطط الدولة البوليسية، حتى المخططات البديلة. وفي كل مرحلة، بل في كل يوم، يحدث تحول جديد، يؤدي إلى تعديل مخططات قادة الانقلاب. فالاحتجاج الحاشد لأنصار الشرعية، أي أنصار ثورة 35 يناير، يؤدي عمليا إلى إفشال مخططات الانقلاب تدريجيا.

ولأن الانقلاب العسكري، يمثل خروجا على الدستور والقانون، وتبعه سياسة قمعية دامية، أسقطت عشرات ومئات الشهداء، لذا فإن تحصين الانقلاب لا يتحقق إلا بدولة بوليسية قمعية. لذا نجد قادة الانقلاب، يحاولون أولا، فرض هيمنة بوليسية قمعية شاملة، حتى إذا فشلوا في تحقيقها، وتأكدوا أن عودة الدولة البوليسية غير ممكن، سوف يتجهون إلى مخطط علمنة وعسكرة الدولة، وبقدر ما يحدث من ردود فعل شعبية، وبقدر حجم الاحتجاج في الشارع، سوف يحدد قادة الانقلاب وجهتهم. حيث تبدأ مرحلة اختبار حقيقية للشعب وإرادته ووعيه، حتى يعرف قادة الانقلاب، ما يمكن تمريره بموافقة شعبية، فهل يمكن تمرير العسكرة والعلمنة معا، أم العلمنة فقط، أم العسكرة فقط. وبقدر ممانعة الوعي العام، تجاه هذه المخططات، بقدر ما تفشل إجراءات وخطط الانقلاب العسكري. ولكن كل فشل يلحق بالانقلاب العسكري ومخططاته، سوف يعيد قادة الانقلاب إلى المخطط الأصلي، وهو مخطط الدولة البوليسية. فكلما تأكد قادة الانقلاب، أنه يصعب تمرير العلمنة أو العسكرة أو كلاهما معا، في استفتاء نزيه وحر، عادوا مرة أخرى، إلى محاولة فرض سياسة

قمعية بوليسية، تمكنهم من تزوير الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وكل انتخابات تأتي بعده. بهذا يتحدد مسار الانقلاب وخططه، من خلال التدافع بين الانقلاب العسكري من ناحية، والإرادة الشعبية الحرة الرافضة له. وتلك الإرادة الشعبية هي الوحيدة القادرة على إفشال الانقلاب، كما أن نجاح الانقلاب العسكري، لن يتحقق، إلا في حالتين، الأولى إذا استسلم السواد الأعظم للدولة البوليسية القمعية، والثانية إذا استلبت إرادة السواد الأعظم ووعيهم، ووافقوا في استفتاء نزيه وحر، على عسكرة أو علمنة الدولة، أو كلاهما معا.

________Unpacking Anti-Muslim Brotherhood Discourse

بقلم: نعومي تشومسكي

Noam Chomsky's *Media Control: The Spectacular Achievements of Propaganda* argues that effectively crafted and controlled media messages can turn otherwise rational people into "hysterical" warmongers. Chomsky's analysis focuses on how western governments and elite-led media in democratic societies have successfully employed propaganda campaigns to achieve political aims. Egypt has experienced its own propaganda program in recent months. What is perhaps unique about Egypt's propaganda campaign is that it is an anti-government campaign initiated by a diverse group of oppositional forces.

In post-revolution Egypt–which is, perhaps, not actually as "post" revolution as many think–Hosni Mubarak-era media owners, Mubarak regime loyalists, and key members of Egypt's liberal and secular opposition have teamed up to create arguably one of the most effective propaganda campaigns in recent political history. In a matter of months, these forces have managed to demonize Egyptian President Mohamed Morsi and the Muslim Brotherhood, from which Morsi hails, to the extent that many Egyptians openly call for the overthrow of the democratically elected government and the imprisonment of Brotherhood members.

Brotherhood members have also been the victims of systematic violence–which has included the live burning of Muslim Brotherhood youth, the killings of Brotherhood members, and the arsons of Muslim Brotherhood buses and offices across Egypt. Government buildings have also been vandalized, and the presidential palace and other government buildings were set ablaze by firebomb-hurling youth in December.

Since inheriting Egypt's mess of an economy and myriad environmental, health, transportation, education, and energy crises, Morsi and the Brotherhood have made some progress on several political fronts. They have also made mistakes, which have included releasing reckless statements about women, failing to share enough political decision making with liberals, and mishandling political crises surrounding the Ethiopian Dam project, Morsi's controversial November decree, and the appointment of a hardline Islamist as governor of Luxor, among other things. I would argue, however, that none of their mistakes warrant systematic demonization, terrorism, or overthrow. There is a massive disconnect between the Brotherhood's mishandlings and the reaction that they instigated, thanks to the propaganda that the Brotherhood's challengers have spread.

As someone who has studied discourse for eleven years, the anti-Brotherhood, anti-Morsi propaganda is unlike anything I have ever seen, primarily because news reporters and organizations–rather than political figures–seem to spearhead the propaganda efforts. The lack of objectivity in Egyptian news is perhaps unsurprising, given the reality that many Egyptian

journalists perceive themselves more as political activists than as watchdogs, and other research suggesting that Egyptian journalism suffers from an overall lack of professionalism. The opposition's propaganda machine–aided by a plethora of private television networks and newspapers owned by Mubarak-friendly businessmen like Ahmad Bahgat, Salah Diab, and Mohamed al-Amin–has successfully manufactured discourses designed to designate the Brotherhood and Morsi as lacking in basic integrity and unworthy of political participation. To be sure, Islamist media, having begun in recent years to discuss politics on otherwise exclusively religious satellite television channels, dish out their own fair share of propaganda. Their political impact, however, pales in comparison with independent news outlets that are devoted to political news reportage, have greater reach, can boast well known commentators, and that proclaim the goal of covering political affairs in an objective manner.

Relatively greater levels of professionalism at some news outlets (and by a handful of television news personalities) notwithstanding, the anti-Brotherhood bias in independent Egyptian news media is obvious and overwhelming. As part of a pre-reading of Egyptian news broadcasts designed to develop a coding scheme for an upcoming research project, I watched the 25 March 2013 episode of OnTv's *From Anew*. The program featured nine consecutive anti-Islamist guests over a period of about seventy-five minutes. Such blatant imbalance is not uncommon. Frequently, talk shows–such as OnTv's *Respectable People* and *From Anew*, and CBC's *From the Capital* and *As Clear as the Sun*–invite multiple guests, all of the same anti-Islamist persuasion, for lengthy discussions of political events.

Other programs, such as Wael Al-Ibrashi's *The 10 p.m. Show* on the Dream Network and Ibrahim Isa's *From Cairo* on the al-Qahira wa-al-Nas network, I would argue, have blatantly one-sided slants, as evidenced by their story ideation, guest selection, and interview questioning processes. One of the few independent news stations in Egypt that consistently tries to provide some balance and debate is Al Jazeera Live Egypt. Because the channel usually features the Brotherhood perspective alongside that of the opposition, critics often call it "Al Jazeera Muslim Brotherhood."

One consistent discourse that has emerged in recent months in Egypt defines the Muslim Brotherhood as un-Egyptian, and caring more about their own narrow agenda than the country's national interests. For example, reports routinely claim that Morsi is not a president for all Egyptians, but rather only for his Islamist comrades. Other reports discuss the Muslim Brotherhood's relationship with Hamas, and their desire to sell off parts of Egypt to foreign countries. A 30 May 2013 article in online newspaper: 24 summarized novelist and political commentator Gamal al-Ghitani's views on Brotherhood politics in its headline, which read: "Gamal al-Ghitani: The Brotherhood are a foreign organization and their rule of Egypt constitutes a foreign occupation." On 21 June 2013 al-Ghitani appeared on the OnTv program *The Complete Picture* boasting that he began writing about the "occupation" thesis last summer, immediately after Morsi's election. For weeks in early 2013, President Morsi's office and the Qatari government were forced to fend off baseless rumors–given major attention on television news and in newspapers–that deals were in place for Egypt to lease the Pyramids and sell the Suez

Canal to Qatar.

This discourse—that the Brotherhood are not true Egyptians and do not have Egypt's best interests at heart—is used to justify sub-discourses about the Muslim Brotherhood. Those include discourses that the Brotherhood is occupying all state institutions, produced a catastrophically bad constitution that suits only its own interests, and intimidates and kills the opposition with its "militias." The next few sections will examine these discursive sub-constructions contributing to the anti-Brotherhood, anti-Morsi fervor in Egypt.

The "Brotherhoodization" of the State

A dominant theme in Egyptian media and political discourse argues that the Muslim Brotherhood is bent on occupying all state institutions and hoarding power. This "brotherhoodization" ("*akhwana*," in Arabic) thesis dovetails nicely with other discourses about the Brotherhood's alleged desire to sell off Egypt and its disloyalty to the nation.

The *akhwana* (brotherhoodization) thesis is the most damning, and oft repeated, of all anti-Brotherhood discourses. It has become so hegemonic that many Egyptians take it as a given. It is difficult to find an independent talk show that does not regularly obsess over the Brotherhood's takeover, a topic which opposition figures often use as a political battle cry. Some western news outlets have also reported uncritically about the alleged Brotherhood takeover. I would argue that the "brotherhoodization" thesis holds

very little weight, if any at all.

Opposition forces in Egypt claim that, having secured the presidency, the Brotherhood has moved to take over various government ministries, the judiciary, the armed forces, the media, and other aspects of Egyptian society and culture. The opposition points to Morsi's administrative appointments and the domination of the constitutional assembly.

Lost on those who advance the "brotherhoodization" thesis is the fact that the Brotherhood has won multiple free and fair elections and thus has the political and democratic right to control at least part of the government until their term expires. Also lost on people is the fact that the new Egypt will experience regular elections, as stipulated by the constitution, and whoever wins elections after the Brotherhood will have the similar chance to hold sway. This is how democratic politics works: groups who win elections have the right to govern for a few years, implementing their political program along the way. In the United States, it is hardly controversial that the two major parties vie to control both the executive and legislative branches of government. In fact, it is seen as an admirable goal for any given party that believes its program is the most suited to serve the country's well being. Interestingly, a 2000 Wall Street Journal survey of political science, law, and history professors concluded that–according to respondents–many of the most productive presidents in US history had control of both the executive and legislative branches of government for the entirety of their terms in office.

The United States and arguments about the relative

merits of divided versus unified control of government aside, it remains that the Brotherhood does not have, and will not have, a stronghold on the Egyptian state. First, the Brotherhood does not control the army, and it would be impossible for them to do so in the foreseeable future. For starters, it would be unconstitutional and illegal for the president or anyone else to install Muslim Brotherhood members as high-ranking army officers. Even in Egypt, such appointments can only occur naturally and with requisite qualifications and years of experience. Not surprisingly, there has been no indication that anyone inside the presidency or the Brotherhood is attempting to commit such a gross violation.

The situation is similar with respect to the judiciary, which is also subject to a formal system of appointment that depends on qualifications and experience. Brotherhood opponents have, however, criticized the Islamist-dominated Shura Council's proposal to reduce the retirement age for judges from seventy to sixty. Critics say the judicial authority bill could give the Brotherhood a chance at padding the judiciary with its loyalists, while Shura Council members say that the bill is necessary to purge the judiciary of judges loyal to Mubarak. The deposed president had gradually increased the retirement age from sixty to seventy in order keep judges loyal to him active. In any case, the argument that the Brotherhood could use the law as a means to "Brotherhoodize" the judiciary is unconvincing for two reasons. First, the Brotherhood does not have a community of potential loyal judges who are ready for promotion. Second, the new age limit would apply equally to all judges and not

favor Islamists over liberals.

The intimation that the Brotherhood controls the interior ministry is similarly out of place. If it was not initially clear that the interior ministry was, and is, controlled by most of the same faces that controlled it during the Mubarak era, it should be now. There is fervent anti-Brotherhood sentiment within the police and security forces, who in recent months have protested against the Brotherhood, organized strikes against Morsi, and–in spite of repeated anti-Brotherhood arsons–have refused to protect the Brotherhood headquarters from angry protesters. Morsi and the Brotherhood can be criticized for not doing more to purge the ministry now–indeed, the merits of a gradualist strategy are debatable–but the Brotherhood's more gradual approach to purging the ministry cannot also be the subject of a "brotherhoodization" argument.

In government, even after recent Morsi appointments, only ten out of a total twenty-seven governors and eleven of thirty-five cabinet members hail from the Muslim Brotherhood. The opposition is up in arms at these ratios, but it is both logical and fair for an elected president faced with repeated attempts to remove him from power to rely on governors and cabinet members who are loyal to him. And, at any rate, thirty-five percent representation is hardly excessive for a ruling party. Moreover, and importantly, Morsi has offered numerous government positions to opposition politicians, but they have declined for various reasons. Some simply have not wanted to affiliate themselves with a Brotherhood government. Others have declined because of fears that it would be difficult to engage in

substantive work given the extreme anti-Brotherhood program ongoing in Egypt. Vice President of the liberal Ghad al-Thawra Party, Mohamed Mohie El-Din, confirmed to me in a 23 June telephone interview that Ayman Nour, who heads the Ghad al-Thawra Party, has been offered the position of Prime Minister on several different occasions since the start of the Morsi presidency. Also, April 6 Movement founder Ahmed Maher was offered the position of presidential advisor, and declined. On 4 July 2012, just days after Morsi took over as president, former presidential candidate Hamdeen Sabbahi acknowledged on Mahmoud Saad's talk show *Akher al-Nahar* that Morsi offered him the position of Vice President. Sabbahi, too, declined. Prime Minister Hesham Kandil, who is not himself a member of the Muslim Brotherhood or any Islamist party, has said on multiple occasions, including most recently in a televised interview on 21 June 2013, that he has offered numerous ministerial posts to opposition figures. Most have declined, with some indicating they might accept a post when "things calm down." Morsi's 26 June 2013 national address also mentioned that non-Brotherhood ministers from the previous government had been given the chance to stay on the job, but declined. Given that non-Brotherhood politicians have regularly rejected participation in government, it is anything but surprising that President Morsi has found little choice but to tap Brotherhood members for government posts.

The "brotherhoodization" argument picked up steam in mid-November 2012, when liberal members of the constituent assembly withdrew from the assembly citing what they called the Muslim Brotherhood's inordinate influence on the constitution drafting

process. Those who complain that the Brotherhood dominated the drafting of the new constitution overlook the fact that Egypt's constituent assembly was formed by a democratically elected parliament, and that twenty-two Egyptian parties—which formed the near entirety of Egypt's political spectrum (at that time)—signed off on the basic composition of the constituent assembly in June 2012. Interestingly, current hardline opposition and al-Wafd Party leader al-Sayed al-Badawi led the press conference announcing the agreement on the breakdown of the assembly. The agreement dictated that the assembly would give thirty-nine out of one hundred total assembly seats to members of parliament, with these seats being divided up according to parliamentary proportions. The remaining sixty-one seats would be divided amongst scholars of constitutional law, al-Azhar University and Church representatives, and various labor and social groups. Because some of the sixty-one non-parliamentary seats could go to individuals affiliated with political parties and movements, the agreement further outlined the ways in which these seats would be divided up, according to Mohie El-Din, who was a member of the assembly. He said it was agreed that the final one hundred-member assembly was to include thirty-two members of the Muslim Brotherhood, eighteen members of al-Nour Party, eighteen representatives of "the state," and thirty-two liberal party members. This specific breakdown was designed to give fifty seats to Islamists and fifty seats to non-Islamists, Mohie El-Din told me. However, since some of the eighteen "state" representatives (for example al-Azhar University scholars) could reasonably be considered "Islamists" (depending on how the term is defined), the agreement dictated, in practical terms,

that more than fifty percent of committee members would be of “Islamist” persuasion, Mohie El-Din said. In other words, Islamist currents may have enjoyed a majority inside the Constituent Assembly and its committees, but the important point is that all of this was specified, understood, and agreed to by all twenty-two parties, despite what the opposition now claims.

It is plausible that many of the liberal parties viewed these proportions as relatively favorable, since it is likely that a national referendum would have yielded a much higher number of Brotherhood members. The Brotherhood-led coalition had, after all, won forty-seven percent of parliamentary seats in Egypt’s first post-revolution democratic elections, with an additional twenty-five percent of seats going to the more conservative Salafist coalition. It is not ideal for popular parties to have significant representational advantages in constitution drafting assemblies, and scholars such as Linz and Stepan have argued that majoritarian rules are unhealthy for constitution building, while also acknowledging that the practice has been prevalent (p. 83). As scholars Patrick Fafard and Darrel Robert Reid note in their *Constituent Assemblies: A Comparative Survey*, constituent assemblies are usually governed by the rules of “partisan politics.” The researchers posit: “It has generally been assumed and accepted that the political and economic elites who dominate the political process will exercise a similar dominance in the process of drafting or amending the constitution” (p. 22). Discussing the example of the United States, Fafard and Reid note that, “proceedings of the Philadelphia Convention itself were characterized by a

remarkable federalist consensus throughout" (p. 26).

The fact that some non-Islamists withdrew from the Egyptian constituent assembly is undeniably problematic. Some of the liberal members of the assembly undoubtedly had legitimate concerns about some of the document's articles. However, they withdrew before exhausting discussion, and refused to return to the assembly after repeated official invitations to come back for discussion of contentious articles. More damning, perhaps, for non-Islamist claims of an unfair constitution building process, is that many of the assembly's liberals seemed to abandon the process early on, and well before it was exhausted. For instance, according to Mohie El-Din, some members of the assembly seemed bent on withdrawing from the outset. "We had [non-Islamist] people who withdrew upon entering the assembly. [Their attitude seemed to be,] 'Good morning, we withdraw,'" said Mohie El-Din, in a 20 December debate held on the campus of the American University in Cairo. Mohie El-Din also claimed that many of the non-Islamists who withdrew were systematically absent from assembly sessions throughout the process of drafting the document. He said that he was sometimes the only non-Islamist representative in attendance. During other sessions, liberal assembly members would only show up for "ten minutes" before exiting. "Can you, given these circumstances, say that you have had an influence? Of course not," Mohie El-Din said.

Also, some of the complaints of inordinate Islamist influence over the document's content are ill conceived. For example, liberals have criticized Article 4, which gives Al-Azhar oversight on matters pertaining

to Islamic law. What many overlook, though, is that this article was a liberal suggestion. The thinking of liberals inside the assembly may have been that al-Azhar would be a safeguard against the influence of the Muslim Brotherhood and more conservative Salafists. Islamists in the Constituent Assembly agreed to Article 4, and other proposals submitted by non-Islamist representatives. For example, an article about religious freedoms specifically requested by the assembly's four Church representatives was included as is, word for word, said Mohie El-Din at the AUC debate. The article was not removed, and no one suggested it be removed or edited, even after the Church representatives withdrew from the assembly, he said.

An overwhelming majority of voters (sixty-four percent) approved Egypt's new constitution despite hysterical propaganda against the assembly and the document, which included the distribution of fake constitutional drafts. Importantly, a national dialogue held in January announced that Morsi had agreed to form a pluralistic committee to revise controversial articles in the constitution. Many key members of Egypt's liberal opposition have rejected dialogue and Morsi's proposal to revise the constitution, however, and have instead insisted on pursuing their ongoing "rebel" campaign, which aims to remove Morsi from power, select a new constituent assembly, and draft a new constitution. The National Salvation Front, the largest and most organized opposition bloc, has refused any dialogue with the president until all of their preconditions – the sacking of the Prosecutor General, an independent committee to revise the constitution, and a national unity government – are met.

The Muslim Brotherhood “Militias”

The Mubarak regime consistently propagated talk of “Muslim Brotherhood militias.” Such claims have increased since Morsi took power, as newspaper headlines and television news talk shows have casually and matter-of-factly discussed the “Brotherhood militias.”

When, in isolated instances, individual Brotherhood members have responded in kind to anti-Brotherhood violence (in ways that the Brotherhood has later condemned in official statements), the violence has been immediately attributed to the “Brotherhood militias.” The claim that the Muslim Brotherhood maintains so-called militias, however, is unconvincing. For one, if the Brotherhood really had militias, why did it not deploy them during Mubarak’s rule, or during the violent stages of the 2011 eighteen-day uprising? Why has the Brotherhood not relied on these “militias” to prevent the burning of thirty of its offices in late 2012?

The events of the past year indicate that the Brotherhood has often been the victim, rather than the instigator, of violence. In all, thirty Muslim Brotherhood offices have been set ablaze or destroyed, and some members of the Brotherhood have been killed or burned alive. Graphic images of anti-Brotherhood violence, and evidence of what has transpired in recent months, has prompted even some liberals to acknowledge, finally, that the Brotherhood “militias” do not exist. Liberal activist and writer Mahmoud Salem, known as Sandmonkey in the social media world, was one of the first liberals to publicly acknowledge this reality in a 26 March 2013 *Daily News Egypt* article. He

wrote the following about what he called the “myth” of Muslim Brotherhood militias: “From everything we have seen in every major clash with the MB and its members, this myth is also simply false. The MB is organized and can mobilize its members, but its members are mostly educated middle class and are not trained in militant warfare.”

It is worth nothing that Salem’s “myth” article came in the aftermath of violent 22 March protests organized outside the Muslim Brotherhood headquarters in al-Muqattam. During these clashes, the Brotherhood, again, suffered major casualties–one hundred seventy six injuries, twenty six of them serious, and one fatality–as they attempted to protect their headquarters, after police appeared unable or unwilling to do so. Playing a key role in the al-Muqattam protests was political activist Ahmed Douma, who said on multiple occasions prior to the 22 March clashes that burning down Muslim Brotherhood offices is a “revolutionary act.”

What is arguably most troubling about the anti-Brotherhood violence is the callousness with which at least some supporters of the opposition discuss these events, sometimes suggesting that Brotherhood members deserve violent treatment. I recall a widely circulated photo of a Muslim Brotherhood activist set ablaze, his upper body completely on fire. Many Egyptians praised and joked about the incident in the comment field below the photo on Facebook, and some circulated a “Muslim Brotherhood: before and after” photo mocking the burned activist. It is important to note that the 2011 uprising against the Mubarak regime was, with some rare exceptions, overwhelmingly nonviolent. After Mubarak’s ouster,

both liberal and Islamist revolutionaries credited the peaceful nature of the protesters as one mark of the revolution's greatness. In a short period of time, some in Egypt have become convinced that violence against an elected president and ruling political group is legitimate.

Conclusion

Anti-Muslim Brotherhood propaganda may be the result of a concerted effort by media tycoons unfriendly to the Brotherhood, a consequence of decades of anti-Brotherhood fear mongering, or both. The general lack of professionalism that plagues much of Egyptian journalism–something which I discussed at length in my dissertation research in 2009, and which helps create a systematically imbalanced discussion–almost certainly plays a key role.

In any case, what becomes clear from any serious reading of Egyptian politics is that there are groups in Egypt–Mubarak regime remnants, media figures, and members of the opposition–that refuse to let the Brotherhood rule the country. It is true that anti-Brotherhood sentiment has increased in recent months, and that Morsi's politics have turned off many Egyptians. It is also true, however, that Morsi's mistakes have been exaggerated and, importantly, that there were many Egyptians not prepared–from the start–to accept a democratic Egypt ruled by Islamists. Here, it is important to note that the first arsons of Brotherhood offices occurred well *before* Morsi's controversial 22 November decree, which lasted all of eighteen days and has been exaggerated by the opposition. It is also worth noting that calls for a new

“revolution” began last August, just two months after Morsi took power and when his approval rating was higher than seventy percent; and that members of Egypt’s opposition, including 2012 presidential candidates Hamdeen Sabbahi and Amr Moussa, have been calling for an early end to Morsi’s term since last summer–just after they lost the presidential race. Indeed, it seems some in Egypt's opposition were ready to move away from Brotherhood rule almost as soon as it began.

At best, the Muslim Brotherhood is struggling to solve Egypt's myriad problems, simultaneously battling thugs in the street, a seditious opposition, corruption in the judiciary, and a state that is in shambles at many levels. At worst, they are incompetent rulers. Even if the incompetence theory proves true, the Brotherhood does not deserve violence or overthrow, despite what the propaganda war against them may suggest.

Killing in Cairo: the full story of the Republican Guards' club shootings

تقرير يوثق مذبحة الحرس الجمهوري - الجارديان البريطانية

At 3.17am on Monday 8 July, Dr Yehia Moussa prepared to kneel outside the Republican Guards' club in east Cairo for dawn prayers. For a few more short hours, Moussa would remain the official spokesman for the Egyptian health ministry. But he was outside the club that day in a personal capacity. Along with about 2,000 supporters of the Muslim Brotherhood, Moussa had camped outside the gated compound in protest at the removal of ex-president Mohamed Morsi, who they then believed was imprisoned inside.

Like everyone else, Moussa knelt with his back to the barbed wire fence protecting the entrance to the club. A few feet away were Dr Reda Mohamedi, an education lecturer at al-Azhar University, and beyond him Dr Yasser Taha, an al-Azhar biochemistry professor. All three were friends from university days, and had shared a tent that night.

Within the hour, Taha would be dead with a bullet in his neck and Mohamedi would be unconscious, a bullet through his thigh. Moussa would have gunshot wounds in

both legs and be missing most of his right index finger.

All three were victims of Egypt's bloodiest state-led massacre since the fall of Hosni Mubarak, in which, according to official figures, at least 51 people were killed by Egyptian security forces and at least 435 injured. Two policemen and one soldier were also killed with 42 injured. The military has said that the assault on the protesters was provoked by a terrorist attack. At about 4am, according to the army's account, 15 armed motorcyclists approached the Republican Guards' club compound. The army said that the motorcyclists fired shots, that people attempted to break into the compound, and that the soldiers then had no choice but to defend their property.

However, a week-long investigation – including interviews with 31 witnesses, local people and medics, as well as analysis of video evidence – found no evidence of the motorcyclist attack and points to a very different narrative, in which the security forces launched a co-ordinated assault on a group of largely peaceful and unarmed civilians.

The army turned down four requests to interview soldiers present at the scene.

A spokesman did provide footage of at least three pro-Morsi supporters using some form of firearm some time after the start of the massacre. But the earliest act of provocation the army has been able to prove – a protester throwing stones – comes at 4.05am, more than half-an-hour after most witnesses agree the camp came under attack. Video supplied by the Egyptian military showing a

Morsi supporter with a firearm

3.17am: Call to prayers

Many of the Morsi supporters gathered outside the Republican Guards headquarters shortly after 3am on Monday had been camped there since the previous Friday. They had blocked off the road – Salah Salem Street, one of Cairo's main thoroughfares – and set up tents. On the first day of the sit-in, three protesters had been shot dead by state officials. But by 3.17am on Monday, when the imam called the camp to prayer, all was calm. Women and children strolled among the tents. A platoon of soldiers stood idly behind the barbed wire fence. A few dozen protesters manned the barricades the pro-Morsi demonstrators had erected on either side of the sit-in, 300 metres up the road in both directions. Others were still asleep. But most gathered to pray – filling the junction between Salah Salem Street and Tayaran Street, the half-mile-long side street that leads all the way to the Rabaa al-Adawiya mosque, the site of an even larger pro-Morsi sit-in.

"It was so quiet," remembered Dr Mostafa Hassanein, a young medic on overnight duty who walked back to Rabaa from the sit-in at around 3am to catch some sleep. "People were praying. The army was quiet too. Some of them were talking to protesters at the wire."

What happened next is highly disputed. But most witnesses agree an attack on the protest started shortly before 3.30am, as the worshippers knelt for the second and final

time.

"At the second kneel of the prayers," said Moussa, in testimony corroborated by many others at the scene, "we could hear noises from the sides of the sit-in. So the imam interrupted his du'a [a religious invocation] and finished the prayers very quickly."

At either end of the demonstration, the watchmen manning the barricades had begun to clang together pieces of metal – an alarm used during the 2011 revolution to warn protesters of an imminent attack.

3.25am: Army on the move

Two hundred metres to the west, high up in a penthouse apartment, Seif Gamal woke to the cacophony. An engineer in his 40s who describes himself as unaffiliated to any political movement, Gamal and his family had been unnerved by the protesters' presence. Now he looked outside to see what was causing the alarm.

Advancing eastwards up Salah Salem Street, past the Mostafa mosque, were several armoured police vehicles, followed by armed men.

"Many armoured police vehicles were coming with many soldiers," said Gamal, whose name has been changed to avoid reprisals from state security. "They came slowly and stopped 100 metres short of the barricades before starting to shoot a lot of teargas – followed, around two minutes later, by a lot of firearms." Gamal said it was unclear at

this stage whether the men were firing live rounds.

Realising the gravity of what he was witnessing, Gamal fetched a camera and began record the scene on video. The time on his watch, he said, was 3:26am. The footage was later uploaded by a friend to YouTube.

When it begins, the air is already thick with police teargas, and protesters can be seen gathering at the western barricade to see what is going on.

On the opposite side of the sit-in, protesters rising from dawn prayers were sprinting to the eastern barricades, near the Sayeda Safiya mosque – where a similar assault was taking place.

"When we finished the prayers, we rushed to the source[s] of the sound, because we thought it was thugs," said Dr Mohamedi. "But when we got there, we found it wasn't thugs but security forces shooting teargas. The teargas was coming from vehicles and soldiers were standing behind the vehicles. Then the soldiers started marching towards us firing."

Gamal had a clear view and was adamant that the attack was unprovoked. "I'm sure of that," said Gamal. "The police shot first. I didn't see any motorbikes, and I didn't hear any gunshots before." He added that sticks were the only weapons he had seen the protesters holding. "It was not a reaction to an attack. There was no attack from the demonstrators. They were praying. The police came slowly and surely towards the demonstrators. It was a plan."

Gamal's account is disputed by two residents who live further down the road.

Noha Asaad, cited in American media, said that security forces responded with gunfire after protesters guarding the western barricades used birdshot. Her neighbour Mirna el-Helbawy, a journalist who was also interviewed by many western outlets, agreed "it was obvious" that those in the sit-in fired first.

But it is unclear how either resident would have been able to see how the fighting started. The medics at the makeshift field hospital half a mile away in Rabaa al-Adawiya said the first dead body arrived there at around 3.45am. Yet Helbawy told the Guardian she may not have looked down from her balcony until as late as 3.46am, by which time – according to her own tweet (in Arabic) timestamped at 3.42am local time – firing had already started, calling into question whether she would have been able to work out who fired first. [The time on the tweet below will reflect your timezone]

Meanwhile, Asaad said she did not look outside before at least 3:55am, while her original witness statement on Facebook said the fighting started at 4.15am.

Ninety seconds into Gamal's video – by his reckoning at around 3:28am – one protester can certainly be seen firing what looks like a single-shot firearm towards security forces. But the soundtrack to the footage shows this is clearly not the first shot fired.

Excerpt from Seif Gamal's amateur video showing a

protester firing at security forces.

3.40am: Blood on the streets

Taha Hussein Khaled, an English teacher, had travelled down from Kafr el-Sheikh, an industrial city in the north, for the sit-in. When the clanging started, Khaled was one of the first to rush to the western edge of the site, fearing the protesters were under attack from anti-Morsi civilians. But reaching the barricade, Khaled realised the attackers were far more threatening: state security officials firing first teargas and then, he said, live ammunition.

"We stood our ground ... [but] eventually the teargas became too much so we started to fall back," Khaled said. "I went through the bushes in the middle of the road to avoid being seen. And that's when I was shot. At 3.40am. I was running up Salah Salem Street, planning to turn right up Tayaran Street. Then I was shot through my left thigh." Muslim Brotherhood supporters run for cover as security forces fire tear gas after shooting. Photo: Mahmoud Khaled/AFP/Getty

A few metres behind him, Yehia Mahy Mahfouz, a teacher from Sohag, a small southern city, decided to hold his ground as police and soldiers advanced past the barricade. "As they [security officials] approached, I remained in place," Mahfouz said. "I wanted to tell them that there were women and children praying. Then a soldier hit me with his gun. I felt dizzy and then I fell on the ground. I was beaten on my jaw. Around nine soldiers surrounded me and beat me up with sticks."

In Gamal's video, one captured pro-Morsi protester can be seen being beaten by security officials.
Excerpt from Seif Gamal's amateur video showing a protester being beaten by security forces

Back at the centre of the sit-in, outside the club entrance, there was pandemonium. Parents scurried here and there, trying to find their children. Those who had been asleep emerged from their tents to hear Mohamed Wahdan, a senior Muslim Brother, shouting through the imam's microphone – calling on the soldiers to have mercy on a peaceful protest.

Nearby, from about 3.30am, 30 protesters including Dr Yehia Moussa formed a human chain along the barbed wire fence protecting the entrance to the Republican Guard club.

"We wanted to make sure that nobody threw any rocks or bottles to provoke them," said Moussa. "After about two or three minutes, the soldiers in front of the Republican Guard club started to put on their gas masks. Then two central security [riot police] vehicles came out of the Republican Guard building. They [the officers inside] were also wearing gas masks. They started to shoot teargas bombs to the far ends of the site first. And then they started to fire horizontally at human height level. Some people got hit [by the gas canisters]."
Protesters run as security forces fire tear gas at them

Ten minutes later, once the teargas became too much, many in the human chain sank to their knees. Moussa

broke free, and tried to find something to soothe the stinging. On the other side of the junction, he found a bucket of water, which he used to wash his face and eyes. Then he tried to force his way back across the junction to the wire. But there was too much teargas, so Moussa took refuge instead behind the truck that had acted as a makeshift stage for the imam during dawn prayers.

To his right, coming from the eastern edge of the sit-in, he could see that at least one armoured police vehicle – followed by both police and army officers – had broken the sit-in's defences. Their colleagues approaching from the other end would not be far behind.

"I could hear and see them shooting live rounds," Moussa said. "They were already about 20 metres away."

According to those in the camp, the casualties now came thick and fast.
Mohamed Saber el-Sebaei (top) and Mohamed Abdel Hafez (bottom)

Mohamed Saber el-Sebaei said he had still been holding his prayer mat when he was hit.

"I was taking cover with another guy behind some rubble and I felt something hit my head," he said. "I held my prayer mat in my hand and I started to cover my head with it. But I couldn't stop the bleeding because there was so much blood."

Protester Mohamed Abdel Hafez – who was hit by a live round in his stomach – said he had been sleeping in his

tent only minutes before becoming one of the first casualties. "I was asleep and woke up to the sound of shooting," he said later, in hospital. "I got up and I was shot."

Amid the chaos, at least 100 protesters fled into the nearest residential tower block, banging on any door they could find and asking for shelter and vinegar – a homemade remedy for teargas. The residents showed them up to the roof, where the police later arrested them. One petrified 11-year-old was still there by the afternoon.

Moussa was also one of the earliest casualties – hit by police birdshot on his left knee. He could stand the pain, just about, so he stayed at the truck until he was hit again two minutes later – by a live round just above his right knee.

The second injury was too much to bear, so Moussa turned and staggered for cover up Tayaran Street.

"It was there that I got my third injury. I felt a pain in my fingers. I looked at my hand and two-thirds of my right index finger had been shot off." Other protesters carried him to a nearby car, in which he was driven to the nearby Health Insurance hospital.

Hours later, while being transferred elsewhere, state television employees phoned him – as they often did after serious incidents – for a live interview on the casualty count. Moussa told them that he had been there himself, and that it was a massacre – before being cut off by the channel. Later in the day, he would be fired from his job

as health ministry spokesman for spreading misinformation.

Dr Yehia Moussa's live TV interview is cut off

3.45am: First body in the field hospital

Up at the makeshift field hospital half a mile away in Rabaa al-Adawiya, Dr Alaa Mohamed Abu Zeid – the doctor responsible for recording the number of at the hospital – said casualties started arriving at around 3.45am. Days earlier, doctors had taken over a large room in the mosque compound, set up six beds, and filled several shelves with medicine – expecting to deal with simple maladies such as flu or heat stroke. They were not prepared for what happened that morning.

"The first case was a shot to the head," said Zeid, a radiologist who also volunteered at field hospitals during the 2011 revolution. "Part of the skull was missing, and the brain matter was seeping out." The man was dead.

Realising something serious was going on, the hospital manager woke all the doctors, and asked them to prepare for an emergency situation. But they could never have been ready for what happened next. There were only six beds, and in a worst-case scenario, doctors had expected to deal with just 25 cases at any one time.

"But this was a massacre," said Zeid. "We couldn't cope. All the time, we wondered when it would stop. But it didn't." By 4am, Zeid said there were already three dead people at the field hospital. Between 3.30am to 7.30am he

claimed the hospital had received 12 dead bodies – often driven up Tayaran Street in private cars or motorcycles – and around 450 injured.

"Some people had bullets that came through both the back and the chest – which suggests they ran to one side, where they were shot, and then ran to the other side, where they were shot again," said Zeid.
Victims of violence are brought to the field hospital

Dr Mohamed Lotfy, in charge of the clinic's pharmacy, had also volunteered as a medic during the Libyan civil war. "It was the same kind of cases," he said, "as if we were in a war zone." Lotfy felt particularly emotional about it. While he may have been safe at the hospital, his mother, wife, two daughters and son were down at the Republican Guards' headquarters. "You can imagine how it feels to be running things over here," he said, "but to have your heart and mind over at the massacre."

By 4.30am, most of the clinic's medicine supplies had begun to run out. Those with minor were being sent to state and private hospitals in the area, where many complained of waiting hours to be treated – or even being turned away by officials frightened of involvement in a highly politicised situation. By 7am, Zeid recalled he had to roll up his trouser legs because there was so much blood on the floor.

"Regardless of how well-equipped a hospital was, no one would have been able to deal with what happened," said Zeid. "We were working and crying at the same time."

Zeid said the most heartbreaking cases included a 10-year-old boy, wounded by birdshot. A six-month-old baby was also brought in unconscious from the teargas, Zeid said – before being revived. While no child died during the incidents, these cases dispel the myth that the army and police did not harm women and children. Dr Khaled Abdel Latif, a surgeon working in the field that day, reported treating at least 20 women for teargas asphyxiation, while the Guardian met two women who were shot.

At one point, Dr Yasser Taha – Moussa's friend, and a well-known face to many of the doctors – was brought in on a stretcher, a bullet wound in his neck. "We couldn't believe it," said Zeid.

One of the doctors, Samer Abu Zeid – a heart specialist used to seeing blood in trauma situations – collapsed to the floor and broke down in tears.
A man reacts alongside a woman and child after seeing the body of a family member killed in the violence. Photo: Ed Giles/Getty Images

4am: Chaos on Salah Salem
Positions of protesters and security forces along Salah Salem

Dr Mostafa Hassanein, the doctor who had returned to Rabaa at 3am to sleep, was woken by the hospital manager at 3.45am. "He said there was an emergency situation, an attack," remembered Hassanein, who emphasised that, while obviously sympathetic to the pro-Morsi protesters, he

was not a member of the Muslim Brotherhood. "I ran there. I took my pack with all my first aid – cotton wool, Betadine disinfectant, stitches, vinegar spray to overcome the effect of the gas bombs – and I arrived there about 4am, 4.10am. As I went down Tayaran Street, I could hear shooting and teargas from outside the Republican Guards, but I couldn't see it. And as I was running, I ran past the wounded being brought the other way … One of the protesters came to me with a shot arm. He was screaming very loudly, and the [bottom of the] arm was attached just by the skin. There was nothing I could do for him."

He added: "I saw women and children running back. Other people were running there to defend the wounded with stones and used teargas canisters, and burning tyres. They wanted to create as much smoke as possible to prevent the snipers from shooting."
Dr Mostafa Hassanein with his tear gas treatments

In the fray, Dr Mohamedi tried to help more vulnerable protesters make their way back up Tayaran Street towards Rabaa al-Adawiya.

At one point, he ran into an old woman who was choking on teargas. "I'm looking for my son, I can't find my son," she told Mohamedi, after he tried to help her. According to Mohamedi, he replied: "We're all your sons: let me help you." But she refused again, saying: "It does not matter if something happens to me – but my son is my life. I need to find my son."

So Mohamedi left her there, and headed up Tayaran Street,

where he was shot through the inner part of his right thigh. "I saw the officer who shot me," Mohamedi said. "He was one of those who came from Sayeda Safiya mosque [to the east]. He made it to [the bottom of] Tayaran Street, and he shot me from about 30 metres away."

At around the same time, Hassanein was also arriving at the junction of Salah Salem and Tayaran, which by now had mostly been cleared of people. On his way he said he saw at least one unarmed protester shot in the head. "I would say this. At that time, at 4.15am, when I saw that guy shot in the head, there was no protester with arms. Some had sticks and wore helmets, but that was it. I swear those who were shot in the head were not carrying guns."

In among the chaos was Dr Ahnam Abdel Aziz Gharib, an assistant professor of microbiology at Zagazig University. Once the teargas became heavy, the veiled Gharib hurried to and fro, trying to find her 21-year-old son, who has asthma. "As I was running from one tent to another trying to find him, they were shooting at us from different directions. I couldn't find him but everybody decided to take cover on the floor. And while I did that I was shot in the back with birdshot – and I began to cough up blood." Later, X-rays would show she was hit by 75 pellets. A few are still inside her lungs, Gharib said.
Dr Ahnam Abdel Aziz Gharib showing her X-rays

"A young officer in a dark suit, who I believe was a state security officer, walked to me and told me to get up, and I said I couldn't because I was injured. Then he put a rifle in

my face and said 'get up or I'll kill you', so I got up." Gharib says she was taken down the road and held – along with several other detained casualties – next to the same central security vehicle that she believes she was shot from. "On top of one vehicle was a CSF [central security forces, the police's paramilitary wing] officer with the weapon I was shot with. I started to beg them, I said I was a mother, a university mother, let us get to the ambulance. But they did not have any mercy, they said the ambulances could not get there because of all the walls we'd built. They kept us there until the sun was up. The sun was already in the sky by the time they let us go."

Some of those detained were not so lucky. Half a mile on either side of the sit-in stand two mosques – the Mostafa mosque to the west, and the Sayeda Safiya mosque to the east. That morning, many of the protesters from the sit-in had gathered in both buildings. Nineteen-year-old Islam Lotfy – studying to be a pharmacist like his father Mohamed, one of the doctors up the road at the field hospital – was one of those at the Mostafa mosque. At around 3:30am, Lotfy was in the mosque's bathrooms, washing his face. Suddenly, he heard the gunfire outside. Alarmed, he poked his head round the door to the courtyard outside the mosque. There he said he saw several policemen who ordered him back inside. Shortly afterwards, Lotfy said two rifles were poked through the bathroom windows. Despite, Lotfy said, having done nothing that morning except wash his face, the teenager was about to be arrested.

"Someone came and broke the door," Lotfy continued. "There were four of us inside. He ordered us outside, made us lie down on the ground and tied our hands with plastic strips." Then they were led handcuffed to a police van.

"We had our head down and so I didn't see any shooting, [I could] just hear it," Lotfy said. "Members of central security and police were bashing people's cars on both sides of the street." Lotfy said prosecutors would later attempt to frame the protesters for the police's vandalism.

Inside the vehicle, Lotfy said it was hellish. "[It] was meant for 15 people, but there must have been 50 inside. It was very uncomfortable, people were passing out, and there was damp on the ceiling from people's breathing." Then the vehicle was driven inside the Republican Guards' club, where the prisoners remained until 9am.

"We thought that people were beginning to die, so we started banging on the sides," said Lotfy. "Then they let us out, us and the other people from three other cars."

A similar round-up had happened to the worshippers at the Sayeda Safiya mosque up the road. At the Mostafa mosque, only some of those inside were arrested – before the majority barricaded themselves inside. (Resident Mirna el-Helbawy was later adamant that two protesters climbed the mosque's minaret and began to fire on security forces.) But at the Sayeda mosque, everyone was detained.

"To their surprise, a group of police surrounded the mosque," alleged Khaled Nooruddin, a lawyer who is acting for the detainees. "The police ordered them very

disrespectfully to walk about of the mosque in twos and to throw away their phones. They walked out of the mosque as if they were war criminals."

Nooruddin said that like those taken from the Mostafa mosque, the 50-odd arrested protesters were crammed into a van meant for 15. Again, the protesters claimed that policemen vandalised nearby cars, perhaps in an attempt to frame them. Again, they said they were driven inside the Republican Guards' club, where they had to bang on the side of the truck to allow them some fresh air. "At one point, they got them out, made them lie on the ground, and then walked on them in their military boots," Nooruddin said of the police. "One of the officers came to one of the prisoners with a picture of Morsi and asked him who it was. When [the protester] said it was President Morsi, [the officer] said: he's not a president, he's a sheep. And then he beat him up."

More than 600 people were arrested that Monday. Like many others, Lotfy Islam was interned until Wednesday morning, denied legal representation – and charged with murder, attempted murder and possession of arms. "I've never done anything violent," Lotfy said. "I didn't throw any rocks. I was just protesting peacefully."

4.30am: Street fight in full swing
Snipers shooting at protesters from rooftops

Some of Lotfy's fellow protesters undoubtedly did throw stones. By 4.30am, an hour after the shootings first began, the action had almost entirely moved from Salah Salem

Street to Tayaran Street, the side road that leads to the larger Rabaa al-Adawiya sit-in. Army snipers fired on protesters from the bottom of the road, and from the roofs of nearby military buildings. Hundreds of Islamists, fearing that security forces might attack Rabaa itself, and outraged at their earlier treatment, set about hurling stones back at them. Some built barricades, others set tyres on fire to create smokescreens.

Timestamped army footage supplied to the Guardian shows that from 4:59am onwards, pro-Morsi streetfighters included at least three gunmen armed with simple single-shot firearms. At least half a dozen threw petrol bombs at security forces from ground level, while pro-Morsi supporters themselves said that two men launched fireworks at the army; and that three men scaled the roof of one residential tower block to throw more Molotov cocktails. Footage also shows protesters throwing basins and toilet bowls off a roof.

But the army was still using excessive force against what was even then a largely unarmed group of protesters.

A wounded Muslim Brotherhood supporter outside the Republican Guard club. Photo: Asmaa Waguih/Reuters

Military snipers continued picking off unarmed civilians. Footage shot by a journalist – Ahmed Assem, working for a newspaper linked to the Brotherhood – appears to show the moment of his own death at the hands of an army sniper.

Ibrahim Raof, another film-maker unaffiliated to the Brotherhood, said that his unarmed brother, standing well back from the frontline, was hit by a sniper bullet that ricocheted off the ground into his stomach. Raof also reported, like several other protesters, that nearby hospitals were unwilling to treat the injured protesters for fear of retribution.

"I carried [my brother] all the way to the [Rabaa] field hospital," said Raof. "In the field hospital we found it was a live bullet." They stitched him up and Raof took him to two other Cairo hospitals, which refused to admit him. Raof added: "So then I had to drive him without any medical instruments all the way to 6 October [a city 10 miles west of Cairo] to the Zohour Hospital."
The injured are rushed to ambulances as gunshots ring out

Hassem Mamdouh, a quietly spoken computer programmer who had been about to leave the sit-in by taxi when the attack started at 3:30am, also reported being targeted by army snipers – despite being comparatively far from the clashes. "They started to shoot at us who were standing further away," said Mamdouh, who spent most of the streetfight wiping people's faces with Pepsi, a makeshift teargas antidote. "I managed to duck down, but one person who was with us was shot because he did not take cover in time."

Down near the bottom of Tayaran Street, Dr Khaled Abdel Latif – on leave from his day-job as a surgeon at Zagazig hospital – had set up another tiny field hospital, in which

three people died that day. Latif noted repeated abuse by the military and police, saying that officers made several attempts to storm the tent, that the overwhelming teargas in the area had made treatment at times impossible. As Latif finally left the tent at 7am – leaving behind one old man trying to resuscitate the corpse of his dead friend – police arrested his colleague Dr Ashraf as he treated a patient. "You either come with me, or I shoot you," Ashraf was told.

7am: The battle is over

Egyptian army soldiers stand guard at the Republican Guard club. Photo: Amr Abdallah Dalsh/Reuters

Fighting eventually stopped at around 7am, three-and-a-half hours – and 54 deaths – later. But the killings did not end there. On Wednesday morning at 6am, the body of 37-year-old Farid Shawky, an engineer from Hurghada, was found dumped at the bottom of Tayaran St. His body showed evidence of torture – electric shock marks on his nipples, wrists and ankles, and heavy bruising on his shoulders.

Adli Mansour, the interim president, announced a judicial investigation into the killings though previous inquiries have shown that the army is unwilling to submit itself to outside scrutiny. The military has been reluctant to give a full account of the incident. There is also a striking absence of critical reporting on it by Egyptian state and independent media, while pro-Brotherhood TV channels have been shut down.

In a highly charged and polarised political atmosphere, where there is widespread feeling that the Brotherhood has received its comeuppance and the Egyptian military is immune from civil prosecution, there is growing outrage among the victims that the truth will never come out.

"I want to emphasise that this is a massacre," said Dr Alaa Mohamed Abu Zeid at the Rabaa field hospital this week. "Everyone we received had the same story. It's impossible for them to agree to the same lie."

Nursing his three gunshot wounds in a hospital in north-east Cairo, Dr Yehia Moussa agreed. "If they'd just wanted to break the sit-in, they could have done it in other ways. But they wanted to kill us."

_____When is a military coup not a military coup? When it happens in Egypt, apparently

تقرير روبرت فيسك عن الانقلاب ، والمنشور في الاندبندنت البريطانية ، وننوه بأنه رغم الموضوعية التي يحاول فيسك التزامها إلا أنه قد يجانب الحقيقة أحيانا متأثراً بمعلومات مضللة يصدرها الانقلابيون ويحاول إيرادها لغرض التوازن في تغطيته لجميع الأراء

For the first time in the history of the world, a coup is not a coup. The army take over, depose and imprison the democratically elected president, suspend the constitution, arrest the usual suspects, close down television stations and mass their armour in the streets of the capital. But the word 'coup' does not – and cannot – cross the lips of the Blessed Barack Obama. Nor does the hopeless UN secretary general Ban Ki-moon dare to utter such an offensive word. It's not as if Obama doesn't know what's going on. Snipers in Cairo killed 15 Egyptians this week from a rooftop of the very university in which Obama made his 'reach-out' speech to the Muslim world in 2009.

Is this reticence because millions of Egyptians demanded just such a coup – they didn't call it that, of course – and thus became the first massed people in the world to demand a coup prior to the actual coup taking place? Is it because Obama fears that to acknowledge it's a coup

would force the US to impose sanctions on the most important Arab nation at peace with Israel? Or because the men who staged the coup might forever lose their 1.5 billion subvention from the US – rather than suffer a mere delay -- if they were told they'd actually carried out a coup.

Now for the kind of historical memory that Obama would enjoy. In that dodgy 2009 speech in Cairo – in which he managed to refer to Palestinian "dislocation" rather than "dispossession" – Obama made the following remarkable comment, which puts the events in Egypt today into a rather interesting perspective. There were some leaders, he said, "who advocate for democracy only when they are out of power; once in power, they are ruthless in suppressing the rights of others…you must respect the rights of minorities, and participate with a spirit of tolerance and compromise; you must place the interests of your people and the legitimate workings of the political process above your party. Without these ingredients, elections alone do not make true democracy."

Obama did not say this in the aftermath of the coup-that-wasn't. He uttered these very words in Egypt itself just over four years ago. And it pretty much sums up what Mohamed Morsi did wrong. He treated his Muslim Brotherhood mates as masters rather than servants of the people, showed no interest in protecting Egypt's Christian minority, and then enraged the Egyptian army by attending a Brotherhood meeting at which Egyptians were asked to

join the holy war in Syria to kill Shiites and overthrow Bashar al-Assad's regime.

And there is one salient fact about the events of the last 48 hours in Egypt. No one is happier – no one more satisfied nor more conscious of the correctness of his own national struggle against 'Islamists' and 'terrorists' -- than Assad. The West has been wetting itself to destroy Assad – but does absolutely nothing when the Egyptian army destroys its democratically-elected president for lining up with Assad's armed Islamist opponents. The army called Morsi's supporters "terrorists and fools". Isn't that just what Bashar calls his enemies? No wonder Assad told us yesterday that no one should use religion to gain power. Hollow laughter here -- offstage, of course.

But this doesn't let Obama off the hook. Those Western leaders who are gently telling us that Egypt is still on the path to "democracy", that this is an "interim" period – like the 'interim' Egyptian government concocted by the military – and that millions of Egyptians support the coup that isn't a coup, have to remember that Morsi was indeed elected in a real, Western-approved election. Sure, he won only 51 per cent -- or 52 per cent -- of the vote.

But did George W. Bush really win his first presidential election? Morsi certainly won a greater share of the popular vote than David Cameron. We can say that Morsi lost his mandate when he no longer honoured his majority vote by serving the majority of Egyptians. But does that

mean that European armies must take over their countries whenever European prime ministers fall below 50 per cent in their public opinion polls? And by the way, are the Muslim Brotherhood to be allowed to participate in the next Egyptian presidential elections? Or will they be banned? And if they participate, what will happen if their candidate wins again?

Israel, however, must be pleased. It knows a coup when it sees one – and it's now back playing its familiar role as the only 'democracy' in the Middle East, and with the kind of neighbours it understands: military rulers. And if Egypt's wealthy military king-makers are getting a nifty $1.5 billion dollars a year from Washington – albeit postponed -- they are certainly not going to tamper with their country's peace treaty with Israel, however unpopular it remains with the people for whom it supposedly staged the coup-that-wasn't. Stand by then for the first US delegation to visit the country which has suffered the coup-that-wasn't. And you'll know whether they believe there was a coup or not by the chaps they visit on their arrival in Cairo: the army, of course.

_____ Millions Take to the Streets of Egypt in an Ever-growing Media Fantasy

تقرير روبرت فيسك عن أكذوبة حشد ثلاثين مليونا في ساحة التحرير لتأييد الإنقلاب ، والمنشور في الاندبندنت البريطانية

Why does the Egyptian crisis appear so simple to our political leaders yet so complicated when you actually turn up in Cairo?

Let's start with the Egyptian press. Flowering after the 2011 revolution, the Egyptian media moved into lockstep the moment General Abdel Fatah al-Sisi and the lads chucked President Mohamed Morsi out of power on 3 July. Indeed, one popular television group – upon whose airwaves I occasionally spoke in the post-Mubarak era – appeared after the military takeover with their reporters and presenters all praising the new regime. And here's the rub – they all appeared on screen in military uniform!

Of course, fantasies had to be created. The first of these was not the perfidious, undemocratic, terroristic nature of the Brotherhood – this idea had been fostered at least a week before the coup. No, it was the demonstration scoreboard that fed into the dreams of the world. "Millions" were on the streets calling for Morsi's

overthrow. These millions were essential for the supreme fantasy: that General al-Sisi was merely following the will of the people. But then Tony Blair – whose accuracy over weapons of mass destruction in Iraq is well known – told us that there were "17 million Egyptians on the streets"! This was worthy of an exclamation mark. Then the US State Department told us there were 22 million on the streets of Egypt. Then just three days ago, the Democracy Index informed us that there were 30 million taking part in demonstrations against Morsi and only one million Morsi supporters on the streets!

This is truly incredible. The population of Egypt is around 89 million. Stripped of its babies, children, pensioners of advanced age, this suggests that more than half the active population of Egypt was demonstrating against Morsi. Yet unlike Egypt in 2011, the country kept running. So who, during what the Egyptian Writers Union now called "the largest political demonstration in history", was driving the trains and buses, the Cairo underground system, operating the airports, manning the ranks of the police and army, the factories, hotels and the Suez Canal?

Al-Jazeera, thank heavens, brought in an American expert on crowds to demonstrate that these figures emerged from a dream world in which both sides eagerly subscribed, one that physically could not exist. Around Tahrir Square, it was impossible to gather more than a million and a half

people. In Nasr City – a Morsi demonstration point – far fewer. But the groundwork had been laid.
So last week, the US Secretary of State John Kerry was able to tell us that the Egyptian military "was asked to intervene by millions and millions [sic] of people, all of whom were afraid of a [descent] into chaos, into violence. And the military did not take over, to the best of our judgement – so far – to run the country. There's a civilian government. In effect [sic], they were restoring democracy." All Kerry failed to mention was that General al-Sisi chose the "civilian" government, reappointed himself defence minister, then appointed himself deputy prime minister of the "civilian" government – and remained commander of the Egyptian army. And that General al-Sisi was never elected. But that's OK. He was anointed by those "millions and millions" of people.
And what did the military spokesman say when asked how the world would react to the "excessive use of force" that killed 50 Muslim Brotherhood demonstrators on 8 July? Without reservation, he replied: "What excessive force? It would have been excessive if we had killed 300 people." That speaks for itself. But when you're up there among the 17 million, 22 million, 30 million, the "millions of millions", who cares?
Now to the Department of Plain Speaking. Let me quote here the best commentator on the Middle East, Alain

Gresh, whose work in Le Monde diplomatique, is – or should be – essential reading for all politicians, generals, "intelligence" officers, torturers, and every Arab in the entire region. The Muslim Brotherhood, he writes this month, proved itself "fundamentally incapable of adapting to the pluralist political deal, to emerge from its culture of clandestinity, to transform itself into a political party, to make alliances. Sure, they created the Freedom and Justice Party (FJP), but this remained totally under the control of the Brotherhood."

And what was al-Sisi's real role in all this? He gave us an intriguing clue in his infamous 25 July call on Egyptians to authorise the army to "confront violence and terrorism". He said he told two Brotherhood leaders prior to the overthrow that the situation was "dangerous", that reconciliation talks must begin at once. The two leaders, al-Sisi said, replied that "armed groups" would solve any problem that arose. The general was outraged. He said he gave Morsi a week before 30 June to try to end the crisis. On 3 July, he sent Morsi's Prime Minister, Hisham Qandil, and two others "to former President Morsi to convince him to be proactive and call for a referendum on his remaining in power… His answer was 'no'." Al-Sisi told Morsi that "political pride dictates that if the people reject you, you should either step down, or re-establish confidence through a referendum. Some people want to either rule the country

or destroy it."

Of course, we can't hear Morsi's point of view. He has been publicly silenced.

Thank God for the Egyptian army. And all those millions.

Chances of Kerry's talks ending in success? Slim

So John Kerry is going to pull it off, wolves sitting down with lambs, swords into ploughshares, two states, the whole shebang. The EU was daring enough at the time of Kerry's announcement of Israeli-Palestinian talks to inform the Israelis of their guidelines barring support for anyone operating from Israeli colonies illegally built on Arab land.

Time was (Carter/Clinton) when the US would call the colonies – or "Jewish settlements" – "unhelpful". But blow me down, Washington has now told us the EU's statement was "unhelpful". This is weird. Israeli colonies built on land stolen from Arabs were "unhelpful". But now the EU's rules reflecting this "unhelpful" state of affairs are themselves "unhelpful".

As usual, you have to turn to Israeli writers to sniff what's wrong with the whole Kerry fandango. Uri Avnery last week raised the question of Martin Indyk's role as chief US negotiator. He called it "a problematic choice", because Indyk "is Jewish and much involved in Jewish and Zionist activity". While acknowledging that Indyk is also criticised by the Israeli right because he's involved in left-wing Israeli activities, Avnery then makes the point that

Western editorialists never dare to: "Palestinians may well ask whether among the 300 million US citizens there is not a single non-Jew who can manage this job. For many years now almost all American officials dealing with the Israeli-Arab problem have been Jews… If the US had been called upon to referee negotiations between, say, Egypt and Ethiopia, would they have appointed an Ethiopian-American?" But forgetting Indyk for a moment, what are the chances of two states? Chatting to Jon Snow on Channel 4 last week, Matt Frei suggested he would put $10 on success. What mischief! I'll put 10 cents on success. No, call that one cent.